



مؤتمر العمل العربي
الدورة الحادية والأربعون
القاهرة / جمهورية مصر العربية
14 - 21 سبتمبر / أيلول 2014

التعاونُ العربي وأفاقه لدعم التشغيل

تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية

البند الأول - القسم الأول

المحتوى

الصفحة	
7	تقديم
17	مدخل
17	1. تحديات التشغيل والبطالة : التطلعات الجديدة في ضوء إستحقاقات الحراك الشعبي العربي
18	2. قضايا التشغيل والبطالة : قضايا مستأنفة
	الباب الأول
27	التذكير بأهم إشكاليات سوق العمل على المستوى العربي
28	1. خصائص البطالة على المستوى العربي (قبل وبعد المتغيرات في المنطقة)
34	2. أسباب تفاقم البطالة في الوطن العربي
	الباب الثاني
	القطاع الخاص الوطني والعربي :
55	نحو أفق أرحب لدعم التعاون العربي الاقتصادي والاجتماعي لتنمية التشغيل وخفض البطالة
	1. الأدوار والمسؤوليات المشتركة بين الدولة والقطاع الخاص للنهوض بمستقبل التشغيل على المستويات الوطنية
56	2. تحسّن البيئة الاقتصادية المساعدة على تطوير القطاع الخاص الوطني والعربي .
58	3. بعض مظاهر قصور القطاع الخاص على المستويات الوطنية
63	
	الباب الثالث
75	الضرورات الموضوعية للتعاون العربي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية : مصلحة مشتركة
75	1. التعاون العربي لمواجهة استحقاقات المرحلة الراهنة
78	2. التعاون العربي لمواجهة عولمة الاقتصاد

83 3. التعاون العربي لمواجهة التكتلات الإقليمية

الباب الرابع

89 التعاون العربي في مجال ترسيخ السلوكيات الإيجابية تجاه العمل والعمّال

90 1. الاستثمار في البعد الرمزي للتشغيل

2. دور "الجمعية العربية للتدريب التقني والمهني" و"الجمعية العربية للضمان الاجتماعي".

95

الباب الخامس

97 التعاون العربي الاقتصادي والاجتماعي : حتمية استراتيجية

97 1. التعاون العربي : نحو طرح جديد

99 2. المفهوم الجديد للتعاون العربي : تئمين لعناصر القوة

الباب السادس

التعاون العربي :

105

بين البناء المؤسسي المتكامل وعدم كفاية التعان العربي في الواقع الراهن

105 1. واقع التعاون العربي على المستوى المؤسسي

109 2. بعض مظاهر محدودية التعاون العربي في الواقع الراهن

120 3. كلفة محدودية التعاون العربي داخليا

الباب السابع

133 المغرب العربي : كلفة باهضة على مستوى معدلات النمو والتشغيل

133 1. بعض مظاهر محدودية التعاون المغربي

138 2. كلفة محدودية التعاون المغربي

139 3. إمكانيات التجاوز

الباب الثامن

- 143 مجلس التعاون الخليجي : إنجازات كبيرة وطموحات أكبر
- 144 1. عناصر القوّة لمجلس التعاون الخليجي
- 146 2. الإنجازات المؤسسية على درب التكامل الخليجي
- 148 3. واقع التكامل الاقتصادي الخليجي
- 149 4. كلفة عدم اكتمال الاندماج الخليجي

الباب التاسع

- 155 أهمّ عناصر كلفة عدم كفاية التعاون العربي على مستوى النموّ والتشغيل

الباب العاشر

- 159 قرارات القمم العربية التنموية والاقتصادية والاجتماعية :
آفاق واسعة نحو حوكمة جديدة للتعاون الاقتصادي والاجتماعي العربي
- 160 1. بدايات التوجّه الاقتصادي للقمم العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية ..
- 162 2. القمم العربية التنموية (2009، 2011، 2013)
- 167 مشاريع توصيات واقتراحات
- 175 المراجع

تقديم

ركّزت تقارير المدير العام منذ العام 2008 على أهمّ الإشكاليات المُهيكلّة للتشغيل والبطالة وما يتّصل بهما اجتماعيا واقتصاديا. وكانت موضوعات هذه التقارير على النحو التالي :

2008 : التشغيل والبطالة في البلدان العربية... التحديّ والمواجهة ؛

2009 : تنقّل الأيدي العاملة العربية : الفرص والآمال ؛

2010 : العقد العربي للتشغيل... نحو عقد عربي جديد ؛

2011 : المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة... قاطرة النموّ الدّاعمة للتشغيل ؛

2012 : الحماية الاجتماعية سبيلا للعدالة الاجتماعية وضمانا لجيل المستقبل؛

2013 : التنمية المتوازنة وتطلّعات الشباب لتأمين فرص العمل اللائق.

واستكمالا لهذه السلسلة، إرتأيتُ لتقرير المدير العام للعام 2014 موضوع "التعاون العربي وآفاقه لدعم التشغيل".

ويأتي هذا الاختيار على خلفية المتغيّرات المتسارعة والعميقة التي شهدها ويشهدها عدد من الدّول العربية منذ بداية العام 2011. وقد دفعت هذه التطوّرات كلّها بمسألة التشغيل والبطالة وما يتّصل بهما من عدالة اجتماعية وإنصاف بين الأجيال وتنمية مستدامة إلى صدارة الاهتمامات على المستويين القُطري والقومي. وبالإضافة إلى ما هو مطلوب على المستويات الوطنية لمواجهة مشكلات البطالة، فإنّ المنظمة ترى

أنّ توسيع التعاون العربي ودعم آفاقه اقتصاديا واجتماعيا يساعد على التخفيف من البطالة قطريا وتخفيض معدّلها الإجمالي قومياً ويخدم بالنتيجة المصالح المشتركة للجميع.

شهدت المنطقة العربية في الفترة الأخيرة احتجاجات شعبية مازالت تداعياتها متفاعلة في أكثر من قطر عربي. والكلّ يعلم أنّ هذا الحراك الشعبي أراح الغشاء عن عمق التحديات الاجتماعية والاقتصادية بأبعادها المختلفة وخاصّة ما يتّصل منها بقضايا التنمية والتشغيل والبطالة والفقير.

وترتبط هذه الإشكاليات بمؤشرات التنمية الاقتصادية والسياسات الاجتماعية وقضايا التدريب المهني والتربية والتعليم وقضايا المعرفة عموماً ومختلف تطبيقاتها المعلوماتية والتكنولوجية والهندسية التي باتت مداخل أساسية لسوق العمل ومفاتيح الريادة بين الشعوب والأمم.

وليس من باب التكرار القول إنّ معالجة هذه القضايا وخاصّة في ضوء المستجدات الأخيرة في العديد من الدول العربية تقتضي بكلّ إلحاح إيلاء الموارد البشرية الأهمية القصوى باعتبارها المدخل الأساسي لكسب رهانات التنمية في أشمل معانيها. وبهذا المعنى تُرتّب الموارد البشرية في سلّم الاستراتيجيات كثالث الموارد الاستراتيجية بعد موارد الغذاء وموارد الطاقة.

ولقد تبين بوضوح أنّ الواقع الاجتماعي والاقتصادي وتحدياته الجديدة وخاصّة تلك المتعلقة بالتشغيل والبطالة والفقير والتنمية المستدامة نهاية عام 2010 أصبح عصيّ القراءة والفهم والفعل فيه بشبكات التحليل المطروقة وبالسلوكيات والمواقف وأدوات العمل التقليدية على المستويين الوطني والعربي.

واعتبارا لِكَوْنِ "البطالة" (الفراغ) أَمَّ كَلِّ الرِّذَائِلِ " ، فَإِنَّ التَّصَدِّي لِمَخْزُونِ البطالة المستفحلة وطنيا وقوميا يتطلَّب معالجة عاجلة ومتعدِّدة المداخل توفِّق بين التطلُّعات الملحة للشباب والأسر والمجتمع من ناحية، والتطوُّر المستمرِّ للاحتياجات الاقتصادية من المهارات من ناحية ثانية، والنَّسق المتسارع لمتغيِّرات سوق العمل بحكم تطوُّر نظم وأشكال الإنتاج ومتطلُّباتها من ناحية ثالثة.

وتقتضي هذه الرؤية فِكْرا مجدِّدا ومقاربة استراتيجية يقظة ومبتكرة تعالج قضايا التشغيل والبطالة راهنا وتستشرف مستجدَّات المرحلة القادمة اجتماعيا واقتصاديا ومعرفيا في إطار السياسات الوطنية وكذلك في إطار أعمَّ يتَّصل بالتعاون العربي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

لذا فإنَّ التعاون العربي بات ضرورة ملحة تُملِّها تحديَّات النظام العالمي والتكتُّلات الإقليمية المبنية على تحرير المبادلات ومختلف التدفُّقات. وكذلك تُملِّها ضرورات الواقع العربي الرَّاهن.

ولقد أبرزت المستجدَّات الأخيرة أنَّه بالرَّغم من كَلِّ الجهود المبذولة طيلة السنوات الماضية، فإنَّ القدرات الوطنية لم تكفِّ لمعالجة البطالة في الدول العربية كثيفة الموارد البشرية. وفي هذا السِّياق، وبالتوازي مع ضرورة إرساء سياسات تشغيل وطنية مجدِّدة، هناك ضرورة ملحة لمزيد من دفع التعاون العربي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بمفردات الاستثمار والتجارة البيئية وتسهيل تنقُّل العمالة المنظَّمة ووضع شروط مهنية محدَّدة لها خدمة للمصالح المشتركة بين دول الإرسال ودول الاستقبال.

إنّ مزيد من دفع التعاون العربي في مجال الاستثمار في العنصر البشري العربي أصبح في غاية القرب انطلاقاً من التأسيس السياسي لهذا التعاون الذي أقرّه القادة العرب في مؤتمرات القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الكويت عام 2009، وفي شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية عام 2011، وفي الرياض بالمملكة العربية السعودية عام 2013.

وكذلك انطلاقاً من التأسيس الفني لآليات التعاون العربي التي طرحتها منظمة العمل العربية وصادقت عليها هيئاتها الدستورية وأقرتها القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الملتزمة في دولة الكويت في العام 2009. ويتمثل هذا التأسيس الفني خاصة في :

• **العقد العربي للتشغيل، 2010-2020** : الذي أقرته قمة الكويت للعام 2009 والذي وضع أهدافاً استراتيجية محدّدة في أفق 2020 تتمثل في :

(i) تخفيض معدّلات البطالة بمقدار النّصف، (ii) تخفيض نسبة من يقلّ دخلهم عن خطّ الفقر المعتمد إلى النّصف، (iii) تيسير تنقّل العمالة العربية بين الأقطار العربية، (iv) رفع معدّل النموّ في الإنتاجية بنسبة 10 % مع نهاية فترة العقد في 2020، (v) رفع نسبة الملتحقين بالتعليم التقني والتدريب المهني إلى 50 % من الملتحقين بالتعليم العام.

• **التصنيف العربي المعياري للمهن** : الذي أطلقتها منظمة العمل العربية في العام 2008. وتمنّلت هذه الآلية أفضل أداة فنية للتعاون العربي في مجالات الإعراف المتبادل بالكفاءات والمهارات ممّا يسهّل انتقال العمالة العربية بين الدول العربية المرسلّة والمستقبلة لليد العاملة باستعمال نفس المفاهيم

والمصطلحات ومسميات المهن وتوصيفها والشروط الفنية والمهنية لمزاومتها.

- الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني : التي اعتمدها منتدى الرياض فى يناير 2010 وصادقت عليها وأقرتها الدورة (37) لمؤتمر العمل العربي فى مملكة البحرين أبريل 2010. وتمثل هذه الاستراتيجية قواسم ومواصفات مشتركة متفق عليها لرفع أداء منظومات التدريب والتعليم التقني والمهني بما يخدم التنمية والتشغيل والحدّ من البطالة وتسهيل تنقل العمالة الماهرة. وتأتي هذه الاستراتيجية متوافقة مع التحوّل التدريجي نحو اقتصاد المعرفة فى كثير من الدول العربية. كما أنّها تأتي متزامنة مع إطلاق "العقد العربي للتشغيل 2010-2020".

• دليل المصطلحات القانونية فى مجال العمل

- أصدرت منظمة العمل العربية دليل المصطلحات القانونية فى مجال العمل عام 1992 ليكون أساسا للغة قانونية عربية واحدة فى إطار قانون العمل والمساهمة فى تقريب اللغة القانونية فى هذا الميدان وصولا إلى توحيدها ، ولكى يسترشد به المشرعون عند صياغة نصوص القانون والباحثون عند البحث فى فقه القانون وبذلك تيسر إمكانيات توحيد اللغة القانونية العربية فى إطار قانون العمل والتوصيف والتصنيف المهني وخدمة أهداف الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل التى ستبدأ عملها قريبا فى إطار منظمة العمل العربية ، ويضم الدليل مائتين وأربعة عشر مصطلحا وزعت منهجيا على عشر مجموعات رتبت على نحو تسلسلى غلب فيه الترتيب المنهجي لقانون العمل وقد أورد الدليل تعريفا موجزا لكل مصطلح يمكن القارئ من معرفة المعنى الذى ينصرف إليه على وجه الدقة .

• البرنامج العربي المتكامل لدعم التشغيل والحدّ من البطالة الذي يشمل سنّة (6) مشاريع:

- الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل التي تهدف إلى توحيد نظم معلومات سوق العمل القطرية من حيث المدخلات والمخرجات بما يضمن المقارنة بينها وتبادل بياناتها بصفة نمّطية وبدورية منتظمة ؛ وهو ما يُسهم في تطوير سياسات التشغيل الوطنية ويُسهّل التعاون بين أطراف الإنتاج على المستوى الوطني. كما أنّ هذه الآلية تُعدّ من أهمّ آليات التعاون العربي في مجال تنقّل العمالة العربية في ما بين الدول العربية ؛
 - مشروع المرصد العربي : لمتابعة أسواق العمل العربية ورصد تطوّراتها ؛
 - مشروع توطين الوظائف : متابعة تطبيق سياسات وبرامج تشغيل العمالة الوطنية .
 - مشروع الموازنة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل : للوقوف على أسباب عدم التوافق بين المخرجات والاحتياجات وإيجاد الحلول لها ؛
 - مشروع تشغيل الشباب العربي : للرفع من أداء سياسات وإدارات تشغيل الشباب والداخليين الجدد إلى سوق العمل وتوطين الوظائف ؛
 - مشروع إنشاء وتطوير المنشآت الصّغيرة : لرفع قدرات التّمكين لدى الدوائر الرّسمية ولدى الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ولدى الريّاديين.
- إنّ تلازم الإتّجاهات الجديدة لقرارات القمم التنموية الإقتصادية والإجتماعية مع التوجّهات والآليات المبتكرة من قبل منظمّة العمل العربية لَحَيْرُ مدخل للإستفادة القصوى من دخول الوطن العربي (ولو بدرجات متفاوتة) في مرحلة الانتقال

الديمغرافي وتعظيم المنفعة من النافذة (الهبة) الديمغرافية¹

وإضافة إلى هذه الأبعاد الاقتصادية والأبعاد الفنية والأبعاد الديمغرافية التي ما فتأت المنظمة تدفع إليها، تأكّدت الحاجة إلى الاستثمار العربي في البُعد الرّمزي للعمل وهو ما سعت إليه المنظمة أيضا في الفترة الأخيرة. ومن قيم هذا البُعد على وجه الخصوص :

- ثقافة العمل كقيمة إنسانية وقيمة إسلامية كرمها الإسلام وأجلها وجعلها من جوهر العبادة. ونظرا لقدسية العمل في التراث الإسلامي، أكد الإسلام على الأخلاقيات والسلوكيات الفضلى للعمل ومنها إتقان العمل والتّقاني فيه. وهو ما يجب أن يتحلّى به شبابنا اليوم ؛
- ثقافة الرّيادة (المبادرة) التي تُعتبر المهد الطبيعي للنشاط الإنساني. بل هناك من يضيف عليها بعدا دينيا . كما أن هناك من يضيف عليها بعدا ثقافيا كأحد محدّداتها يتمثّل في الاستقلالية تجاه السلطة والتحلّي بسلوكيات إيجابية تجاه المخاطرة ؛
- ثقافة التكافل الاجتماعي في مجتمعاتنا العربية منذ فجر الإسلام وضرورة التعريف بها بما يمكن من تطوير أنظمة الضمان الاجتماعي وتوسيع مجالاته ليشمل مختلف فئات العمّال في القطاعات الرسمية والقطاع غير الرّسمي ؛

¹ يقصد بالنافذة الديمغرافية تراجع نسبة الإعالة بحكم تقلص الولادات دون 15 سنة ، وببطء تطور فئة كبار السن (65 سنة فما فوق) ، وتوسع الشريحة العمرية 15 – 65 سنة التي تمثل قوة العمل المنتجة . وتعتبر هذه الحالة الديمغرافية - التي شهدتها الدول المتقدمة وبعض الدول النامية في فترات مختلفة - فرصة ذهبية للدول العربية التي دخلت هذه المرحلة لتسريع معدلات الادخار والنمو والتنمية ومن متطلبات ذلك تطوير طاقة استيعاب سوق العمل قصد تحويل توسع شريحة النشطين الاقتصاديين من عبء على التنمية في حالة تعطّاهم إلى رأس مال بشري منتج في حالة تشغيلهم يسرع النمو والتراكم .

• وهذه القضايا الثقافية ومثيلاتها يمكن - متى عرّفنا بها - أن تكون محفزات على تجاوز الصعوبات. ولا يمكن التعاطي النشط والفاعل مع هذه المسائل إلاّ عن طريق هيئات المجتمع المدني المتخصّصة. ولهذا ولغيره من القضايا المشابهة أنشأت منظمة العمل العربية :

- الجمعية العربية للتدريب التقني والمهني التي استحدثت في 2010 ، ومقرّها الرياض باستضافة كريمة من حكومة المملكة العربية السعودية . وقد صادق مؤتمر العمل العربي في المنامة (مارس / آذار 2010) بقراره رقم 1424 على إنشاء هذه الجمعية بتوصية من المنتدى العربي حول " التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل " المنعقد في الرياض (16 - 18 يناير / كانون الثاني 2010) .

- الجمعية العربية للضمان الاجتماعي التي استحدثت في عام 2012 ومقرّها بيروت باستضافة كريمة من حكومة الجمهورية اللبنانية ، وبأى إنشاء هذه الجمعية تتويجا لجهود الندوات الدورية التي جمعت مؤسسات وصناديق الضمان الاجتماعي ، والمؤتمر العربي للضمان الاجتماعي الذي عقد في شرم الشيخ عام 2009 واقترح إنشاءها وأقرتها الدورة (37) لمؤتمر العمل العربي في المنامة (مارس / آذار 2010) .

وللقيام بهذه الأدوار الثقافية المهمّة وغيرها من المسائل الفنيّة الأخرى، فإنّ هاتين الجمعيتين في حاجة ماسّة إلى الإحتضان والرعاية والدعم من قبل الدّول الأعضاء ومن قبل دولتي المقرّ المملكة العربية السعودية والجمهورية اللبنانية لمساعدتهما على إعداد برامج وخطط وعقد ندوات تهدف إلى إشاعة وتسويق قيم العمل لدى الأفراد ، والريادة لدى الشبان المتقدمين إلى سوق العمل وكذلك

التعريف بمزايا الاستثمار في الرصيد البشرى للمنشآت الاقتصادية باعتبارها أصولاً معرفية . ويتعين التأكيد هنا على أن المقصود ليس إحداث هيكل إداري جديد . وبالتالي فإن الدعم المطلوب لهاتين الجمعيتين لا يترتب عنه أى توظيف بل يتوقف فقط على توفير المقر ومستلزماته لدعم ومساعدة تنظيم الأنشطة المرتبطة بمجال تخصص كل جمعية.

وفي الختام، يتجدد التأكيد على أنّ التنمية فعلٌ إرادي. فالتنمية لا تتوقف عند أعتاب زيادة الناتج المحلي الإجمالي بل تتجاوزه لتشمل التنمية الاجتماعية التي اكتسبت كياناً ذاتياً إلى جانب التنمية الاقتصادية وهو ما يتطلب ضرورة جسر الهوة بينهما كما بينت الأحداث الأخيرة.

كما أنّ البطالة لا تتوقف عند حدود فقدان الدخل وتعطيل طاقات إنتاجية وهدر استثمارات اجتماعية بل تتعداها إلى إضعاف الإلتزام والشعور بالإقصاء والإحباط وبالتالي إلى تهديد السلم الاجتماعي وهو ما حدث ويحدث فعلاً. وبهذا المعنى فإنّ مكافحة البطالة وتوفير فرص العمل شرطٌ من شروط حفظ الكرامة وركن ركين من أركان المواطنة والمشاركة الفاعلة ورافعة من رافعات التنمية. وكلّ هذه العوامل مجتمعة تساعد على تأسيس رابطة اجتماعية على مبادئ سليمة كفيلة بمعالجة الفجوة الاجتماعية. ومن متطلبات ذلك جعل التشغيل ومحاربة البطالة هدفاً مركزياً للسياسات الاقتصادية والاجتماعية على المستويات الوطنية وعلى المستوى القومي في إطار مزيد من دعم التعاون العربي وفتح آفاقه خدمة للمصالح الاقتصادية والاجتماعية المشتركة وصوناً للمصالح الإستراتيجية العليا للأمة العربية. إنّ هذا التوجّه يجعل من المجتمع العربي أكثر مشاركة ومسؤولية وأكثر إدراكاً وثقة بالنفس لرفع التحديات وأكثر تحفّراً وتوثّباً نحو المستقبل وبالتالي أكثر تضامناً

وتماسكا. وفي نهاية المطاف فإنّ غاية هذا التقرير ليس الانتقاد بل المساهمة في لفت الإنتباه إلى قضايا قد تكون مفيدة لتشخيص القضايا الاقتصادية المشتركة وفتح الحوار لتعزيز التضامن العربي ويضع تلك القضايا فوق كل الخلافات السياسية التي تنشأ بين حين وآخر. ذلك هو الهدف من اختيار موضوع التعاون العربي في مجال التشغيل والحدّ من البطالة لتقرير المدير العام لهذه الدّورة. وباعتبار أن هذا آخر تقرير أقدمه للمؤتمر أردت أن أختتم به مسيرة عمل دامت سبع سنوات أرجو أن أكون قد وفقت في أداء المهمة شاكرا للجميع دعمهم ومساندتهم . والله وليّ التوفيق.

أحمد محمد لقمان
المدير العام لمنظمة العمل العربية

القاهرة ، فبراير 2014

مدخل

1. تحديات التشغيل والبطالة : التطلعات الجديدة في ضوء إستحقاقات الحراك الشعبي العربي:

لقد كشفت الثورات وشتى أشكال الاحتجاجات الشعبية في عدد من الدول العربية عمق التحديات الاجتماعية المزمنة وخاصة ما يتعلّق منها بالتشغيل والبطالة والفقر والتهميش.

إنّ معالجة هذه المعضلات المتراكمة تتطلب مقارنة جدّية ومجدّدة في إطار شراكة فاعلة بين القطاع العام والقطاع الخاص والشركاء الاجتماعيين وهيئات المجتمع المدني بهدف الإرتقاء بخلق فرص عمل لمجابهة الطلب الإضافي والامتصاص التدريجي لمخزون البطالة. وهو ما يتطلّب تنشيط الاستثمار والرفع من نسق النمو وجودته وتطوير نظام المعلومات حول سوق العمل وضمان شفافيّته وتكثيف الإحاطة بكل أصناف الوافدين على سوق العمل وتفعيل مؤسسات التدريب المهني والتشغيل والمؤسسات التربوية والجامعية لمزيد من ضمان تشغيل المتخرجين من ناحية ولملاءمة المهارات والكفاءات مع حاجيات الاقتصاد من ناحية أخرى.

إنّ إتّساع الفجوة بين قوى الإنتاج المعطلّة وطموحات الشباب على المستويين الوطني والقومي من ناحية وعدم المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات القطاعات الإقتصادية بحكم تطور نظم العمل وأشكال الإنتاج من ناحية ثانية

تستدعي مقارنة استراتيجية جديدة تعالج في العمق قضايا التشغيل العاجلة وترصد التطورات المستقبلية اجتماعيا واقتصاديا ومعرفيا.

ويقتضي هذا التوجه الجديد إرساء أسس جديدة في مقارنة الموارد البشرية إعدادا وتأهيلا وتشغيفا تُؤمّن التفاعل الإيجابي بين مخرجات المنظومة التربوية وحاجيات الإقتصاد وتضمن التكامل الوظيفي مع متطلبات التنمية وطنيا وقوميا وتوفّر قدرا أكبر من فرص العمل للحدّ من البطالة وفق استراتيجية مستقبلية.

2. قضايا التشغيل والبطالة : قضايا مُستأنفة :

إنّ قضايا التشغيل والبطالة التي برزت بكلّ قوّة في الفترة الأخيرة هي نتيجة تراكمات متعدّدة الأبعاد، حيث يشهد الوطن العربي إشكاليات جوهرية قطريا وقوميا، من ضمنها :

- قضايا التنمية بمفاهيمها الجديدة في علاقاتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية، وفي علاقاتها أيضا بفضاء معلوم انتفت فيه الحدود بالمعنى المتعارف عليه واختزلت عمليا في أدنى تعبيراتها **الدبلوماسية ؛**
- قضايا التنمية المستدامة في أبعادها المرتبطة بالتنمية المحلية والتنمية المكانية والحدّ من مديونية الأجيال القادمة، وترشيد استهلاك الموارد دون الإضرار بحقّ هذه الأجيال ؛
- قضايا البيئة وتآكل التربة والتصحرّ وشحّ المياه... وما تتطلبه من ضرورة

المحافظة على رأس المال الطبيعي وتطوير الطاقات المتجددة النظيفة
لضمان بيئة سليمة ؛

- قضايا تشعبات الواقع الاجتماعي والاقتصادي وتعبيراته الجديدة الذي أصبح
عصيّ القراءة والفهم والفعل فيه بشبكات القراءة والفهم المطروقة
وبالسلوكيات والمواقف وأدوات العمل التقليدية ؛

- قضايا المعرفة ومختلف تطبيقاتها المعلوماتية والتكنولوجية والهندسية
والعلمية... التي باتت مفاتيح الدخول إلى المشهد العالمي الحالي وفك رموزه
على مستوى الأفراد، وكذلك مفاتيح الرّيادة بين الأمم والشعوب. هذا إضافة
إلى كونها فتحت مجالات واسعة للعمالة الذهنية ؛

- قضايا العولمة ومختلف إرباكاتها للنظم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
والسياسية والتي لا يمكن التغلب عليها إلا بالتكامل العربي الجاد اقتصاديا
 واجتماعيا والذي لا يقف عند النوايا.

ومن باب تأكيد المؤكّد، أنّ من أبرز أدوات مجابهة هذه التحوّلات الهائلة ضرورة
تحديث الفكر السياسي التنموي على المستوى القومي العربي وتطوير مفاهيمه
ومقارباته وابتكار أساليب تعامل جديدة مع الاقتصاد والمجتمع بمفردات التعاون
والتكامل لرفع التحديات التي من أبرزها قضية التشغيل لما لهذه المسألة من ارتباط
وثيق بالاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والرقى الاجتماعي باعتبار أن الشغل
حق طبيعي لكل مواطن وشرط من شروط تحقيق الذات وحفظ الكرامة وتجسيم
المواطنة الفاعلة وحفز الهمم واستنهاضها للمشاركة المجدية وتجسيد الديمقراطية
الاجتماعية وضمان التنمية الشاملة.

وفي ظل تقلبات الاقتصاد العالمي وتباطؤ النموّ وما يحدثه من آثار سلبية على الاقتصاديات المحلية أصبح الطلب الداخلي من العوامل الأساسية للحركة الاقتصادية.

وبصفة عامة يمكن القول أن هذا التطور في المفهوم الاجتماعي للتشغيل حصل في ظل القيم الجديدة ذات العلاقة بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وفي هذا المنظور أصبح الإنسان في منظومة العمل الجديدة هدفاً ووسيلة.

ففي الوقت الذي أصبح فيه الإنسان غاية التنمية، بات أقوى أداة للإنتاج إذ بدونه لا يمكن السيطرة على التكنولوجيا والاستفادة منها. وهنا تتضح أهمية أنظمة التعليم والتدريب والتكوين المهني بأشكالها المتعددة وكذلك أنظمة التشغيل وأدوات التصرف في سوق العمل لتحقيق الهدف المزدوج والمتمثل في الترقية المهنية والاجتماعية لطالب الشغل من ناحية والإستجابة بالسرعة المطلوبة لحاجة المؤسسة من المهارات الضرورية من ناحية ثانية.

ولقد ازدادت إشكالية التشغيل تعقيدا في ظل المرحلة الإنتقالية إلى اقتصاد السوق التي تشهدها البلدان العربية وما تقتضيه من إعادة هيكلة الاقتصاد وخصخصة المؤسسات العمومية ذات الطابع التنافسي وضرورة مراجعة قوانين العمل.

ويقدر ما كانت هذه الإجراءات ضرورية، بقدر ما يجب تطوير السياسات الاجتماعية والإرتقاء بها من سياسات مصاحبة للتنمية الاقتصادية إلى اعتبارها شرطا أساسيا من شروط تحقيقها.

وهنا تتضح الأهمية القصوى لتطوير سياسات وآليات دعم التشغيل وابتكار آليات جديدة تتسامى على المعالجات التقليدية.

كما أنّ العولمة بما أحدثته من تحديات اقتصادية وتكنولوجية ومعرفية وما أفرزته من تكتلات إقليمية غربا وشرقا أنهت العمل بالعديد من المفاهيم الإيديولوجية والسلوكيات والمقاربات والمعالجات السابقة لمسألة التنمية بمعناها الجغرافي الضيق.

إنّ قضايا التنمية العربية في ضوء التحديات الكبرى والتكتلات الاقتصادية العملاقة، أصبحت تتخطى إمكانيات القطر الواحد ولا يمكن حلّها إلاّ في إطار منظور عربي مستحدث يقوم على مفاهيم وقيم جديدة (أو معادة التركيب) يضمن المصالح المشتركة للجميع ويؤمّن قيادة التحوّلات العميقة والمتعدّدة الأبعاد في علاقتها بالتعاون العربي داخليا من ناحية وفي علاقتها بالتجمّعات الإقليمية الدولية المدفوعة بعولمة شاملة من ناحية ثانية.

إنّ بناء التعاون العربي من منطلقات إقتصادية وإجتماعية تكاملية أصبح ضرورة لا جدال فيها لأسباب موضوعية وذاتية عديدة يمكن تجميعها في التالي :

- الاستجابة إلى الاستحقاقات الاجتماعية بمفردات التشغيل والحدّ من البطالة وتقليص معدّلات الفقر وضمان العدالة الاجتماعية، وهي الشعارات الأساسية للحراك الشعبي العربي منذ 2011 ؛
- مواجهة إرباكات ومخاطر العولمة وتحويل تحدياتها إلى فرص جديدة للتنمية بفضل ما يتوفّر للأقطار العربية مجتمعة من عناصر القوّة المادية والبشرية؛
- تثمين الميزات التفضيلية للأقطار العربية في منظور تكاملي يحقّق "الكسب المتبادل" للجميع والتنمية العربية الشاملة ويقلّص الكلفة الباهضة لعدم تحقيق التكامل العربي ؛

- تعظيم إمكانات المعالجات الفُطرية للتحديات الاجتماعية الكبرى وفي مقدّمتها رفع معدلات التشغيل وخفض البطالة والفقير...

إن التكامل العربي بهذا المعنى إقتصاديًا وإجتماعيًا أصبح سهل المنال إذا اعتبرناه إيجابيًا في سياقه التاريخي الذي يقينا -خلافًا لكلّ التكتّلات الإقليمية- "صدمة الحدود" الداخلية والخارجية على حدّ السّواء.

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّنا لن نكتشف العجلة من جديد. فخارطة الطريق لمستقبل التشغيل متوفرة وحصل حولها توافق فنيّ على مستوى الخبراء العرب والأطراف المعنية أولاً، وإجماع سياسي عربي على مستوى القادة العرب ثانياً. وما ينقصها حينئذٍ إلاّ التفعيل والتنفيذ الجادّ. ذلك أنه تمّ التأسيس لهذا التمشّي المستقبلي بشكل استباقي في إطار العقد العربي للتشغيل (2010-2020) الذي طرحته منظمة العمل العربية ووضعت له أهدافاً استراتيجية محدّدة آلت مباشرة إلى قرارات عربية مبدئيًا ملزمة. وتتمثّل هذه الأهداف في :

1. تخفيض معدّلات البطالة في جميع الأقطار العربية بمقدار النّصف ؛
2. تخفيض نسبة من يقلّ دخلهم عن خطّ الفقر المعتمد إلى النّصف ؛
3. تيسير تنقّل العمالة العربية بين الأقطار العربية ؛
4. رفع معدّل النموّ في الإنتاجية بنسبة 10 % خلال فترة العقد في كلّ الأقطار العربية ؛
5. رفع نسبة الملتحقين بالتعليم التقني والتدريب المهني إلى 50 % من الملتحقين بالتعليم.

ويمكن تكثيف المقاصد الأساسية من هذه الأهداف في ثلاثة أبعاد مهيكلية ومتزايدة تشكّل الخيط الناظم للعقد وتضبط المعالم الأساسية لمستقبل التشغيل بما يستجيب لاستحقاقات الحراك الاجتماعي المستجدّ.

• الغايات الاستراتيجية الكبرى :

تحسين مستويات التشغيل كمّا ونوعاً. ومن ثمّ المساهمة في التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية في جميع المناطق بما يضمن أوفر شروط التنمية في أوسع معانيها.

• المتطلبات :

- الرّفْع من معدّلات النموّ ومن مؤشّرات التنمية الاقتصادية وجودتها والتوزيع العادل لثمارها ؛
- الارتقاء بجودة الموارد البشرية في مختلف مراحل التعليم والتدريب وتوجيهها إلى حاجيات التنمية ؛
- ضمان التنمية المستدامة والمُنصفة دون الإضرار بحقّ الأجيال القادمة ؛
- تأمين الاندماج الاقتصادي والاجتماعي (inclusion) عن طريق خاصّة رفع قدرات التمكين للجميع ؛
- الرّفْع من مستوى تظافر الجهود العربية باتّجاه مزيد من التكامل اقتصادياً واجتماعياً خدمة للمصالح المشتركة.

• **النتائج المرجوة : بناء عقد اجتماعي قطري وعربي مستحدث ومُجمعٌ عليه**

يؤمن :

- مشاركة اقتصادية أوسع ؛
- مستويات عيش أرفع ؛
- مؤشرات عمل لائق أفضل ؛
- تنافسية اقتصادية أكثر فاعلية ؛
- تكاملا عربيا اقتصاديا واجتماعيا أقوى.

وانطلاقا من خلفية العقد العربي للتشغيل مضافا إليها المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي سيركّز هذا التقرير المتعلّق بمستقبل التشغيل على مقارنة اقتصادية هيكلية تمثّل المعالجة الجوهرية لمسألة التشغيل والبطالة في السنوات القادمة. ونظرا لتراجع التوظيف في المنشآت الاقتصادية للقطاع العام بفعل عمليات الخصخصة، وبناء على أنّ القطاع الخاص أصبح يمثل بين 70 و 80 % من النشاط الاقتصادي في الوطن العربي، وإنطلاقا من كون الآفاق الحقيقية للتشغيل تكمن إذن في تفعيل دور القطاع الخاص القطري والعربي في مجهود التنمية.

إنّ تفعيل هذا الدور للقطاع الخاص ببُعديه القطري والعربي يمثل الدّعمة الأساسية لحلّ إشكالية البطالة التي إن لم نجد لها حلاً اقتصاديا مهيكلًا فإنّ آثارها سترتدّ على الأنظمة الوليدة في الدول التي شهدت التغييرات الأخيرة ، وقد تطالّ دولاً أخرى. فمعالجة إشكالية البطالة تقتضي بكلّ إلاح رؤية مجدّدة ويقظة قطريا وعربيا تستجيب لتطلّعات الشباب والمجتمع من ناحية ولضرورة من ضرورات الدّفاع الشامل الوقائي من ناحية ثانية. بينما التّهاون في حلّ معضلة البطالة قد يزيد

الوضع العربي تعقيدا ويرفع من عوامل عدم الاستقرار ويسهم في تحريك الرّمال المتحرّكة أصلا في بعض الأقطار العربية ويزيد من مخاطر التّشويش والإرباك لمجهودات التنمية ومن التدخّلات الإقليمية والدولية في الشّأن الداخلي للوطن العربي الذي يبقى شأنا سياديا لكل قطر مهما تعدّدت أسبابه وتجليّاته.

وعلى هذه الخلفية بمختلف سياقاتها فإنّ قرارات القمم التنموية الاقتصادية والاجتماعية للقادة العرب بداية من قمة الكويت في العام 2009 وما تضمّنته لأول مرة من توجّهات استراتيجية ومقاربات عملية وبرامج تنموية مهيكلّة وتحديد الجهات المعنية بتنفيذها وكذلك إعادة التأكيد على هذه القرارات ودعمها وإثرائها في قمتي شرم الشيخ في عام 2011 والرياض في عام 2013 تفتح آفاقا كبيرة وتجعل من التعاون العربي قريبا المنال .

وتجدر المسارعة إلى القول أنّ هذا التقرير وإن كان في ظاهره خارجا عن اختصاص منظمة العمل العربية، فهو في الحقيقة ليس تجاوزا بقدر ما هو طرح عام يخدم قضايا التشغيل والبطالة. وهذا هو هدفه الأساسي.

وفي هذا المنظور يتناول التقرير محاور الإهتمام التالية :

أولا : التنكير بأهمّ إشكاليات سوق العمل على المستوى العربي ؛

ثانيا : القطاع الخاص الوطني والعربي : نحو أفق أرحب لدعم التعاون العربي الاقتصادي والاجتماعي ؛

ثالثا : الضرورات الموضوعية للتعاون العربي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية : مصلحة مشتركة ؛

رابعا : التعاون العربي في مجال ترسيخ السلوكيات الإيجابية تجاه العمل والعمّال؛

- خامسا : التعاون العربي الاقتصادي والاجتماعي : حتمية استراتيجية ؛
- سادسا : التعاون العربي : بين البناء المؤسسي المتكامل وعدم كفاية التعاون العربي في الواقع الراهن؛
- سابعا : ضعف التعاون المغاربي : كلفة باهضة على مستوى معدّلات النموّ والتشغيل ؛
- ثامنا : مجلس التعاون الخليجي : إنجازات كبيرة وطموحات أكبر ؛
- تاسعا : أهمّ عناصر كلفة عدم كفاية التعاون العربي على مستوى النموّ والتشغيل؛
- عاشرا : قرارات القمم العربية التنموية بداية من 2009 : نحو حوكمة التعاون الاقتصادي والاجتماعي العربي.

الباب الأول

التذكير بأهم إشكاليات سوق العمل على المستوى العربي

لقد استشعرت منظمة العمل العربية في السنوات الأخيرة أنّ من أدقّ التحديات التي تشهدها أقطار الوطن العربي معضلة البطالة لما لهذه المسألة من ارتباط وثيق بالأمن السياسي والتنمية الاقتصادية والرفي الاجتماعي، باعتبار أن العمل حق طبيعي لكل مواطن وشرط من شروط تحقيق الذات وحفظ الكرامة وتجسيم المواطنة الفاعلة وحفز الهمم واستنهاضها للمشاركة المجدية وتجسيد الديمقراطية الاجتماعية وضمان التنمية الشاملة والمنصفة.

وفي هذا التوجه الجديد اعتُبر التشغيل عاملاً من عوامل تحسين الطلب الداخلي الذي يساهم في تحسين مستوى الاستهلاك باعتباره أحد المؤشرات الثلاثة للتنمية البشرية وهي أمل الحياة ومستوى التعليم ومستوى العيش الذي تدخل في احتسابه القدرة الشرائية.

كما أن تحسين مستوى الاستهلاك يؤثر بدوره إيجابياً على الاستثمار وإعادة الاستثمار والتوظيف الأمثل لطاقات الإنتاج وللبنية الأساسية.

وبالرغم من المجهودات الفُطرية المبذولة فإن وضع التشغيل ما انفكّ يتدهور من سنة إلى أخرى إلى أن بلغ "الكتلة الحرجة" بانفجار الوضع في أكثر من دولة عربية في السنوات الأخيرة.

إنّ الحراك الاجتماعي بداية من 2011 والمتواصل في المنطقة العربية أّاط اللّثام عن عدّة تحديات تواجه التشغيل والبطالة.

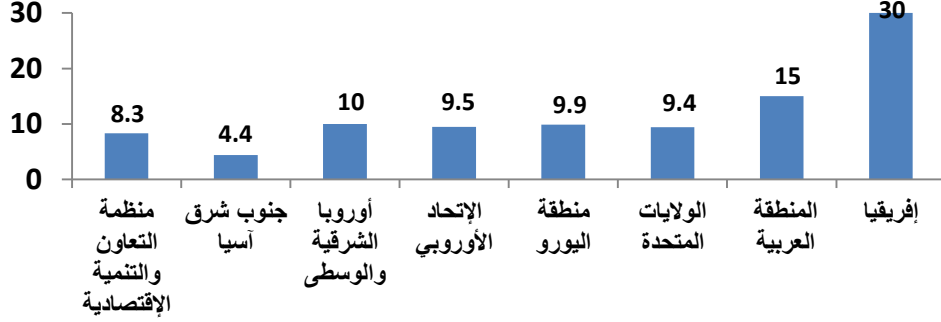
1. خصائص البطالة على المستوى العربي :

1. ارتفاع معدلات البطالة في فترة ما قبل المتغيرات الأخيرة : قضايا ملّحة :

بالرغم من كل الجهود الرامية إلى تنمية التشغيل عن طريق إحداث برامج موجهة لتشغيل الشباب ودعم برامج التدريب للعمل المستقل وتنويع آليات الإقراض لتمويل المشاريع فإن العوامل الديمغرافية الضاغطة أدّت إلى اتساع دائرة البطالة في المنطقة العربية المقدّرة حسب منظمة العمل العربية بـ 14.5 % في العام 2010 أي قبل فترة الثورات والاحتجاجات الشعبية.

وتعتبر هذه النسبة العامّة للبطالة في الوطن العربي قبل فترة الاحتجاجات العربية من أعلى النّسب مقارنة بالأقاليم الدولية. كما أنّها تمثّل أكثر من ضعف معدّل البطالة في العالم المقدّر في 2010 بـ 6.2 %.

معدلات البطالة حسب المناطق الاقتصادية الكبرى
(%) (2010)



المصدر: * منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2011
Euro stat 2011 *

وهذا المعدل لنسبة البطالة في المنطقة العربية لا يأخذ بعين الاعتبار التشغيل الناقص وأشكال العمل غير المنظم .

ولا بدّ من الإشارة إلى ضرورة أخذ البيانات الرّسمية القطرية المتعلّقة بالبطالة بحذر شديد لأنها في أغلب الأحيان لا تعكس الواقع بدقّة.

ولا تتمثّل خطورة البطالة في ارتفاع حجمها ومعدّلاتها فحسب بل وأيضا في خصائصها حيث تمثّل بطالة الشباب من الشريحة العمرية 15-24، 27.25 % حسب تقديرات منظمة العمل العربية بناء على أحدث السنوات المتاحة لفترة ما قبل المتغيرات الأخيرة (2007 و 2008) ²

² (المصدر : منظمة العمل العربية، النشرات الإحصائية، 2009) .

وهذا الوضع الصعب أصلاً ازداد سوءاً نتيجة التأثيرات السلبية للأزمة المالية العالمية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقضايا العمل والعمال والتي تواصلت لنتشابك مع التغيرات والمراحل الانتقالية التي تمر بها عدة بلدان عربية وما صاحبها من حالات الانفلات الأمني وارتفاع سقف المطالب الاجتماعية التي أدت إلى تراجع ملحوظ في الاستثمارات الداخلية والخارجية وتباطؤ دوران عجلة الإنتاج والأنشطة الاقتصادية بشكل عام والمزيد من التعقيدات في مجالات التشغيل . ورغم تحسّن نسبة النموّ بالمقارنة مع 2009 (2.2 %) و2010 (4.4 %) تفيد البيانات المتوقّرة أنّ نسب النموّ لعام 2011 (4.8 %) لم تبلغ مستوى النسبة المسجّلة خلال 2008 (5.4 %) أي قبل اندلاع الأزمة المالية. وتجدر الإشارة من ناحية أخرى إلى أن تثبيت البطالة والشروع في خفضها ولو تدريجياً يتطلب تحقيق نسبة نموّ بين 7 و8 % سنوياً. وتدلّ مختلف المؤشّرات الحالية على صعوبة بلوغ هذه النسبة في ضوء عدم استعادة الاقتصاديات نشاطها العادي وتجاوز التداعيات الاقتصادية للفترات الانتقالية التي يشهدها عدد من البلدان العربية

2. استفحال البطالة في فترة ما بعد "التحوّلات الأخيرة" : قضايا أكثر إلحاحاً :

إنّ البطالة المرتفعة أصلاً وطنياً وقومياً ازدادت تفاقمًا خلال سنوات 2011 و2012 و 2013 بفعل عدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية على إثر الثورات والاحتجاجات في المنطقة حيث ارتفع عدد العاطلين عن العمل حسب آخر تقديرات منظّمة العمل العربية من ما بين 17 و18 مليون قبل 2011 إلى ما بين 19 و20 مليون في 2012، وهو ما يجعل معدّل البطالة الإجمالي بين 16 و17 % مقابل 14.5 % قبل 2011.

وقد تفاقمت معدّلات البطالة بشكل حادّ في الدول التي شهدت التحولات الأخيرة حيث ارتفعت في تونس من 13 % سنة 2010 إلى 18.9 % سنة 2012، وفي مصر من 8.9 % قبل الثورة إلى 13 % سنة 2012، وفي ليبيا من 19.5 % سنة 2010 إلى 30 % في أواخر 2011 وفي سوريا من 14.9 % قبل الاحتجاجات إلى 25 % في 2013³ ويعود تفاقم البطالة في المرحلة الانتقالية التي تمرّ بها تونس ومصر وليبيا واليمن إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني وتعدّد الإضرابات والإعتصامات والزيادات غير المدروسة في الأجور. وقد أدّت هذه العوامل إلى تعطيل الحركة الاقتصادية وتراجع الاستثمار وعجز الموازنات وتخفيض التصنيف الائتماني السيادي. وهو ما ينجّر عنه صعوبة الإقتراض من المؤسسات المالية العالمية.

وتُفيد المقارنة بين ما قبل وما بعد 2011 أنّ وضعية البطالة – رغم تفاوتها بين دولة وأخرى – قد ساءت كثيرا في الدّول التي شهدت الاحتجاجات الشعبية. وبالنتيجة النهائية فإنّ انعكاسات الحراك الاجتماعي الأخير تزيد من معدّلات البطالة كما يتبيّن ذلك من الجدول الآتي :

³ منظمة العمل الدولية – التقرير الخامس 2012

المستوى العام للبطالة في الدول العربية (%)
مقارنة بين ما قبل وما بعد المتغيرات الأخيرة
(أحدث السنوات)

ما بعد المتغيرات الأخيرة		ما قبل المتغيرات الأخيرة		البلد
المعدّل	السنة	المعدّل	السنة	
12.9	2011	*13.4	2010	المملكة الأردنية الهاشمية
-	-	4.2	2009	دولة الإمارات العربية المتحدة
3.7 (مواطنون فقط)	2011	1.1	2010	مملكة البحرين
*18.9 (مصدر وطني)	2011 (2013)	13.0	2010	الجمهورية التونسية
*9.8	2011	10.0	2010	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
-	-	52.0	2010	جمهورية جيبوتي
5.8	2011	*5.8	2007	المملكة العربية السعودية
-	-	16.8	2008	جمهورية السودان
14.9 (البنك الدولي)	2011 (2013)	8.4	2010	الجمهورية العربية السورية
42.6	2011	*34.7	2007	جمهورية الصومال الديمقراطية
7.8	2011	*7.8	2006	جمهورية العراق
6.0	2011	*6.7	2007	سلطنة عمان
21.0	2011	م.ع	2010	دولة فلسطين
0.6	2011	*0.5	2010	دولة قطر

دولة الكويت	2010	*5.9	غ م	غ م
الجمهورية اللبنانية	2009	6.4	غ م	غ م
ليبيا	2010	19.5	2012	30.0 (البنك الدولي)
جمهورية مصر العربية	2010	*8.9	2011 (2013)	12.0 (البنك الدولي) 13.0 (البنك الدولي)
المملكة المغربية	2010	*9.1	2011	8.8
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	2010	35.7	غ م	غ م
الجمهورية اليمنية	2010	14.3	غ م	غ م
المجموع		14.5 %		بين 16 و 17 %

المصدر : - منظمة العمل العربية، الكتاب الدّوري لإحصاءات العمل في الدول العربية، 2013
* منظمة العمل العربية، التقرير العربي الثالث حول التشغيل والبطالة، 2012.

3. وإجمالاً يمكن تشخيص تحديات البطالة في خمسة عناصر أساسية :

1. تزايد معدّل قوّة العمل في المنطقة العربية بنسب تفوق معدّلات النموّ في بعض الأقطار العربية ؛
2. تراجع معدّلات النموّ الاقتصادي في معظم دول المنطقة ولا سيّما تلك التي تُعاني من ارتفاع حادّ في البطالة ؛
3. اختلال تركيبة قوّة العمل الذي أفرز عمالة في أغلبها من مستويات تعليمية متواضعة وتتركّز في الأعمال الزراعية والمكتبيّة، وعجزاً في العمالة الفنيّة والمتخصّصة، وفجوة واسعة بين مخرجات التعليم التقني والفني واحتياجات سوق العمل ؛

4. نوعية المتعطّلين عن العمل حيث تُوصف البطالة في المنطقة العربية بأنّها شبابية في المقام الأوّل حيث تتركّز في الفئة العمرية أقلّ من 30 سنة، كما تتزايد نسبُها في الإناث إلى ضعف النسبة بين الذكور، وهو ما يتطلّب نوعيَّات خاصّة من المهن والوظائف لاعتبارات اجتماعية وثقافية ؛

5. قصور أو ضعف البيانات والإحصاءات بل تضاربها أحياناً. ونحن ندرك أنّ ثقافة الأرقام والإحصاءات مازالت حديثة، وندفهم عدم النّشر الكامل لبيانات التشغيل عند البعض. ومع اعتبار هذا الجانب، فإنّ حجب البيانات يمثّل خطورة أكبر كما تبيّن ذلك في الفترة الأخيرة في بعض الدّول العربية.

2. أسباب تفاقم البطالة في الوطن العربي :

لا بدّ من الإشارة في البداية إلى أنّ الثورات والاحتجاجات في العديد من الدول العربية فاقمت من ظاهرة البطالة بحكم عدم الاستقرار السياسي والأمني وتعطلّ الحركية الاقتصادية تحت تأثير الإضرابات والاعتصامات واختلال التوازنات المالية بسبب المطالب الاجتماعية والزيادات المشدّدة في الأجور والتراجع الحاد للعملة المحلية.

بعد هذه الإشارة إلى العوامل الظرفية، نركّز في ما يلي على الأسباب الهيكلية للبطالة في الوطن العربي :

1. العوامل الديمغرافية : بين "القنبلة" السكانية و"الهبة السكانية" :

1.1 الوضع الحالي : قنبلة سكانية :

يقدّر سكان الوطن العربي بـ 355 مليون نسمة في العام 2011 مقابل 351 في 2009 و319 في 2005. وهذا الرّمق يتزايد بنسق سريع بحكم تواصل العوامل الديمغرافية، حيث تشير بعض الإسقاطات إلى أنّ إجمالي السكّان سيبلغ 400 مليون في العام 2020⁴. وتمثّل هذه العناصر عوامل ضاغطة على سوق العمل والمتمثلة في ارتفاع متوسط الخصوبة الذي يبلغ 3.6 طفلا للمرأة في سنّ الإنجاب. وهو ما يُغذي باستمرار النموّ السكاني الذي يقدر بـ 2.4 % سنويا (رغم أنّها تراجعت في عدّة أقطار عربية إلى ما بين 1 و 2 % مثل تونس والمغرب ولبنان والأردن...) ونموّ حجم السكان في سنّ النشاط المقدّر بـ 2.5 % سنويا.

وتعدّ المنطقة العربية في العام 2009، 204 مليون ساكن في سنّ النشاط (15-65 سنة) المرشّحين للالتحاق بسوق العمل. ويقدر الحجم الإجمالي للقوى العاملة بـ 135 مليون نسمة. ويتقدم سنويا إلى سوق العمل حوالي 4 ملايين. وتبرز الإسقاطات أنّ هذا الوضع يتطلب إحداث على الأقلّ 50 مليون فرصة عمل خلال فترة العقد العربي للتشغيل، 2010-2020 لاستيعاب الدّاخلين الجدد إلى سوق العمل. ويزداد الأمر تعقيدا إذا أردنا تقليص مخزون البطالة.

⁴ الإسكواء، تقرير السكان والتنمية، 2005

وتستند هذه الإسقاطات إلى تواصل انعكاسات العوامل الديمغرافية (رغم تراجعها في العديد من الأقطار) المتمثلة خاصة في نسبة الخصوبة والتزايد السكاني (انظر الجداول اللاحقة).

وإذا كانت هذه العوامل الديمغرافية تتحو باتجاه التقلص ثم الاستقرار، فإنّ الضغط الأكبر في السنوات القادمة سيأتى من الارتفاع المتوقع لنسبة نشاط المرأة. صحيح أنّ المعدّل العام لمشاركة المرأة يقدر بـ 24.2 % وفق منظّمة العمل العربية لأحدث السنوات المتوقّرة وصحيح أيضا أنّ هذا المعدّل العام (رغم تفاوته بين دولة وأخرى وبين مجموعة دول الشرق الأوسط ودول المغرب العربي) أقلّ بـ 27 نقطة مئوية بالمقارنة مع المعدّل العالمي المقدّر بـ 51.1 % سنة 2011، وبـ 42.5 نقطة بالمقارنة مع شرق آسيا (66.7 %) وبـ 34.7 نقطة بالمقارنة مع جنوب شرق آسيا (58.7 %). إلّا إنّ العامل الضّاعط مستقبلا حسب بعض المصادر يتمثّل في الإقبال المتزايد للمرأة على سوق العمل. وتشير إسقاطات البنك الدولي لسنة 2004 إلى أنّ نشاط المرأة في المنطقة العربية سيرتفع إلى 43 % في العام 2020.

كما أنّ معدّل مشاركة المرأة في سوق العمل سيرتفع من معدّل عام يقدر بـ 27 % حاليا إلى حوالي 35 % في 2020⁵.

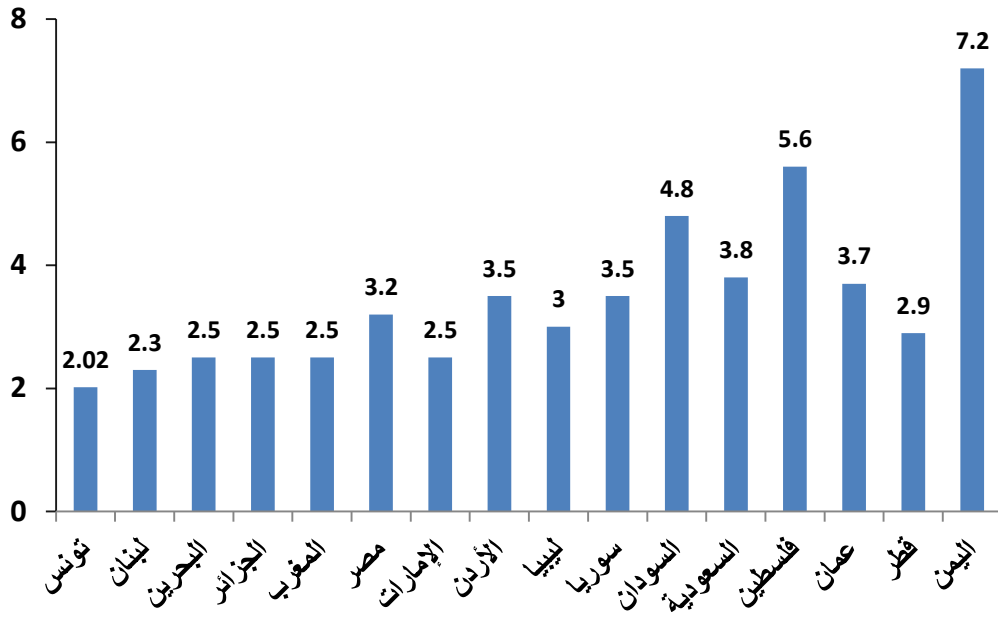
وهذا التّنامي المتوقّع لمساهمة المرأة في سوق العمل وفي النشاط الاقتصادي عموما يجب أخذه بعين الاعتبار في تخطيط الموارد البشرية خلال السنوات القادمة لأنّه تطوّر موضوعي ناتج عن عدّة عوامل تدفع المرأة إلى النشاط الاقتصادي ومنها على وجه الخصوص العوامل التربوية المتمثّلة في ارتفاع نسبة التمدّرس للفتيات في

⁵ البنك الدولي ، 2012 مؤشرات التنمية في العالم (باللغة الفرنسية) .

كلّ مراحل التعليم والعوامل التشريعية التي تضمنت ولو بدرجات متفاوتة المساواة بين الجنسين في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

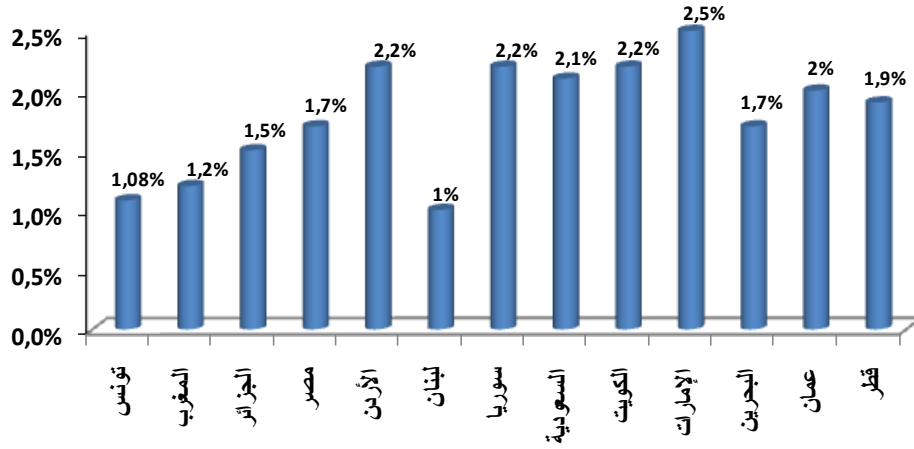
تطور مؤشر الخصوبة في بعض الدول العربية (2008-2000)

(Indice synthétique de fécondité, ISF)



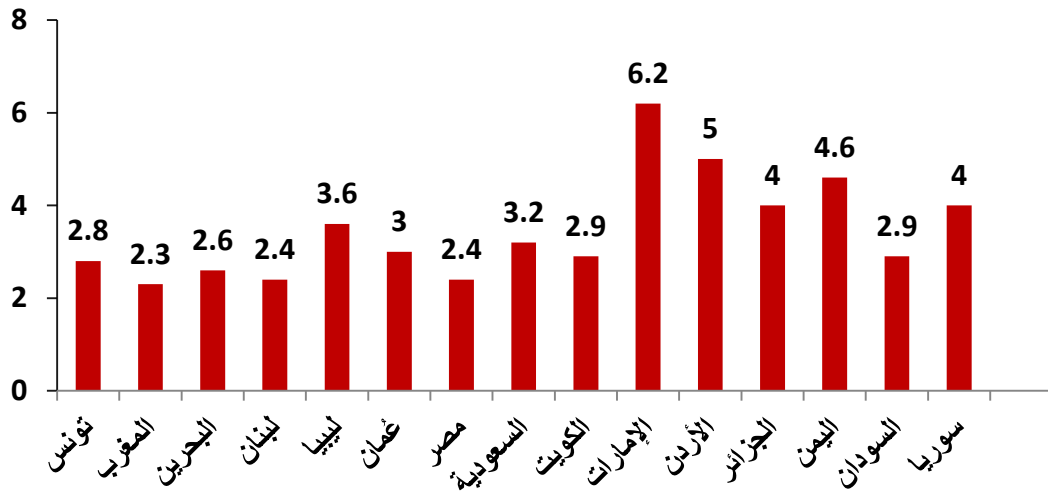
المصدر : منظمة العمل الدولية 2009 .

تطور النسبة السنوية للنمو الديمغرافي 2008 (%)



المصدر : منظمة العمل الدولية 2009 .

تطور حجم السكان في سنّ النشاط 2008 (%)



المصدر : The world bank, World Development Indicators, 2009

وعموما فإنّ العوامل الديمغرافية مازالت ضاغطة ومازالت تمثّل عبئاً على التنمية بل قُنبلية سكانية ما لم تُسارع إلى التخطيط لاستغلال بدايات التحوّل الديمغرافي الجاري المتمثّل في ما يسمّى بـ "النافذة الديمغرافية".

2.1 الانتقال الديمغرافي التدريجي : هبة (النافذة) سكانية يتعيّن الإستفادة منها :

تمرّ كلّ المجتمعات بتحوّلات سكانية في مراحل مختلفة تتسمّ بتوسّع الهرم العمري 15-65 سنة أي توسّع رأس مال الإنتاجي، وهو ما يسمّى بمرحلة الانتقال الديمغرافي.

وفي سياق هذا التحليل السكاني، لا بدّ من التذكير بالجدل النظري حول "الهبة الديمغرافية" (الفرصة السكانية أو النافذة الديمغرافية) وما إذا كانت عامل تسريع للنموّ أو تهديدا له. نظريا وبناء على التجربة الصينية والهندية يمكن "للهبّة الديمغرافية" أن تكون عاملا دافعا للنموّ باعتبار ثلاثة عناصر : تراجع نموّ السكان دون 15 سنة، إرتفاع طفيف ومُسيطر عليه للشريحة العمرية 60 سنة (أو 65 سنة حسب الدّول) فما فوق وتراجع نسب الإعالة. إذا توقّرت هذه العوامل الثلاثة تصيح الهيكلية السكانية مكونة من قوّة عمل عريضة تساعد على دفع التنمية متى توقّرت لها شروط الإندماج.

وفي الحالة العربية عموما ، يتّجه النموّ السكاني نحو الانخفاض حيث سيتراجع من 2.4 % سنة 2011 إلى 2.04 % في 2020 (الإسكوا، 2005). وقد تمايزت ديناميكيات هذا الانتقال الديمغرافي في الدّول العربية حيث دخلت بعضها هذه المرحلة مبكّرا مثل تونس وقطر والبحرين ولبنان والأردن والإمارات.

وبالرغم من تباين وتأثر الانتقال الديمغرافي، فإنّ الوطن العربي دخل في هذه المرحلة المتمثلة في التراجع التدريجي لنسبة الإعالة والتطوّر البطيء لكبار السنّ. وما لم نسارع إلى إيجاد الظروف السياسية والاقتصادية الملائمة للتشغيل، فإنّ هذه "الفرصة السكانية" ستظلّ تمثّل عامل تهديد للمجتمع. ومن تجلّيات ذلك ما حدث بداية من 2011 في عدد من الدّول العربية.

وفي هذا السّياق ولاستغلال هذه الفرصة السانحة لتسريع مؤشّرات النموّ والتنمية لآبّد من التأكيد على العناصر التالية :

- "الهبّة الديمغرافية" محدودة في الزّمن، حيث يقدرها الديمغرافيون بفترة تتراوح بين 15 و20 سنة ؛
- ضرورة العمل على تخطيط التنمية في علاقتها بمرحلة الانتقال الديمغرافي بمعنى تحويل توسّع الهرم السكاني 15-65 سنة من عبء على التنمية إلى "رأس مال إنتاجي" يسرّع التراكم والنموّ ؛
- العوائد الديمغرافية للهبّة السكانية ليست حتميّة، بل يجب السّعي إليها والإعداد لها على مستوى الاستثمارات النوعية الإقتصادية والاجتماعية لزيادة الفعالية للإقتصاد والمجتمع بفضل تراجع معدّلات الإعالة وهو ما يمثّل إدخارات إضافية ؛
- الإستفادة من النافذة الديمغرافية مرتبطة بزيادة نسبة المشاركة في النشاط الإقتصادي وتوسيع الطاقة الاستيعابية لسوق العمل في القطاع الخاص حيث يلاحظ عموماً أنّ القطاع العام مازال يمثّل أكبر مشغّل، وهو ما يصعب تحقيقه في فترة الانتقال الديمغرافي ؛

- وبالتوازي، العمل على مراجعة هيكلية مخرجات التعليم التي مازالت تمثل صدًى لحاجيات القطاع العام بدلا من ضرورة مواهمتها مع احتياجات القطاع الخاص.

إنّ الحوكمة الجديدة للتعاون العربي مدعومة بآليات العمل العربي المشترك التي وضعتها منظمة العمل العربية منذ 2008 لهى أفضل سبيل إلى استغلال هذه "النافذة السكانية" في العشرة القادمة قبل أن تُغلق.

2. العوامل التربوية ومظاهر القصور في تخطيط الموارد البشرية :

يقتضي تخطيط الموارد البشرية في علاقتها بسوق العمل الربط بين مختلف متغيرات سوق العمل على مستويين :

- المدخلات : التعليم والتدريب والسلوكيات المثلى والمواقف والاحتياجات من المهارات، إلخ...
- المخرجات : المعارض من المهارات، التشغيل، البطالة، ...

ولمعالجة هذه الجوانب نتوقّف عند أهمّ الإشكاليات الهيكلية لسوق العمل العربية وهي ضعف توقّر الكفاءات المطلوبة في المؤسسات الاقتصادية. ويمكن إجمال العوامل الكامنة وراء ذلك بصفة تأليفية في ضعف العلاقة بين منظومة الموارد البشرية ومنظومة الإنتاج ومنظومة التشغيل.

ويعود ضعف التواصل والترابط بين المنظومات الثلاث إلى عدة أسباب منها :

- أسباب ثقافية سائدة في المجتمع وعلى مستوى الإدارة وعلى مستوى الأسرة والفرد تتمثل في الفصل بين التعليم والعمل، فكلاهما عالم منفصل عن الآخر.

في حين أن تجارب البلدان التي نجحت في تقليص البطالة اتّجهت إلى الجمع بين التعليم والعمل واعتبرت أن التشغيل والتشغيلية يتمّ الحسم فيهما - وإلى حدّ كبير - أثناء عملية التوجيه أي قبل اختيار التخصص.

ويضاف إلى هذه الأسباب الثقافية بُعد آخر يُعدّ من أهمّ أسباب البطالة الإرادية وهو عزوف الشباب عن بعض المهن، واستنقاص العمل في القطاع الخاص عموماً وخاصة في المنشآت الصغرى والمتوسطة خوفاً من عدم ديمومتها، والمعوقات التي تحد من حرية التنقل لدى الشباب. يُضاف إلى ذلك كلّه عقلية الاتكال والانتظار. وهو ما يتطلّب الاستثمار في البُعد الرمزي للعمل عن طريق التذكير بالخلفية الثقافية والتاريخية لقيمة العمل في تراثنا الإسلامي وفي الشريعة الإسلامية. وهنا يجدر التنبيه إلى مسألة نغفل عنها وهي أنّ إشكالية البطالة في كثير الأحيان هي إشكالية عاطلين في واقع الأمر. وهو ما تسعى منظمة العمل العربية إلى تجاوزه من خلال إنشاء الجمعية العربية للتدريب التقني والمهني (انظر الباب الرابع).

- أسباب تعود إلى منظومة التربية والتعليم على مستوى التنظيم والتصرّف والمناهج التعليمية وهو ما أدى إلى :

- ضعف انفتاح المنظومة التربوية على سوق العمل ؛

- ضعف الاقتناع بأنّ التدريب المهني يمثّل مسلكاً تكوينياً في حدّ ذاته يؤمّن أوفر حظوظ الاندماج في سوق العمل ؛
 - الاحتفاظ على مستوى التعليم العالي بطاقة استيعاب في مسالك تعليمية تقلصت فيها فرص العمل بحيث أنّ جلّ الاختصاصات مازالت على نمط الاختصاصات في عقد السبعينات والموجّهة أساساً إلى الوظيفة العمومية والقطاع العام.
- وقد أدّى كلّ ذلك إلى :

- عدم استجابة مخرجات التعليم لحاجيات الاقتصاد وبالتالي تدنّي نسبة تشغيل العديد من الاختصاصات الجامعية ؛
 - تواصل الضغط الكميّ على التعليم الثانوي والتعليم العالي بحكم عدم التوجيه إلى التدريب المهني ؛
 - ارتفاع عدد العاطلين من مستويات التدريب المهني والتعليم العالي نتيجة لاتّساع الفجوة بين المنظومة التربوية واحتياجات الاقتصاد.
- أسباب تعود إلى محدودية أنظمة المعلومات حول سوق العمل والمسالك المؤدّية إليها. وقد أفضى ذلك إلى نتائج سلبية، منها :
- التوجيه المدرسي والجامعي يتمّ دون دراية كافية بواقع سوق العمل ومتطلباته من المهارات. وغالبا ما يتمّ هذا التوجيه على أساس الطاقة الاستيعابية في منظومة التعليم ؛

- إدارة المنظومة التربوية تتمّ على أساس التدفقات الديمغرافية وليس على أساس حاجيات الاقتصاد والمهن المستحدثة وأنماط العمل المستجدة وما تقتضيه من كفاءات جديدة ؛
- قصور نُظْم المعلومات حول سوق العمل وعدم تحديثها وشفافيتها وسلاستها ووصول المعلومة إلى المتعاملين معها على مستوى عارض العمل وطالب العمل. وهو ما ينتج عنه ما يسمّى بالبطالة الاحتكاكية.

ومن هنا تأتي الضرورة القصوى لبناء نظم معلوماتية وطنية وصولاً إلى نظام معلوماتي عربي في إطار الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل يتّسم بالموصفات الدولية : (i) الملاءمة، (ii) الفعالية، (iii) إحرار النتائج المتوقّعة، (iv) الديمومة.

3. العوامل الاقتصادية :

1.3 عدم كفاية النمو الاقتصادي ومحدودية محتواه في التشغيل :

يُضاف إلى العوامل المشار إليها أعلاه عوامل اقتصادية محدّدة للتشغيل باعتباره نتاج اقتصادي. وتتملّ أهمّ هذه المحدّدات في النمو الاقتصادي والاستثمار الإجمالي وحصّة القطاع الخاص فيه، حيث نلاحظ أنّ معدّلات النواتج المحلية الإجمالية بقيت محدودة بل هي متراجعة في أغلب الأحيان طيلة السنوات الأخيرة.

معدّلات النموّ في المنطقة العربية 2006-2016
(مقارنة مع أقاليم مختارة)

*2016	*2015	*2014	*2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
4.8	4.7	4.7	4.4	4.0	4.9	4.4	2.2	4.4	7.1	6.0	دول الشرق الأوسط
5.8	5.5	5.0	4.0	2.5	1.9	4.4	3.5	5.0	5.8	5.9	دول شمال إفريقيا
8.6	8.6	8.6	8.6	8.2	8.5	9.8	7.1	7.8	12.1	10.9	شرق آسيا
7.8	7.8	7.8	7.6	7.1	7.2	9.2	6.2	5.9	9.4	8.9	جنوب آسيا

*: توقّعات

المصدر : ILO Global Employment trends, 2012.

يقدر تقرير البنك الدولي الصادر في أبريل 2010، أن متوسط النموّ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كالتالي : 2008 = 5.4 % ؛ 2009 = 2.2 % ؛ 2010 = 4.4 % و 2011 = 4.8 %.

هذه النسب وإن اقتربت من المتوسطّ العالمي إلاّ أنّها تبقى أقلّ من النسب المسجّلة في الأقاليم الآسيوية. وتجدر الملاحظة في هذا السياق إلى أمرين :

- أولاً، هذه النسب لا تحدث ما يكفي من فرص عمل ، ذلك أنّ خفض البطالة بشكل متسارع يتطلّب معدّلات نموّ في حدود 8 % سنوياً ؛
- ثانياً، يتطلّب تقليص البطالة محتوى أرفع للتشغيل في النموّ. إنّ النموّ السنوي للتشغيل في السنوات الأخيرة بالكاد يغطّي الطلبات الإضافية فضلاً عن عجزه في إمتصاص مخزون البطالة. هذا بالإضافة إلى التراجع المستمرّ - على محدوديته- لمعدّلات نموّ التشغيل السنوي وخاصة في دول المغرب العربي.

المعدل السنوي لنمو التشغيل 2001-2011

2011	2010	2009	2008	2007	2006-2001	
2.3	3.8	4	1.7	3.9	4.6	دول الشرق الأوسط
0.0	2.2	2.2	2.9	3.7	3.4	دول شمال إفريقيا

المصدر : منظمة العمل الدولية = اتجاهات العمالة العالمية 2012

2.3 التوزيع القطاعي غير المتوازن للتشغيل :

تُفيد البيانات المتوقعة أنّ قطاع الخدمات يمثّل أكثر من 50 % من مجموع العاملين في حين لا تُشغّل الزراعة بالرغم مما تُتيحها من إمكانيات تشغيل كبيرة إلاّ 22 % في المعدّل العام سنة 2011 (الكتاب الدّوري لإحصاءات العمل، 2013). مع الإشارة إلى هذا التفاوت بين جَنَاحَيِ الوطن العربي : 17 % في دول الشرق الأوسط و28.5 % في دول المغرب العربي (في تونس لا تساهم الزراعة إلاّ بـ 17 % في حجم التشغيل) (مكتب العمل الدّولي، 2012).

ويُضاف إلى هذا المستوى المتواضع التراجعُ التدريجي خلال السنوات الأخيرة لطاقة التشغيل في القطاع الزراعي. أمّا قطاع الصناعة (بمعناه الواسع) فهو لا يُشغّل إلاّ 21.4 % في المعدّل العام سنة 2011 (المصدر السابق). مع الإشارة إلى هذا التفاوت : 26 % في دول الشرق الأوسط و22 % في دول المغرب العربي. هذا بالإضافة إلى شبه استقرار التشغيل الصناعي في السنوات الأخيرة (المصدر السابق).

ويُستنتج من هذه المعطيات عدم التوازن في هيكلية التشغيل القطاعي لفائدة قطاع

الخدمات على حساب قطاعات الإنتاج خلافا للأقاليم الآسيوية التي حافظت على توازن التشغيل في مختلف القطاعات.

ومما يلاحظ على هذا الصعيد في المنطقة العربية أنّ تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وتراجع عدد العاملين فيه في العشرية الأخيرة لم يوازيه تطوّر في قطاع الصناعة على مستوى المساهمة في الناتج وعلى مستوى عدد العاملين . ففائض العمالة في الزراعة لم يتحوّل إلى قطاع الصناعة، حيث أنّه بالرغم من مجهودات التصنيع بقي حجم التشغيل في الصناعة في نفس المستوى في المعدّل العام بل شهد تراجعا في بعض الأقطار العربية.

وعموما فإنّ العمالة المحرّرة من القطاع الزراعي في المنطقة العربية لم تستقطبها الصناعة بل قطاع الخدمات بالنسبة لبعض شرائح العمالة المؤهلة. إلا أنّ العدد الأكبر يتّجه إلى القطاع غير المنظم أو يسقط في البطالة بسبب تدني المستويات التعليمية والمهاريّة.

ولعلّه من المفيد التوقّف عند تضخّم قطاع الخدمات على مستوى التشغيل في معظم الأقطار العربية. والمقارنة هنا مع الاقتصاديات المتقدمة ربما تكون مظلّلة.

فبالإضافة إلى الفرق بين نوعية الخدمات ومجالاتها بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية فإنّ تطور هذا القطاع لا يخضع لنفس الديناميكية.

إنّ ارتفاع حجم التشغيل في قطاع الخدمات في البلدان الصناعية (74 % في 2011) ناتج عن بلوغ قطاع الصناعة درجة كبيرة من التطور أدّى إلى حركة واسعة من التخرّج لعديد الأنشطة في إطار إعادة هيكلة الصناعة. وهذا ليس واقع الصناعة العربية.

وفي البلدان الصاعدة وخاصة دول شرق آسيا وجنوب شرق آسيا فالأمر يختلف عن المنطقة العربية على مستوى التوزيع القطاعي. فقد حافظت هذه البلدان على توزيع قطاعي متوازن بحيث تساهم الزراعة في العام 2011 بين 35 و 43 % من حجم التشغيل العام في شرق وجنوب شرق آسيا، وتساهم الصناعة بـ 28 % في إقليم شرق آسيا.

ويعود هذا التوزيع القطاعي المتوازن للتشغيل في الأقاليم الآسيوية إلى سببين :

أولاً، التطوير الزراعي الذي مكّن من الحفاظ على فرص العمل ومن عدم الانتقال الاضطراري إلى قطاعات أخرى.

وثانياً، أنّ التطوير الصناعي مكّن من السيطرة على فرص العمل في قطاع الخدمات في مستوى معين (بين 36 و 38 %) بما يخدم قطاع الصناعة. أمّا البلدان العربية وبلدان أمريكا الجنوبية فهي تشهد تضخماً في قطاع الخدمات المتأتي بالأساس من القطاع غير المنظم. ويعكس هذا الوضع في غالب الأحيان عجزاً في التطور الصناعي.

إنّ هذه الهيكلية غير المتوازنة للتوزيع القطاعي للتشغيل وما يتّصل بها من تردّي القطاع الزراعي وتراجع التشغيل الصناعي والتضخّم المفنّعل لقطاع الخدمات الذي يغلب عليه القطاع غير المنظم يفسّر (إلى جانب عوامل أخرى) هشاشة التشغيل في الوطن العربي. وتبلغ هذه النسبة في 2011 بين 29.5 % في دول الشرق الأوسط و 37 % في دول شمال أفريقيا . والمتضرّر الأكبر من التشغيل الهشّ هم النساء حيث بلغت نسبتهنّ في إجمالي التشغيل الهشّ 42 % و 55 % على التوالي في المجموعتين.

التوزيع القطاعي للتشغيل

الخدمات				الصناعة				الزراعة				
2011	2010	2007	2000	2011	2010	2007	2000	2011	2010	2007	2000	
57.6	57.4	55.1	53.2	25.7	25.7	25.8	24.4	16.7	16.9	19.1	22.4	الشرق الأوسط
49.6	49.7	49.8	50.1	21.9	21.8	21.0	19.4	28.4	28.5	29.2	30.5	شمال إفريقيا
36.4	36.4	33.9	29.0	28.2	28.6	27.2	23.4	35.4	34.9	38.9	47.7	شرق آسيا
38.4	39.2	37.5	33.9	18.4	18.2	18.3	16.4	43.1	42.5	44.2	49.7	جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي
28.0	27.9	27.4	24.9	21.0	20.7	19.5	15.6	51	51.4	53.1	59.5	جنوب آسيا
74.1	73.8	71.1	67.1	22.1	22.4	25.0	27.3	3.8	3.7	3.9	5.5	الاتحاد الأوروبي والاقتصاديات المتقدمة
43.8	43.9	42.4	39.1	22.1	22.1	22.1	20.4	34.1	34.0	35.5	40.5	العالم

المراجع : ILO Global employment trends

حصّة التشغيل الهشّ في حجم التشغيل الإجمالي

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2000	
29.5 (42.1)	29.8 (42.7)	30.1 (42.7)	30.1 (43.3)	31.0 (45.8)	31.8 (46.6)	32.4 (47.6)	33.8 (49.3)	• الشرق الأوسط منها نساء
37.4 (55.1)	37.7 (55.0)	39.4 (59.0)	39.8 (60.0)	40.5 (60.7)	40.3 (60.2)	41.8 (61.7)	42.2 (59.2)	• شمال إفريقيا منها نساء
49.1	49.6	49.8	50.0	51.1	51.7	52.0	52.8	• العالم

المراجع : ILO Global employment trends

ملاحظة : التشغيل الهشّ ظاهرة عالمية مشتركة في حدود 50 % عالميا، كما أنّها ظاهرة متفشية في الأقاليم الآسيوية وفي دول أمريكا اللاتينية.

4. قصور نماذج التنمية المعتمدة :

يمكن إرجاع إشكاليات ومعوّقات المسارات التنموية بأبعادها المختلفة إلى الخيارات الاقتصادية المنتهجة عموماً في الوطن العربي. وتدلّ مؤشرات سوق العمل بمفردات البطالة على المستوى القطري كما أبرزته الثورات والاحتجاجات الشعبية في الفترة الأخيرة على قصور مؤشرات التنمية المتحققة في السنوات الماضية. فالخيارات المتبعة لم تمكن من إحداث ما يكفي من فرص عمل كما ونوعاً. كما أنّها لم تمكن من تعبئة الإمكانيات الوطنية والمحلية للمساهمة بقدر أكبر في التنمية والتشغيل على المستويين الوطني والمحلي ضمن القطر الواحد.

إنّ عدم الإنصاف في توفير البنية الأساسية وفي توزيع الاستثمارات قطاعياً ومحلياً حال دون إطلاق التنمية في المناطق الداخلية. وقد نتج عن هذه النماذج التنموية :

- تركيز البنية الأساسية والاستثمارات في قطاع الصناعة والسياحة والخدمات وعدد من الأنشطة ذات القيمة المضافة وذات الكثافة التشغيلية في مناطق محدّدة على حساب مناطق أخرى في العديد من الأقطار العربية ؛
- إنّ تنوّع النسيج الاقتصادي في بعض المناطق، يقابله تخصّص مناطق أخرى في الاقتصاد الأحادي وهو الاقتصاد الزراعي الذي يطغى عليه الاقتصاد العائلي مع بعض الصناعات التحويلية في بعض الحالات ؛
- إحداث شرح تنموي بين مناطق تركّزت فيها الاستثمارات الصناعية والسياحية والخدماتية والثروات ودُخول الأفراد (وهي عموماً مناطق شاطئية) ومناطق أصبحت مصدرّة لليد العاملة في إطار الهجرة الداخلية (وهي عموماً مناطق داخلية ونائية).

وبفعل ذلك، فإنّ العديد من المناطق لم تتخرط في ديناميكية الانفتاح الاقتصادي على الاقتصاد العالمي، وهو ما عمق الهوة بين الأقاليم على مستوى القطر الواحد.

إنّ خيارات التنمية المعتمدة - وهي على هذا النحو - أعاققت التنمية المحليّة. فالمناطق الداخلية كان بوسعها أن توظّف إمكاناتها الذاتية في التنمية والتشغيل لو توفّرت لها البنية التحتية اللازمة والمرافق العامّة المناسبة وتحسين ظروف العيش وتوزيع عادل للاستثمارات العمومية في إطار مؤشرات تنموية منصفة تتفاعل فيها الإدارة المركزية والفاعلون الاقتصاديون المحليّون والجماعات العمومية المحلية (الحكم المحلي). ويبنى هذا التصرّو الجديد لمؤشرات التنمية على الترابط بين التشغيل والسياسات الاجتماعية من ناحية والسياسات الاقتصادية الكلية والنمو من ناحية ثانية، والتنمية المتوازنة بين المناطق من ناحية ثالثة. وذلك كلّه في إطار الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج والشركاء الاقتصاديين والمجتمعات المحلية.

يتّضح ممّا سبق حدّة البطالة وعمق أسبابها رهنا. وهذه المعضلة مرشحة إلى مزيد من التعقيد في السنوات القادمة حيث ستزداد الضغوط على سوق العمل تحت مفعول ستّة عوامل أساسية ضاغطة منها ما هو ذاتي يفرضه واقعنا العربي في تفاعلاته مع تطورات المنظومة التربوية والتعليمية والتحويلات الاقتصادية والاجتماعية، ومنها ما هو موضوعي يفرضه الاقتصاد المعولم تحت وقع التقدم العلمي والتكنولوجي واشتداد المنافسة في السوق الدولية :

1. العوامل الديمغرافية المتمثلة في الارتفاع المتواصل لعدد النشطين من الفئة العمرية 15 فأكثر بفعل التزايد الديمغرافي في السنوات الماضية والذي سيبقى في حدود الزيادة الحالية تقريبا (2.5 %) خلال العشرية القادمة. هذا إضافة

- إلى مخزون البطالة وحدّتها على المستوى العربي المقدّر بين 19 و20 مليون في 2012 أي بمعدّل بطالة يتراوح بين 16 و17 % في نفس السنة ؛
2. العوامل التربوية ومنها خاصة التزايد المتنامي لنسبة التمدرس بالجامعة ولعدد المتخرجين منها وهو ما سيعمّق أكثر فأكثر التحوّل النوعي لسوق العمل. ويزداد هذا الأمر تعقيدا باعتبار عدم التوافق عموما بين مخرجات الجامعة واحتياجات سوق العمل ؛
3. العوامل الثقافية المتمثّلة في النظرة السلبية للعمل وخاصّة العمل المهني الذي قدّسه الإسلام وأجلّه ؛
4. العوامل الاقتصادية باعتبار أن التشغيل المؤهل -المؤجر والذاتي- وما يرتبط به من كفاءات أصبح شرطا رئيسيا من شروط الإستجابة لحاجيات الاقتصاد من اليد العاملة ولتطور التوزيع القطاعي في التشغيل ولمواصفات المهن الجديدة فضلا عن كونه شرطا من شروط توسيع القاعدة الاقتصادية وتنويعها ومصدرا أساسيا من مصادر النمو والقيمة المضافة وتنافسية المؤسسات محليا وفي السوق العالمية ؛
5. العوامل المتّصلة بالمنافسة المتصاعدة على مستوى الإقتصاد العالمي وهو ما يتطلب الإرتقاء السريع بالإقتصاد إلى المواصفات الدولية ؛
6. العوامل المرتبطة بنماذج التنمية المبنية أساسا في مختلف مراحلها في عدّة أقطار عربية على مبدأ المشاطأة أي القرب الجغرافي من البحر دون اعتبار المناطق الداخلية. ويمثّل هذا البعد عاملا هيكليا في اختلال التوازن بين المناطق ممّا أعاق اندماجها في ديناميكية التنمية ؛

هذا بالإضافة إلى تواصل الصّعوبات الاقتصادية والاجتماعية في هذه الفترات الانتقالية التي تمرّ بها بعض الأقطار العربية، وبداية تشظى الاحتجاجات الشعبية في أكثر من قطر عربي.

انطلاقاً من تشخيص واقع البطالة ومسبباتها يمكن القول بدون أيّ مبالغة أنّ نماذج التنمية والخيارات الاقتصادية التي تديرها الدولة في أغلب الأقطار العربية فشلت في إيجاد الحلول الهيكلية لتوفير ما يكفي من فرص العمل. لقد بات مؤكّداً -استناداً إلى عديد من التجارب الأجنبية- أنّ التصدي لظاهرة البطالة مرتبط أشدّ الارتباط بمقاربة تنموية في العمق تخرج عن المسالك المطروقة وبأنموذج اقتصادي يقوده القطاع الخاص بجرأة أكبر وبمسؤولية اجتماعية أقوى وذلك بدعم وتأطير استراتيجي :

- من الدول العربية منفردة على المستوى القطري ؛
- ومن الحكومات العربية في إطار مزيد من دفع التعاون العربي تجسيدا لقرارات القمم التنموية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام 2009، 2011 و2013.

الباب الثاني

القطاع الخاص الوطني والعربي :

نحو أفق أرحب لدعم التعاون العربي الاقتصادي والاجتماعي لتنمية التشغيل وخفض البطالة

من باب تأكيد المؤكّد أنّ مجابهة قضايا التشغيل والبطالة والفقر تتطلب تمكين القطاع الخاص للقيام بدور أكبر في التنمية والتشغيل. وهو ما يدعو إلى استخلاص الدروس من التجارب التنموية السابقة ونتائجها. ومما تجدر الإشارة إليه هنا أنّ الدول العربية تختصّ بأحد أكبر القطاعات العامّة في العالم التي كانت تمثّل في عقود الإيديولوجيات التعبير السياسي القوي عن استقلالية القرار الاقتصادي في إطار الاقتصاد الموجّه من قبل الدولة. وبالرغم من تطوّر الفكر الاقتصادي العربي والتوجّهات التنموية في السنوات الأخيرة عن طريق اعتماد برامج التعديل الهيكلي منذ فترة الثمانينات والتسعينات والإصلاحات المتتالية في عقد الألفية الجديدة فإنّ القطاع العام مازال مهيمنا في الدول العربية ولو بدرجات متفاوتة. وبالتوازي مع ذلك تسجّل الدول العربية في المتوسط العام معدّلات عالية في مجالات البطالة (بين 16 و 17 % في 2012) والنموّ السكاني (2.4 %) وتنامي القوى العاملة (2.5 %) والفقر (17 % باعتبار مقياس دولارين في اليوم) والعمال الفقراء (30 %) والقطاع غير الرسمي (37 %) وانخفاض إنتاجية العمالة (1 %). والمعاناة الموضوعية تفيد بوضوح أن استراتيجيات النموّ التقليدية التي تقودها الدولة وسياسات التشغيل التي تعتمد في الغالب على التوظيف الحكومي لامتناس فائض العمالة وصلت إلى أقصى مداها.

1. الأدوار والمسؤوليات المشتركة بين الدولة والقطاع الخاص للنهوض بمستقبل التشغيل على المستويات الوطنية :

انطلاقاً من حجم هذه التحديات المستجدة في الفترة الأخيرة وتأسيساً على توصيات المنتدى العربي الأول حول "الدور الجديد للقطاع الخاص للتنمية والتشغيل" الملتئم في مدينة الرباط بالمملكة المغربية في العام 2008، واستناداً إلى تجارب الأقاليم والبلدان الرائدة سريعة النمو، يتضح أنّ المقاربة الناجحة للنمو والتشغيل والحدّ من البطالة هي تلك التي يقودها القطاع الخاص متى وفّرت له الحكومات بيئة أعمال مواتية ترفع القيود على الاستثمار الخاص وتثق في قواه وتعزّز مصداقية الإصلاحات والتقيّد بالتنفيذ الشفاف لقواعد السوق. ومن بين مسؤوليات الدولة الداعمة للقطاع الخاص الوطني والقومي تحسين كلّ مكونات مناخ الأعمال، ومن بينها :

- إطار اقتصادي كلي مستقرّ وإطار تشريعي مرّن يؤمّن المنافسة السليمة ويعزّز ثقة المستثمرين ؛
- تخفيض الضرائب وتخفيف الإجراءات إلى الحدّ الأدنى لدخول الشركات إلى السوق والخروج منها ؛
- توفير البنية الأساسية "التقليدية" والبنية الأساسية التكنولوجية وتجويد مختلف الخدمات العامّة ؛
- توفير المهارات كما ونوعاً بما يتناسب مع حاجيات السوق ؛
- وضع استراتيجية نموّ طويلة المدى بأهداف محدّدة متفق عليها بين الجهات المعنية الأساسية في إطار الحوار الاجتماعي الثلاثي.

وبالتناظر، فإنّ مسؤولية القطاع الخاص الوطني العربي لا تقلّ أهمية عن مسؤولية الدولة. فالقطاع الخاص يمثّل البديل المأمول للقطاع العام على مستوى النموّ والتشغيل والحدّ من البطالة والفقير. وبالإضافة إلى ذلك وعلى خلفية تنفيذ أهداف العقد العربي للتشغيل 2010-2020 الذي طرحته منظّمة العمل العربية وأقرّته قمة الكويت الاقتصادية 2009 فإنّ القطاع الخاص على المستوى القطري والعربي مطالب بـ :

- التفاعل الإيجابي مع الغايات والاستراتيجيات والأهداف الوطنية التي ينبغي أن تكون محلّ وفاق عليها صياغة وتنفيذًا ومتابعة مع مختلف الفاعلين في إطار تحالف من أجل التقدّم الاقتصادي والتأهيل البشري والرقّي الاجتماعي ؛
- التجاوب السريع مع تحرير الاقتصاديات وما يوفّره من امتيازات للقطاع الخاص الذي أصبح أقوى محرّك للنموّ والأداة الأساسية التي نتوسّل بها لمجابهة التحدّيات الملحة ومنها على وجه الخصوص إيجاد 50 مليون فرصة عمل على المستوى العربي (بمعدّل 5 ملايين سنويًا) خلال العشرية 2010-2020 فقط لاستيعاب المتقدّمين الجدد إلى سوق العمل ؛
- التوجّه نحو مزيد من الاستثمار في مجالات الإنتاج المادية التي تمثّل الاقتصاد الحقيقي إلى جانب الاستثمار في المعرفة والتطوير التكنولوجي ؛
- تحمّل المسؤولية الاجتماعية التي أصبحت ضرورة اقتصادية بمفردات :
 - توفير أكثر ما يمكن من فرص العمل لإطلاق قوَى الإنتاج المعطلّة بما يمكّن من إنتاج سلع وخدمات تفوق حاجيات الطلب الدّاخلي وترفع بالتالي من مستوى التجارة البينية ؛
 - التدريب الوظيفي لتعهد حقيية الكفاءات باستمرار لفائدة القوى العاملة وبالتالي الرأس المال اللامادّي للمؤسسات الاقتصادية ؛

- اعتبار الموارد البشرية استثماراً وليس تكلفة بما يثمن رأس المال البشري ويؤمن القدرة التنافسية للمؤسسة ؛
- **المساهمة والمساعدة في تنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي** تعتمد على التجديد والابتكار وسرعة الاستجابة للمتغيرات ؛
- التعاون والتنسيق في مجال تنقل العمالة العربية/العربية خدمة للمصالح الاقتصادية والاجتماعية للجميع في إطار تحالف بين الموارد الاقتصادية والموارد البشرية على المستوى العربي والاستفادة من المتغيرات الدولية والإقليمية ؛
- **فتح مزيد من الآفاق أمام تشغيل المرأة** حيث لا تكتمل عملية التنمية إلا بإدماج المرأة في النشاط الاقتصادي.

2. تحسّن البيئة الاقتصادية المساعدة على تطوير القطاع الخاص الوطني والعربي :

أقبلت الدول العربية بدرجات وبأنساق وفي فترات زمنية متفاوتة على التحول التدريجي من أنموذج نموّ تقوده الدولة إلى أنموذج يقوده القطاع الخاص بدرجة أكبر. وبدأت هذه الإصلاحات محتشمة في السبعينات ثم توسّعت في الثمانينات ثم تسارعت في التسعينات والألفية الجديدة . وأدّت هذه التوجّهات الجديدة إلى زيادة حصّة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي إلى ما بين 70 و 90 % (دون اعتبار النفط) حسب تقارير البنك الدولي. وقد مكّن كلّ ذلك وفق تقارير الألكسو وبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي من تحقيق نتائج إيجابية منها :

- تحسّن المؤشّرات التنموية العامة ومنها مؤشرات التنمية البشرية (IDH) وخاصة في بعض الأقطار التي حسّنت ترتيبها الدولي على 187 دولة :

- مؤشّر مرتفع : البحرين، الإمارات، سلطنة عمان، الكويت، قطر، السعودية (6 بلدان) ؛
- مؤشّر متوسّط : الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، تونس، المغرب، سوريا، فلسطين، اليمن، السودان (10 بلدا).

كما تحسّنت مؤشّرات التنمية البشرية الأخرى كأمل الحياة ومتوسّط الدّخل الفردي الذي بلغ حسب صندوق النقد الدّولي بما يعادل القدرة الشرائية 6844 دولارا في العام 2007.

كما سجّلت بعض البلدان العربية تحسّنا ملحوظا في ترتيبها الدّولي بخصوص مؤشّرات التنافسية كأقطار الخليج العربي وتونس والأردن التي صنّفت في مجموعة الـ 50 دولة الأولى من مجموع 139 دولة حسب تقرير منتدى دافوس 2011/2010.

- اعتماد إصلاحات سياسية (وإن كانت غير كافية) ممّا حسّن بعض الشيء مؤشّرات الحوكمة الرّشيّدة وأحدث حراكا ملموسا على مستوى المجتمع المدني وظهور قيادات شبابية ونسائية جديدة. وتحسّنت في العديد من الأقطار أوضاع المرأة العربية على المستوى القانوني وعلى المستويات الاقتصادية والاجتماعية، وإنّ كان ذلك مازال بحاجة إلى مزيد الدّعم.
- التطوّر المتسارع في بعض القطاعات في عديد من الأقطار العربية مثل قطاع الإنشاءات وقطاع السياحة (أكثر من 50 مليون سائح أجنبي في السنة قبل الثورات العربية) وقطاع الخدمات البنكية والمالية والخدمات الموجهة إلى المؤسسات والخدمات عموما وقطاع الاتصالات الذي شهد في الفترة الأخيرة شركات عربية كبرى دخلت في المنافسة العالمية.

• تسارع الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية والاجتماعية باتجاه تمكين القطاع الخاص وتوسيع مجالات انفتاح الاقتصاديات العربية على الاقتصاد الدولي. وتشير تقارير البنك الدولي حول ممارسة أنشطة الأعمال في الدول العربية إلى تسارع وتيرة الإصلاحات المنظمة لمناخ الأعمال في السنوات الأخيرة والتي تعتبر أسرع نسق في العالم باستثناء أوروبا الشرقية والوسطى. ووفقا لآخر تقرير صادر في 2010، يشير البنك الدولي إلى تحسن مؤشرات مناخ الأعمال في 16 دولة عربية من ضمن 20 دولة شملها التقرير. وقد أجريت هذه الدول وطبقت 38 إصلاحا اقتصاديا وإجرائيا وتنظيميا أدت إلى تسهيل ممارسة الأعمال وذلك خلال الفترة الفاصلة بين يونيو / حزيران 2008 ومايو / أيار 2009.

نسق الإصلاحات والإجراءات
المسهّلة لممارسة الأعمال في الدول العربية (2009)

إصلاح الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في البلدان العربية



المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

وتجدر الإشارة إلى أنّ بعض القيود مازالت قائمة في بعض المجالات مثل تطبيق العقود وحلّ الشركات وحماية المستثمر وتوظيف العمّال.

ومن بين محاور الإصلاحات :

- خفض الحدّ الأدنى لرأس المال لتأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة (8 بلدان) ؛

- تسهيل إجراءات بعث المنشآت الجديدة وذلك بتركيز أنظمة الشباك الموحد لتسجيل المنشآت الجديدة وتقليص الأجل بفضل تجميع مختلف الخدمات (7 بلدان) ؛
- تبسيط إجراءات التجارة عبر الحدود (6 بلدان)، وإن كان ذلك غير كاف.

وقد مكّنت هذه الإصلاحات من تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ومنها على وجه الخصوص :

- تسجيل معدّل نموّ إجمالي للدول العربية بـ 5.8 % سنوياً في الفترة 2000-2008 و 7 % في الفترة 2005-2008. ثمّ تراجعت إلى 2.4 في الفترة 2009-2011 تحت تأثير الأزمة المالية العالمية.

تطوّر معدّلات النموّ الاقتصادي للدول العربية (أسعار ثابتة)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدّل النموّ %	5.3	2.3	1.8	8.3	6.7	9.8	6.2	5.2	7.1	0.3	4.6	2.4

المصدر : صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، ص 11.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى تباين المعدّلات بين الدول النفطية والدول غير النفطية، وكذلك بين الدول التي شهدت حراكاً شعبياً في الفترة الأخيرة والدول الأخرى.

- تطوّر الناتج المحلي الإجمالي للوطن العربي من 531 مليار دولار عام 1998 إلى 715 ملياراً عام 2000، إلى 1050 ملياراً عام 2005، إلى

1400 مليار دولار عام 2006 ثم إلى 1900 مليار دولار عام 2008، ثم إلى 2365 مليارا سنة 2011. وهذا الرقم أرفع من ذلك بكثير لأنه لا يحتسب فيه الاقتصاد غير النظامي (الذي يمثل أكثر من ثلث النشاط الاقتصادي) لصعوبة تقديره (صندوق النقد العربي - التقرير الاقتصادي الموحد ، 2012 و 2009) .

وبالرغم من التفاوت في مستويات التنمية القطرية فإنه يمكن القول إجمالاً إن هذه التطورات في عدد من المجالات مضافاً إليها ظاهرة التحول الديمغرافي في عدد من الأقطار تؤسس للتنمية السريعة في الوطن العربي، من أهم مقوماتها الدور الكبير الموكول للقطاع الخاص لقيادة النمو وعملية التنمية في إطار التوجه نحو تحرير الاقتصاديات العربية. ولا يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بهذا الدور إلا بجرأة أقوى على مستوى الاستثمار والمساهمة في التشغيل كما ونوعاً وقدرة أكبر على تجديد حيويته باستمرار عن طريق توسيع مبادراته واعتماد مبادئ الجودة والابتكار والتنافسية بجودة الإنتاج والموارد البشرية وليس التنافسية بالسعر وخص اليد العاملة.

3. بعض مظاهر قصور القطاع الخاص على المستويات الوطنية :

لعب القطاع الخاص دوراً مركزياً في جميع الدول التي حققت نمواً سريعاً لفترات زمنية طويلة مما مكنها من معالجة التشغيل والحد من البطالة معالجة اقتصادية هيكلية (على الأقل قبل الأزمة المالية العالمية). وتشير التجارب الدولية إلى أنّ الاعتماد على المشروعات المملوكة للدولة لا تمثل بديلاً مستداماً للاستثمار والتشغيل الذي تقوم به مؤسسات القطاع الخاص.

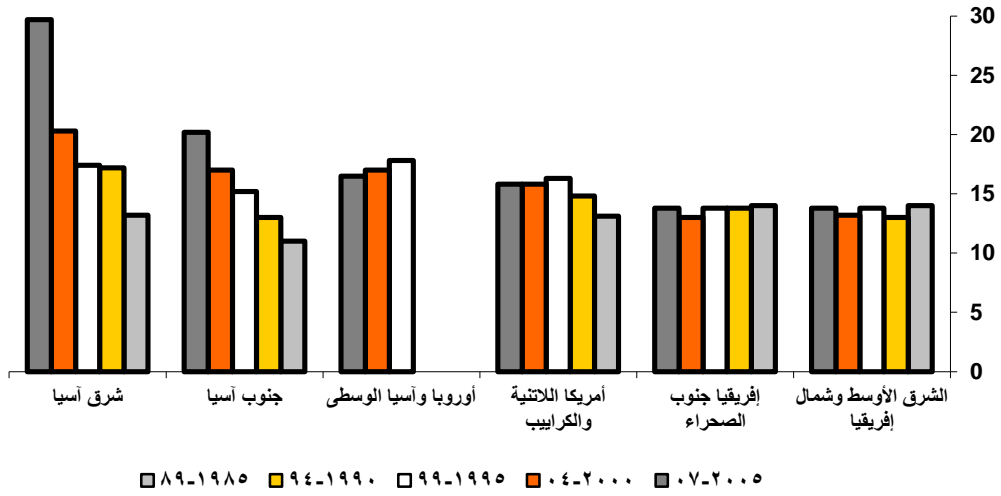
وقد أدركت الدول العربية هذا الواقع الجديد وانخرطت فيه عن طريق تحسين البيئة المناسبة للقطاع الخاص والرفع من مساهمته في التشغيل. وبفضل ذلك أمكن تحقيق معدّل عام للنموّ ب 7 % في الفترة 2005-2008 أي في الأوضاع العادية. ومع ذلك مازال هذا المعدّل دون متوسط البلدان النامية الصّاعدة. وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ هذا المعدّل المسجّل يعود بالأساس إلى الطفرة النفطية ولا يعود إلى تحوّل هيكلي حقيقي للاقتصاد العربي كما هو الحال في بلدان شرق آسيا. وقد نتج عن ذلك عجز متواصل في إحداث فرص العمل يتناسب مع التنامي المستمرّ للوافدين على الشغل سنويا.

ويعود ذلك إلى عدّة أسباب يتعلّق بعضها بطبيعة القطاع الخاص نفسه والبعض الآخر يتعلّق بمحيط الأعمال.

1. استقرار معدّلات الاستثمار الخاص نسبة إلى الناتج في مستويات منخفضة :

بالرغم من الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة منذ الثمانينات وتحسّن مناخات الاستثمار في مجالات الحوافز والضرائب والجمارك والمحاكم الاقتصادية والبنية الأساسية بقيت معدّلات الاستثمار نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في حدود 14 % تقريبا في المعدّل العربي العام خلال العشرين سنة الأخيرة. ولئن كانت هذه النسبة قريبة من معدّلات الاستثمار في أمريكا اللاتينية، فإنّها أقلّ بكثير ممّا هو مسجّل في دول جنوب آسيا (20 %) ودول شرق آسيا (29 %) كما هو مبين في الجدول التالي :

معدلات الاستثمار الخاص نسبة إلى الناتج (مقارنات إقليمية)



المصدر : صندوق النقد الدولي : مؤشرات التنمية في العالم - 2008

ومن بين الانعكاسات لتواضع حجم الاستثمار الخاص نسبة إلى الناتج تواضع الصادرات المصنعة للأقطار العربية التي لم تتجاوز 1.06 % من مجموع الصادرات خلال عام 2008 مقابل 4.16 % في أمريكا اللاتينية و 20 % في منطقة شرق آسيا.

ولا تعود أسباب تواضع حصّة الاستثمار الخاص من الناتج المحلي الإجمالي إلى أسباب داخلية تتعلق حصرياً بالقطاع الخاص فحسب بل كذلك إلى أسباب مؤسسية يمكن تأليفها في ثلاثة محاور أساسية :

- ضعف الإنفاق العام على البنية الأساسية والتعليم ومختلف الخدمات الداعمة للاستثمار الخاص. ويتجلى ذلك من تدني معدل الاستثمار العام (العمومي والخاص) نسبة إلى الناتج. حيث أنّ هذا المعدل العام لا يتجاوز (حسب أحدث البيانات المقارنة) 21 % سنة 2006 في المنطقة العربية

مقابل 38 % في دول شرق آسيا. وهذا له أثره المباشر على التشغيل والبطالة كما يتجلى ذلك بالجدول التالي :

معدّلات الاستثمار الإجمالي (العمومي والخاص)
نسبة إلى الناتج (مقارنات دولية) - 2006

معدّل البطالة	معدّل الاستثمار العام	
4.2	44.0	- الصين
4.0	38.0	- شرق آسيا
4.3	36.0	- الهند
(2011) 11.2	30	- تركيا**
11.0	22.8	- الاتحاد الأوروبي**
(2011) 9.0	22.0	- المعدّل العالمي
15.0	21.0	- الأقطار العربية*

المصدر : تقرير التنمية البشرية 2007-2008

* تقدّر المفوضية الأوروبية في تقرير Eurostat للعام 2009 نسبة الاستثمار الجملي بـ 25 %
** Eurostat-2010

وتُلاحظ بعض المصادر تحسّن مستوى الاستثمار في السنوات الأخيرة حيث يشير صندوق النقد العربي في تقريره للعام 2012 (ص 30) إلى أنّ حجم الاستثمار الإجمالي ارتفع في 2011 إلى 23.5%. ولا بدّ من التأكيد هنا على أنّ سبب هذا الارتفاع ليس النشاط الاقتصادي بل يعود أساساً إلى الزيادات في الأجور والرواتب ودعم التحويلات الاجتماعية في الدول التي شهدت تحولات سياسية منذ 2011 وبعض الدول الأخرى.

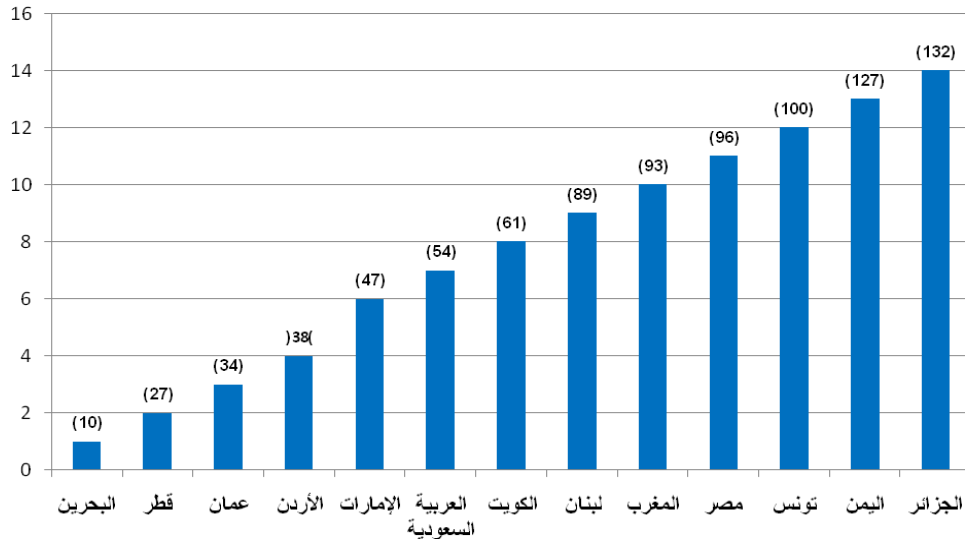
- المعوّقات التشريعية والماليّة والاقتصادية التي تعترض القطاع الخاص والتي يمكن إجمالها في صعوبة الحصول على القروض، وعدم مرونة قوانين العمل ،

وعدم تلاؤم الكفاءات المتوقّرة مع حاجيات المؤسسات...
كما أنّ الضرائب المرتفعة تمثّل عائقا كبيرا لإحداثيات الشغل والاستثمار حيث ترتفع النسبة الإجمالية للضرائب على المؤسسات (ضرائب على أرباح الشركات والمساهمات الاجتماعية وضرائب أخرى) إلى حوالي 50 % في تونس و45 % في مصر و43 % في المغرب و33 % في لبنان و31 % في الأردن. وبخصوص المساهمات الاجتماعية ترتفع النسبة إلى حوالي 20 % في المعدّل العام بالنسبة لدول المقارنة المذكورة أعلاه (ILO, 2011).

● محدودية الحرية الإقتصادية :

تتجلى محدودية حرية المبادرة الإقتصادية من خلال ترتيب العديد من الأقطار العربية في أواسط وأواخر التصنيف الدولي باستثناء البحرين وقطر وسلطنة عمان والأردن والإمارات.

ترتيب بعض الدول العربية حسب مؤشر الحرية الإقتصادية



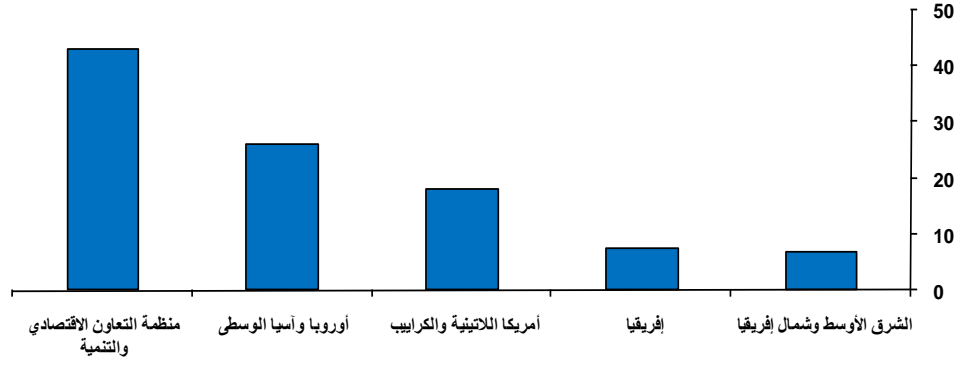
المصدر : دراسة حول النمو والإصاف - منظمة العمل العربية
- الأرقام بين قوسين تشير إلى الترتيب الدولي.

إنّ العوامل سالفة الذكر أثّرت أيضا على محدودية استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر. ففي حين تجاوزت نسبة الإستثمار الأجنبي 10 % من الناتج في عديد من الدّول العربية مثل الأردن (15 %)، لبنان (13%)، والبحرين (10%)، فإنها ظلّت دون هذه النسبة في بقية الدول العربية مثل : مصر (9 %)، ليبيا (7%)، السعودية (6 %)، المغرب وتونس واليمن (4%)، سوريا (3%) والجزائر (1.5%) (المصدر السابق).

2. ضعف تجدد حيوية القطاع الخاص :

من أهم مظاهر حيوية كلّ اقتصاد القدرة على توسّع وتجدّد النسيج الاقتصادي المرتبط بمدى روح الريادة الاقتصادية. ولقيادات القطاع الخاص دور أساسي في دعم الصناعات الناشئة والمساعدة على إحداث جيل جديد من المؤسسات ومن المستثمرين ورعايتهم وتبنيهم بما يمكّن من تنويع القاعدة الاقتصادية وتوليد فرص العمل لأنّ المؤسسات الصغرى والمتوسطة تحدث نموًا لفرص العمل أكبر ممّا يحدثه التوسّع في المؤسسات القائمة . ويتّضح من بعض التقارير الدولية أن كثافة المؤسسات في الوطن العربي مازالت محدودة مقارنة بالأقاليم الأخرى بحيث لا تتجاوز 8 مؤسسات لكل 1000 نسمة مقابل 19 في أمريكا اللاتينية و29 في أوروبا الوسطى و45 في منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية.

كثافة الشركات في العالم نسبة إلى عدد السكان
(عدد الشركات المسجلة لكل 1000 نسمة)



المصدر : Eurostat 2010

وبالإضافة إلى كل الصعوبات المعروفة ذات العلاقة بمناخات الاستثمار التي تقف في وجه كافة المؤسسات فإنّ هناك معوّقا آخر لا ننتبه إليه كثيرا والذي يحدّ من ريادة الشباب. ويتمثّل هذا العائق في البعد الثقافي. ومن أبرز العوامل المساعدة على دمج ثقافة الريادة في الاقتصاد والمجتمع هي تلك التي تتعلق بالإنتاجات الرمزية⁶ من دراسات وندوات للتعريف على أوسع نطاق بأهمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة لتغيير السلوكيات والمواقف ومنها :

- اعتبار المبادرة ظاهرة اقتصادية واجتماعية تساهم في إعادة تشكيل الاقتصاد والمجتمع وسوق العمل ؛
- اعتبار المبادرة كمركز اهتمام فكري مستجدّ بحيث أصبحت موضوع بحوث أكاديمية ؛

⁶ تفتقر أدبيات التشغيل في المنطقة العربية إلى الإنتاج الفكري حول الريادة خلافاً للعديد من الدول المتقدمة والصاعدة التي ركزت على هذا الجانب من خلال الدراسات والمسوحات وأحدثت وحدات تعليمية ومختبرات في الجامعات حول هذا الموضوع .

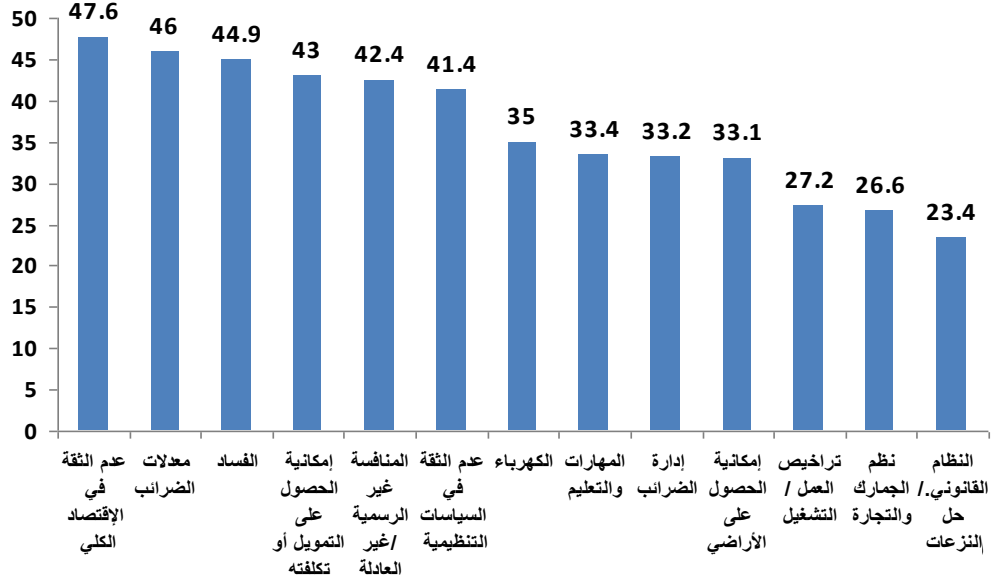
- اعتبار المبادرة كمجال جديد من مجالات التعليم في كل المستويات ؛
- نشر ثقافة المبادرة باعتماد مقاربات فكرية جديدة إذ غالباً ما تعتبر الريادة في المجتمعات التقليدية كمصدر لتأمين مورد رزق. وهذه المقاربة تحمل في طياتها أنّ المبادرة هي تشغيل ذاتي في قطاع غير منظم. إنّ هذه الرؤية لا تساعد على دمج وتطوير النشاط الريادي في قطاعات الاقتصاد الحديث بل تركز بقاء هذه الأنشطة في بوتقة اقتصاد الكفاف. فالمطلوب إذن هو إعطاء الطموح لباعثي هذه المشاريع حتى ينتقلوا من منطق مورد الرزق إلى منطق التطوير والابتكار حسب مقولة shumpeter "التحطيم والتجديد"⁷.

3. الافتقار إلى الثقة المتبادلة بين الدولة والقطاع الخاص :

بالرغم من أهمية الإصلاحات المسجلة في مختلف الأقطار وتراجع القطاع العام لفائدة القطاع الخاص والانفتاح التدريجي على الاقتصاد العالمي فإنّ الإصلاحات الحكومية وتطبيق قواعدها لا تلقى ثقة كبيرة ومصادقية عالية لدى المستثمرين . وهو ما يحدّ من إطلاق قوى القطاع الخاص وبالتالي رفع القيود على النمو كما يتبيّن من نتائج الاستجابات في الجدول التالي :

⁷ يعتبر جوزيف شمبتيير وهو رجل اقتصاد نمساوي أن عملية التطوير الاقتصادي تنبنى على جدلية إخضاع أشكال وأنساق الإنتاج التقليدية إلى أشكال وأنساق جديدة عن طريق التوظيف المستمر للابتكارات العملية والتجديد التكنولوجي ، وهو ما ينقل العملية الإنتاجية من حالة سكونية إلى حالة متحركة دوماً .

الشك في السياسات وعدم المساواة في تطبيق القواعد
 هما أهم المعوقات التي تواجه الأعمال
 المعوقات الرئيسية أمام الشركات العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا %



المصدر : مسوحات البنك الدولي حول الاقتصاديات في الجزائر ومصر وإيران والأردن ولبنان والمغرب وعمان والسعودية وسوريا والضفة الغربية وغزة واليمن على مدى عدة سنوات

ويتبين من هذا الرسم البياني الدور المحوري للسياسات الحكومية ومؤسسات الدولة في وجود محيط أعمال محفّز ومشجّع على النمو الذي يقوده القطاع الخاص والذي يضمن في الوقت نفسه الأهداف الاجتماعية للتنمية. وقد برز هذا الدور الحكومي بقوة إثر الأزمة المالية العالمية لتنظيم الأسواق بما يخدم الأهداف العامة والأهداف الخاصة على أساس الثقة المتبادلة بين الدولة والقطاع الخاص.

4. عدم كفاية مأسسة الحوار الاجتماعي :

يعود افتقار الثقة المتبادلة بين الدولة والقطاع الخاص على المستويات الوطنية إلى العجز المسجل في الحوار الاجتماعي وتطوير آلياته وأدواته ومجالاته. وهذا الحوار ليس مطلوب فقط لمواجهة الأزمات، بل هو مطلوب أيضا في فترات الرخاء والاستقرار. فالحوار الثلاثي (الذي أصبح حوارا ثلاثيا زائد واحد)⁸ بات من أساسيات التقدم الاقتصادي والرفي الاجتماعي وتعبيرا عن عقد اجتماعي جديد يتم من خلاله التوافق على الاستراتيجيات والأهداف العامة والالتزام بها جماعيا.

5. اتساع ظاهرة القطاع "الخاص" غير المنظم :

1.5 أسباب الظاهرة :

من أبرز أوجه قصور القطاع الخاص الوطني والعربي اتساع مساحة القطاع غير المنظم (غير الرسمي) الذي بالرغم من مساهمته العالية في الناتج المحلي الإجمالي وفي امتصاصه لفائض العمالة يكرس تدني إنتاجية اليد العاملة والتشغيل الهش وظاهرة العمال الفقراء الذين يمثلون حوالي ثلث المشتغلين في الدول العربية.

وتعود نشأة القطاع غير المنظم وانتشاره الواسع في الوطن العربي (كما هو الشأن في الأقاليم الأخرى) إلى عدة عوامل منها على وجه الخصوص :

- العوامل الاقتصادية التي تتمثل أساسا في عدم قدرة القطاع الخاص المنظم على توليد ما يكفي من فرص العمل. كما يعود هذا الوضع إلى الآثار

⁸ إضافة إلى شركاء الإنتاج الثلاثة أقيمت منظمة العمل الدولية في السنوات الأخيرة طرفا رابعا في الحوار الثلاثي يتمثل في المجتمع المدني (الأهلي) .

السلبية لبرامج التعديل الهيكلي وبرامج التأهيل الاقتصادي التي تمخض عنها عمليات واسعة لتسريح العمّال وخاصة من فاقد المهارات ومن أصحاب المهارات الوسيطة ؛

- العوامل الديمغرافية / الاجتماعية المتمثلة في ارتفاع القوى العاملة النشيطة الفائضة مقابل محدودية القدرة التشغيلية للاقتصاد المنظم، وهو ما نتج عنه ارتفاع متواصل لمعدّلات البطالة ؛
- غياب أنظمة التأمين على البطالة في غالبية الدول العربية الذي يدفع بالمفصولين عن العمل إلى اللجوء اضطراريا في أغلب الأحيان إلى القطاع غير المنظم ؛
- اعتماد سياسة الإحالة على التقاعد المبكر في بعض الأقطار العربية الذي زاد من رصيد الأنشطة غير المنظمة والعاملين فيها.

ولا بدّ من الإشارة أيضا إلى أنّ التشغيل غير النمطي لا ينحصر فقط في القطاع غير المنظم، إذ نجد التشغيل غير المنظم وعلاقات العمل غير المنظمة في القطاع المنظم كالبناء والسياحة، إلخ...

2.5 ضرورة تنظيم القطاع غير المنظم قطريا وقوميا لدعم آفاق التشغيل في الوطن العربي :

إضافة إلى محورية القطاع الخاص المنظم الوطني والعربي في مجال التشغيل، يمثل القطاع غير المنظم من خلال قدرته على توليد فرص العمل دعامة هامة لمستقبل التشغيل متى توفرت له البيئة التنظيمية المناسبة. ولا يتوقف هذا العمل على دور الدولة بمفردها. فالحوافز وحدها لا تكفي والإجراءات الزجرية لا تُجدي

نفعاً. وأمام هذا الوضع وانطلاقاً من مسببات اتّساع القطاع غير المنظم، فإنّ للقطاع الخاص المنظم دوراً للانتقال به إلى القطاع المنظم. ويتمثّل هذا الدور في تجاوز التذمّر من التجارة والأنشطة الموازية والمنافسة غير الشريفة إلى المساعدة على تنظيم هذا القطاع.

وعموماً فإنّ الإشكالية هنا لا تكمن في ضرورة تنظيم القطاع غير المنظم بل في كيفية تنظيمه ورفع جودة أدائه الاقتصادي والاجتماعي دون كسر ديناميكيته التي تميّزه عن سائر القطاعات المنظمة. علماً وأنّ هذه الديناميكية متأثّية من عدم التنظيم ومن التحرّر من القيود المختلفة.

وسعيّاً إلى تجنّب الثنائية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تجنّب الإقصاء والتهميش من ناحية، وحرصاً على الإبقاء على مساهمة القطاع غير المنظم في التشغيل وتوزيع المداخل من ناحية ثانية، يتعيّن تنظيم هذا القطاع تدريجياً وبحذر شديد وذلك عن طريق إجراءات خصوصية. ويقترح في هذا السياق :

- إنشاء قاعدة بيانات على المستويين القطري والعربي للوقوف على واقع القطاع غير المنظم ؛
- اعتماد استراتيجية عربية منسّقة تهدف إلى دمج القطاع غير الرسمي في القطاع المنظم عبر تبسيط إجراءات التأسيس للنشاط المستقل والمؤسسات الصغرى العاملة في هذا القطاع وتخفيض كلفة التسجيل والضرائب والتأمينات الإجتماعية.

وقد قامت المنظمة باقتراح إنشاء أداة معيارية (توصية) بشأن " الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع غير المنظم " وهي معروضة على جدول أعمال المؤتمر في دورته الحادية والأربعين .

الباب الثالث

الضرورات الموضوعية للتعاون العربي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية : مصلحة مشتركة

1. التعاون العربي لمواجهة استحقاقات المرحلة الراهنة :

إنّ مختلف أشكال الاحتجاجات في أجزاء هامة من الوطن العربي أمّطت اللثام بأكثر حدّة عن التحدّيات الراهنة والرّهانات المستقبلية وخاصة في مجالات التشغيل والبطالة والتنمية البشرية التي منّلت الموجة الآتية من بعيد لهذا الحراك الاجتماعي في عديد من الأقطار العربية. وتدلّ هذه الأوضاع الاجتماعية المتردّية على فشل خطط التنمية في أغلب الأقطار العربية وعلى قصور القطاع الخاص على المستويات القطرية بمفردات الاستثمار والتشغيل والحدّ من البطالة، في حين أنّه يمثّل البديل للقطاع العام في ظلّ انفتاح الاقتصاديات العربية.

ولا تعود أسباب تواضع حصّة الاستثمار الخاص من الناتج المحلي الإجمالي ومساهمته في التشغيل إلى أسباب داخلية تتعلّق حصريًا بالقطاع الخاص فحسب بل كذلك إلى معوّقات تخرج عن نطاقه تتعلّق بجودة البنية الأساسية وقوانين الاستثمار وتشريعات العمل وشفافية المعاملات وكفاءة الموارد البشرية.

إنّ القطاع الخاص - بالرّغم من محدودية دوره في الوضع الحالي - يمثّل الرّكن الرّكين لمستقبل التشغيل متى توفّرت له الأطر المؤسّسية والتشريعية ومختلف الخدمات الدّاعمة لإطلاق قوّاه.

ونظرا لتحديات البطالة الحادّة في أغلب الأقطار العربية، فإنّ معالجة التشغيل لا

يمكن حلّها بصفة مستدامة إلاّ عن طريق القطاع الخاص العربي في إطار تكامل إقتصادي وإجتماعي مدعوم فعلياً من الحكومات العربية وفق ما أقرته من منطلقات جديدة القمم التنموية الاقتصادية والاجتماعية (2009، 2011، 2013). وتطلّ هذه القرارات المرجعية المثلى لتنفيذ العقد العربي للتشغيل الذي طرحته منظمة العمل العربية بطريقة علمية ومُنهجية ومتّفق عليها. فالعقد إذن يشكّل الاستراتيجية العربية لمستقبل التشغيل في السنوات القادمة.

واستناداً إلى هاتين المرجعيتين القويتين سياسياً وفنياً، يمكن القول إنّ رفع تحديات البطالة وكسب رهانات التشغيل عربياً أصبحت من المسائل الملحة متى توفّرت القناعة والجرأة للقطاع الخاص على الرّفْع من معدّلات الاستثمار البيئي والتجارة البيئية وتقلّ العمالة العربية.

إنّ التجارب الحديثة تؤكّد على أنّ أيّ قطاع خاص في حاجة إلى سوق أكبر تتجاوز الحدود الوطنية ليتطوّر وينمو. وإنّ القطاع الخاص العربي لا يخرج عن هذه القاعدة. وإذا ما توفّرت له البيئة المناسبة، فإنّه يمكنه أن يلعب دور المحرّك الأساسي ويساهم بفاعلية في حوكمة التنمية العربية، حيث لم يعد ممكناً الاعتماد فقط على عوائد النفط في بعض البلدان وعلى تحويلات المهاجرين في بلدان أخرى وعلى السّياحة في مجموعة أخرى من البلدان. إنّ التكامل العربي اقتصادياً واجتماعياً يمكن من حلّ المفارقة العجيبة بين :

- أقطار كثيفة السكّان ولها كفاءات بشرية تتجاوز حاجيات التنمية ممّا يجعلها تدفع بفائض العمالة إلى الاقتصاديات الغربية ؛
- وأقطار ذات تنمية سريعة تتجاوز ما يتوفّر لها من كفاءات بشرية ممّا يجعلها تلجأ إلى العمالة غير العربية.

كما يتطلّب التكامل العربي اقتصاديا واجتماعيا من ناحية أخرى كسر الحاجز النفسي. فإذا قبلت الدول العربية بنهاية الجغرافيا في سياق اندماجها في العولمة، فمن المنطقي والطبيعي أن تقبل بنهاية الجغرافيا على مستوى الوطن العربي. ورفعاً للشكوك والريبة لعلّه من المفيد الإشارة إلى أنّ التجارب الدّولية أثبتت أنّ التكتّل يُعني الدول الفقيرة ولا يضرّ بالدول الغنية. فإسبانيا والبرتغال (دون اعتبار تأثيرات الأزمة المالية العالمية الحالية) تجاوزت مرحلة الفقر بعد انضمامهما إلى الاتحاد الأوروبي. وإيرلندا أصبحت دولة غنية. ولو لم تنضم إلى الاتحاد الأوروبي لاحتاجت إلى نحو 60 عاماً لتصل إلى متوسط الدّخل الفردي الأوروبي. وفي نفس الوقت حافظت البلدان الغنية على ازدهارها الاقتصادي ورخائها الاجتماعي. واستناداً إلى كلّ ذلك فإنّ التنمية الاجتماعية بمختلف أبعادها وخاصّة التشغيل والبطالة باتت تتطلّب أكثر من أيّ وقت مضى معالجة مستديمة ترقى إلى الانتظارات الشعبية الملحة من ناحية وإلى ضرورة سدّ الذرائع من ناحية أخرى أمام التدخّلات الإقليمية والأجنبية على الأقلّ من هذا الباب. إنّ الوضع وهو على هذا النحو من الخطورة يقتضي وضع "مخطط مارشال عربي" للتشغيل. فإذا لم نخطط لأنفسنا بإرادة عربية فإنّ الآخرين سيخطّطون لنا. وهو ما يسعون إليه جاهدين منذ القدم حتّى الآن.

2. التعاون العربي لمواجهة عولمة الاقتصاد :

أسست ظاهرة العولمة الكاسحة إلى دخول مرحلة تنموية جديدة في تاريخ الإنسانية تختلف في مقوماتها ودرجة تعقيدها ونسق سرعتها عما شهدته مراحل التطور السابقة بفعل التراكمات المعرفية الهائلة التي تحكها وتواتر التطورات التكنولوجية التي تدفعها وسيادة الأنظمة الإعلامية والإتصالية التي تشحذها والتكتلات الاقتصادية التي تحركها.

وبالرغم من أن مستقبل العولمة في العديد من جوانبه مكتوب بالحبر غير المنظور فإنه يمكن القول أن هذه الظاهرة بالاعتماد على مؤشرات الطفرة العلمية والتكنولوجية الحالية ستؤدي حتما إلى تحولات عميقة على مستوى الاقتصاد العالمي والاقتصاديات الإقليمية والمحلية التي ستتخطى فيه محدثة بذلك تواترات شتى بين دائرة الرهانات والتحديات وقدرة الإنسان على استيعابها ورسمتها وبين البعد العالمي والبعد المحلي وبين الحداثة والأصالة وبين الحاجة إلى التنافس وضرورة توفير فرص التكافؤ بين الأفراد والجماعات والجهات والتجمعات الإقليمية. وإضافة إلى ذلك فإن الزخم المعرفي الهائل سيتميز بنسق تجدد أسرع من وتيرة تجدد الأجيال خلافا لما عرفته مراحل التطور الإنساني السابقة.

إن هذه التطورات لم تعد مجرد فرضيات. فالتحولات المتواترة التي تشهدها حاليا مجالات الإنتاج وتقنياته وتيارات التبادل وما يتصل بها من نظم شبكية عابرة للدول من جهة وتنامي القدرة التنافسية بين الأمم من جهة ثانية وتسارع تشكل التكتلات القارية والتجمعات الاقتصادية الإقليمية من جهة ثالثة أحدثت تغييرا عميقا في تصور الأنماط التنموية. ذلك أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لم تعد محكومة

بمحددات محلية تستند إلى ما كان يعرف في السابق بالخصوصية بل أصبحت في جانب كبير منها تخضع إلى مؤثرات دولية.

ومما يؤكد هذه الهواجس أن كل الدول حتى المتقدمة منها منشغلة بإعداد مجتمعاتها للدخول في القرن الجديد الذي سيلغي الحدود الاقتصادية وسيطغى عليه الاقتصاد المجرد (اللامادي) المبني على المعرفة والذكاء والتكامل الإقليمي للانصهار الناجح في الشمولية الاقتصادية.

إن استشعار إرباكات العولمة للمنظومة الاجتماعية في كل البلدان على اختلاف درجات تطورها أمر مشروع لأن جدلية الشمولية الاقتصادية تمثل في آخر التحليل ثار الاقتصاد من السياسة في بعده التاريخي أو بعبارة أخرى الانقلاب على مفهوم الدولة الراعية (الكنزية)⁹.

إنّ طرح التفكير في هذا الاتجاه يُثير تساؤلا جوهريا يحدّد ويقدر كبير مدى التجاوب مع التحولات الجارية. وهذا التساؤل هو : هل أن العولمة إيديولوجية أو تطوّر طبيعي للأشياء؟

إذا اعتبرنا العولمة إيديولوجية فهذا يعني أنها تتعارض مع الإيديولوجيات الأخرى وأنها تمثل خطرا على الهويات الثقافية.

وفي سياق هذا الطرح فإن العولمة إما أن تُؤخذ وإما أن تُترك. ولكن، ألا يمثل ترك العولمة مخاطر أكثر من مخاطر الإلتحاق بها ؟

⁹ خلاف للنظريات الليبرالية التقليدية تركز نظرية كينز الاقتصادية على أهمية الدور التعديلي للدولة وتدخلها في العملية الاقتصادية لضمان التوازنات الكبرى الاقتصادية والاجتماعية ويتمثل ذلك بالخصوص في التوزيع العادل لثمار التنمية . وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الدول الغربية استلهمت بعض العناصر في سياساتها الاجتماعية من نظرية كينز على أثر الأزمة المالية العالمية بداية من 2008 .

أمّا إذا تمثّلنا العولمة على أنها تطور طبيعي للأشياء ضمن حلقات التطور الإنساني (المجتمع البدائي، المجتمع الزراعي، المجتمع الإقطاعي، المجتمع الصناعي الرأسمالي، التجارب الاشتراكية) فهذا يعني الإدراك بأن العولمة هي محصلة موضوعية لمسار تاريخي طويل تفاعلت فيه مختلف الأبعاد والتراكمات المعرفية والتكنولوجية والاقتصادية والثقافية، الشيء الذي يؤسّس إلى مجالات نموّ جديدة وإلى تسريع التنمية بوجه عام شريطة التمثّل الإيجابي للعولمة وإعداد العدة لذلك وخاصة على مستوى الموارد البشرية باعتبارها من أساسيات الانصهار في الاقتصاد المعولم. ومن الواضح إذن أن العولمة هي أكثر من كونها اقتصادا دوليا. ذلك أن الاقتصاد الدولي يخضع -إذا استثنينا حقبة الاستعمار القصيرة بمعيار التاريخ- إلى مبدأ سيادة الدول. فهو يقوم على ربط الأجزاء المستقلة المكونة لفضاء اقتصادي كلي غير مندمج عبر تدفق المبادلات بين الأمم. وهذا المنطق الدولي أفرزته مرحلة خصوصية معيّنة من تاريخ الرأسمالية التي جعلت من الأسواق الوطنية المحمية والموجّهة إلى حدّ بعيد من قبل الدول شرطا أساسيا لتراكم رأس المال.

لقد كانت المبادلات بين الأمم في ظلّ هذا الاقتصاد العالمي مبنية بالأساس على التكامل بين الدول الذي نظّرت له مدارس الاقتصاد السياسي الكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة باعتماد نظرية التخصّص (Adam Smith : ثروة الأمم، 1776) ونظرية الميزات التفاضلية (David Ricardo : مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب، 1817) ونظرية شروط المبادلات الدولية (John Stuart Mill : مبادئ الاقتصاد السياسي، 1848).

وخلافا لمنطلقات الاقتصاد العالمي المبنية على التقسيم الدولي للعمل ظهرت علينا العولمة لتحدث تحولا جذريا يستند إلى اندماج الاقتصاديات وفق ديناميكية تخرج إلى

حدّ بعيد عن سيطرة الدول باعتبار أن المنطق الاندماجي الحالي يقوده القطاع الخاص .

وبالتالي فإن تدفق المبادلات ورؤوس الأموال والمعطيات التي تشحذها تكنولوجيا الاتصال الحديثة لم تعد تحدّها الحدود الجغرافية في كثير من الميادين. كما أنه لم يعد يُحتكم في هذا الفضاء الاقتصادي الواسع إلّا إلى التنافسية الشاملة للولوج إلى الأسواق والموارد.

وفي سياق هذه التحولات، انتقلنا من إشكالية الموارد الطبيعية ومن إشكالية عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) إلى إشكالية جديدة تتمثل في البعد المؤسسي والإنتاجية والقدرة التنافسية. وتتطلب هذه التطورات المهيكلة أنساق تفكير جديدة على المستوى الفكري، ومواقف وسلوكيات جديدة على المستوى الثقافي، وإعادة هندسة استراتيجيات التنمية على المستوى السياسي/الاقتصادي. وهو ما يقتضي ترابطا وظيفيا بين مختلف الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين لتهيئة الأرضية والانخراط في الاقتصاد المعولم المرشح إلى مزيد من التوسّع.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أغلب الاستثمارات الأجنبية تنجز في ما يسمّى بالمثلث: أمريكا الشمالية، الاتحاد الأوروبي وجنوب شرق آسيا. وفي هذا السياق يأتي العالم العربي في المرتبة قبل الأخيرة أي بعد إفريقيا جنوب الصحراء رغم أهمية المنطقة العربية على مستويات السوق وغازة الموارد وحركة إعادة الهيكلة الصناعية، إلخ...

ويعود هذا الأمر إلى أن الأقطار العربية عموما لا تتوفّر لديها بالقدر الكافي المعايير الدولية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية التي تحدّها وكالات التقييم العالمية كالتالي :

- مقاييس ترتيب الدول في القائمة الطويلة (Long list) :
 - المحيط الاقتصادي العام ومناخ الأعمال ؛
 - الإطار المؤسسي والقانوني والتنظيمي ؛
 - الاستقرار السياسي.
- مقاييس ترتيب الدول في القائمة القصيرة (Short list) :
 - البنية الأساسية ؛
 - كلفة عناصر الإنتاج ؛
 - الحوافز ؛
 - جودة الموارد البشرية.

ويُستخلص ممّا سبق أن الميزات التفاضلية تبقى محدودة ما لم يعزّزها محيط سياسي واقتصادي واجتماعي تنافسي يمكن من رؤية واضحة وطويلة المدى تؤمّن أوفر ما يمكن من شروط استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

يُراد من التذكير السّياق العام أنّ العولمة بالرّغم من كلّ شيء ليست خيرا كلّها - وهذا صحيح تماما- ولكنها أيضا ليست شرًا كلّها متى أعددنا لها المناخ المناسب لحماية مصالحنا المشتركة. ذلك أنّ مفهوم "الدولة-الأمة" لم يعدّ قادرا على مواجهة تحديات العولمة والتجمّعات الإقليمية. وهنا تأتي الأهمية الاستراتيجية للتعاون العربي باتّجاه تكثّل اقتصادي فوق الوطني.

3. التعاون العربي لمواجهة التكتلات الإقليمية :

لا يتسنى بأيّ حال من الأحوال استغلال ما توفّره العولمة من فرص حقيقية للتنمية وتسريع وثيرتها وفي ذات الوقت تحييد تبعاتها السلبية إلاّ بتعاون عربي أوثق ومن منطلقات جديدة. وليس في هذا أيّ استفزاز. فالتكامل أصبح ملازما لكيقونة كلّ مجموعة اقتصادية متجانسة لتعظيم الاستفادة ممّا توفّره الشمولية الاقتصادية. لذلك تعدّدت التكتلات الاقتصادية شرقا وغربا، شمالا وجنوبا والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها حسب ظهورها ما يلي :

1. الاتحاد الأوروبي. بُني الإتحاد الأوروبي على مراحل. وتمثّل هذه مسيرة مهمّة

ينبغي التوقّف عندها عسانا نستفيد منها بحكم تماثلها مع مسيرة جامعة الدول العربية على مستوى ظروف النشأة ومراحل التأسيس والتوسّع التدريجي لكليهما. إلاّ أن الفرق بينهما هو التنفيذ. لقد بدأ التفكير في وحدة أوروبا منذ 1945 على إثر الحرب العالمية الثانية. ثمّ تتالت الخطوات بإحداث "المجلس الأوروبي" عام 1949 وإحداث "المجموعة الأوروبية للفحم والصلب" (CECA) عام 1951 (على إثر دعوة موريس شومان في العام 1950) والتي تضمّ 6 بلدان وهي فرنسا وألمانيا وبلجيكا وهولندا وإيطاليا واللكسمبروغ، وإبرام "معاهدة روما" عام 1957 التي أحدثت مقتضاها "المجموعة الاقتصادية الأوروبية" (CEE). وفي عام 1986 أحدثت السوق الأوروبية المشتركة بعدد محدود من الدول. وفي عام 1992 أبرمت اتفاقية ماستريتش التي أفضت إلى إنشاء الإتحاد الأوروبي في العام 1993 بـ 12 بلدا. ثمّ تطوّر عدد الأعضاء إلى 15 في العام 1995. وتوسّع الإتحاد الأوروبي تدريجيا ليشمل حاليا 27 عضوا تتحدّث 23 لغة. ويبلغ عدد سكّانه 500 مليون نسمة

وبمساحة حوالي 4 مليون كم² ويبلغ ناتجه الإجمالي 16.390 مليار دولار أي حوالي 29 % من الناتج العالمي في عام 2009. وهو ما يجعله من أكبر التجمّعات الاقتصادية في العالم ؛

2. **مجموعة أمم جنوب شرق آسيا (Asean)** التي استحدثت سنة 1967 وتشمل 10 بلدان من جنوب شرق آسيا وهي ماليزيا وأندونيسيا والفلبين وسنغافورة وتايلندا وبروناي وفياتنام واللاوس وميانمار وكمبوديا. ويمثّل هذا التجمّع في 2005، 558 مليون ساكن وناتجا محليًا بـ 2172 مليار دولار ويستقطب 26 مليار دولار في شكل استثمارات أجنبية ؛

3. **السوق المشتركة لدول شرق إفريقيا (COMESA)** المحدثّة عام 1981 والتي دخلت حيّز التنفيذ في 1994. ويشمل هذا التجمّع 19 دولة تعدّ 380 مليون ساكن. وقد مكّنت هذه الآلية من رفع التجارة البينية إلى 9.5 % ؛

4. **تكتّل جنوب آسيا للتعاون الإقليمي** المحدث عام 1985 ويشمل 8 بلدان حول الهند (SAARC) الذي تمثّل 1.5 مليار ساكن و4000 مليار دولار كنواتج محليّ ؛

5. **التكتّل الآسيوي/الباسيفيكي الإقتصادي (APEC)** الذي أنشأ عام 1989 والذي يشمل حاليًا 21 دولة منها الولايات المتّحدة واليابان والصين وأندونيسيا وماليزيا وأستراليا وروسيا. ويمثّل هذا التجمّع أضخم تكتّل في العالم : 2.6 مليار نسمة و60 % من الناتج العالمي و47 % من التجارة الدولية و70 % من النموّ العالمي ؛

6. **اتفاقية أمريكا الشمالية للتبادل الحرّ (ALENA أو NAFTA)** التي تضمّ الولايات المتحدة وكندا والمكسيك والتي دخلت حيّز التنفيذ سنة 1994. ويعدّ هذا التجمّع 444 مليون نسمة ويبلغ ناتجه المحلّي 16.700 مليار دولار في عام 2008. وقد مكّنت هذه الاتفاقية من الزيادة في صادرات كندا والمكسيك نحو الولايات المتّحدة بثلاثة أضعاف.
- وفي الفضاء الأمريكي أيضا هناك مشروع لمنطقة تبادل حرّ بين الأمريكيتين (ZLEA أو FTAA) يشمل 34 دولة أمريكية (ما عدا كوبا) ويعدّ 800 مليون ساكن و1300 مليار دولار ؛
7. **السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية (MERCOSUR)** التي تشمل الأرجنتين، البرازيل، الباراغواي، الأوروغواي إضافة إلى 5 بلدان شريكة. وقد دخلت حيّز التنفيذ سنة 1995. ويعدّ هذا التجمّع 241 مليون نسمة. ويبلغ ناتجه الإجمالي 1175 مليار دولار ؛
8. **معاهدة الأندين (Pacte Andin)** والتي تشمل بوليفيا، كولمبيا، الأكوادور، البيرو، فنزويلا والتي دخلت حيّز التنفيذ سنة 1996. ويعدّ هذا التجمّع 121 مليون نسمة. ويبلغ ناتجه المحلّي 372 مليار دولار ؛
9. **تجمّع دول الساحل والصحراء (س-صاد/Cen-sad)** الذي أنشأ في طرابلس- ليبيا سنة 1998. ويضمّ هذا التجمّع 28 دولة إفريقية يبلغ عدد سكّانها 350 مليون نسمة وتمسح أكثر من نصف مساحة إفريقيا. ومن بين أهدافه بناء اتّحاد اقتصادي شامل يحقّق التكامل بين استراتيجيات التنمية الوطنية في المجالات الزراعية والصناعية والاجتماعية والثقافية. ومن مؤسّساته التنفيذية البنك الإفريقي للتنمية والاستثمار ؛

10. المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الاستوائية (SADC) المنتظمة حول جنوب إفريقيا المحدثه عام 2000 والتي مكّنت من الإرتقاء بالتجارة البينية من 8 % إلى 31 % ؛

11. المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO) المحدثه عام 2004 والتي مكّنت من رفع التجارة البينية من 10.7 % إلى 20 %.

12. اتفاقية مجموعة دول شرق إفريقيا التي تضمّ رواندا، كينيا، بورندي، تنزانيا، أوغندا الموقّعة سنة 2005 والتي أقرّت إحداث اتّحاد جمركي في عام 2012 وصولاً إلى السّوق المشتركة بينها. وقد دخلت هذه الاتفاقية حيّز التنفيذ لتتيح حرّية تنقل العمالة والبضائع ورؤوس الأموال ؛

13. منطقة التبادل الحرّ بين مجموعة الآسيان والصين التي تمثّل حوالي ملياري نسمة ونواتجا محلياً بـ 6000 مليار دولار ؛

14. اتّحاد أمم أمريكا الجنوبية الذي أحدث عام 2008 ويضمّ 12 دولة تمثّل 361 مليون ساكن و974 مليار دولار. والهدف من هذا التجمّع مواجهة منطقة الأمريكيتين للتبادل الحر بزعمارة الولايات المتّحدة والمحدثه سنة 1994¹⁰ ؛

إنّ اندفاع الدول إلى هذه التجمّعات يعكس إحساسها بحجم التحدّيات التي تطرحها العولمة وفي ذات الوقت الآفاق الجديدة التي تفتحها. وفي هذا السّياق، تعكس هذه التجمّعات منحى قويا نحو تعدّد الأقطاب.

¹⁰ (المصدر : كلّ المعطيات المشار إليها أعلاه مستقاة من عدّة تقارير وخاصة منها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي).

إنّ ازدواجية الشعور هنا شيء طبيعي في الإنسان أمام التحوّلات الكبرى وخاصة في الفترات المفصلية. وتاماً كما كانت الصدمة كبيرة كما يقول بعض المؤرّخين عند الانتقال من الألفية الأولى إلى الألفية الثانية، كانت الصدمة بنفس القدر عند الانتقال من الألفية الثانية إلى الألفية الثالثة.

واعتباراً لكون العولمة لم تفصح عن كلّ أبعادها بحكم تحرّرها إلى حدّ كبير من سيطرة الدول وبالتالي خضوعها إلى التطوّرات الفجائية يمكن القول أنّها مليئة بالمفاجئات ليس في نظر عامّة الناس فحسب بل وحتّى في نظر أعرق المؤسسات المالية كالبنك الدولي الذي يقول (تقرير التنمية، 1995) "إنّ انفتاح الأسواق العالمية وتسارع حركة تبادل السلع وتداول رؤوس الأموال وانتشار الأفكار في العالم أحدثت مجالات تنمية جديدة وفي نفس الوقت مخاطر كثيرة".

استناداً إلى كلّ ذلك، لا يشكُّ أحد حتّى مع نفسه في أنّ مواجهة مختلف التحديات الماثلة والمستقبلية تقتضي بالضرورة استنفار كلّ عناصر القوّة للوطن العربي وتحديث الفكر السياسي التنموي باتجاه حوكمة التكامل العربي بمنطلقات جديدة ترفع من نسق ومن مساحة التعاون العربي.

الباب الرابع

التعاون العربي في مجال ترسيخ السلوكيات الإيجابية تجاه العمل والعمّال :

- دعم :- الجمعية العربية للتدريب التقني والمهني،
- والجمعية العربية للضمان الاجتماعي :

من أبرز معوّقات التشغيل في الوطن العربي الخلفية الثقافية والنظرة إلى بعض قضايا العمل لدى الشباب والمؤسسات الاقتصادية ومنها :

- على المستوى الفردي : ثقافة العمل وثقافة الإنتاج وثقافة الريادة وثقافة التنمية الذاتية...
- على مستوى المؤسسة الاقتصادية : ثقافة إدارة الموارد البشرية تأهيلا وتشغيفا وتوظيفا وتعهّدا بالتدريب المستمر مدى الحياة.

هذه المعوّقات مطروحة على المستويات الوطنية بقدر ما هي مطروحة على المستوى القومي العام. وحيال هذ القضايا الثقافية المتّصلة بالعمل، بادرت منظمة العمل العربية بـ :

- إحداث "الجمعية العربية للتدريب التقني والمهني" بموجب القرار رقم 1424 لمؤتمر العمل العربي (37) المنعقد في البحرين في العام 2010. وتحتضن مدينة الرياض مشكورة مقرّ هذه الجمعية ؛
- إحداث "الجمعية العربية للضمان الاجتماعي" ببيروت 2012 بموجب القرار رقم 1423 لمؤتمر العمل العربي (37) المنعقد بالبحرين في العام 2010.

وتحتضن مدينة بيروت مشكورة مقر هذه الجمعية.

وعلى هذه الخلفية الثقافية يمكن للجمعية العربية للتدريب التقني والمهني وكذلك الجمعية العربية للضمان الاجتماعي أن تقوما بتغيير النظرة إلى العمل لدى الأفراد والمؤسسات والتعريف بها وتسويقها. ونذكر من بين هذه القيم الجديدة أو معادة التركيب ما يلي :

1. الاستثمار في البعد الرمزي للتشغيل :

1. العمل قيمة إنسانية وحضارية :

من أهم معوقات التشغيل ومن أهم أسباب البطالة في المجتمعات العربية عزوف الشباب عن بعض المهن، واستنفاص العمل في القطاع الخاص والتواكل والانتظار إلى درجة أنه يمكن القول إن مشكلة البطالة هي إلى حد ما مشكلة عاطلين. وسياسات التشغيل في هذا المجال لها دور كبير في إبراز الخلفية التاريخية والثقافية لقيمة العمل لاستنهاض همم الشباب للعمل والبحث الجاد عنه. وهو ما يدعو بإلحاح إلى تنمية ليس فقط الكفاءات العلمية والفنية بل وأيضا إلى تنمية الكفاءات الرخوة أو الناعمة، أي الكفاءات الاجتماعية/الثقافية.

يشهد التاريخ قديمه وحديثه على أن العمل قيمة إنسانية وحضارية في أعلى مراتب القيم. وبالعمل أخذت الحياة أشكالا متعددة من التطور. فإذا نظرنا من حولنا لوجدنا العمل خير شاهد على الحضارة المعاصرة والحضارات القديمة - ومن ضمنها الحضارة الإسلامية- التي تجلّت فيها قدرة الإنسان على الفعل والإبداع في مجالات

الزراعة والصناعة والمهن وفنون العمارة والهندسة ومختلف الاختراعات والاكتشافات التي غيرت الكثير على وجه الأرض.

وأهميّة العمل لا تتأتّى فقط من الطرح الأنتروبولوجي العام باعتبار أنّ العمل ملازم للإنسان ومهد طبيعي للنشاط الإنساني منذ مجتمعات القنص والصيد، بل تتأتّى في فضائنا الثقافي، من الشريعة الإسلامية نفسها. بتكريم العمل وإجلاله من خلال العديد من الآيات الكريمة التي تحثّ على الكسب المشروع المتأتّي من العمل ووعده بالأجر العظيم وهي نعمة تستوجب الشكر حيث جاء في الآية الكريمة :

"ليأكلوا من ثمره (أي العمل) وما عملته أيديهم، أفلا يشكرون".

كما أجلّ القرآن والسيرة النبويّة عديداً من المهن في الحرف والصناعات والزراعة.

إنّ قدسيّة العمل في الإسلام كما يتبيّن ممّا سبق تأتي من كونه أداة التطوّر والبناء والتقدّم الحضاري فضلا عن كونه أفضل مصدر للكسب وجوهر العبادة. ومفهوم العمل بهذه القدسية تترتّب عنه أخلاقيات وسلوكيات مهنية ومنها الأمانة والصبر والمبادرة وإتقان العمل والتفاني فيه. وفي هذا المعنى يقول صلّى الله عليه وسلّم "خير الكسب كسب العامل إذا نصح" ويلتقي هذا المعنى مع مفهوم الجودة بلغة العصر.

وغير بعيد عن هذا المعنى تأتي أهميّة غرس ثقافة المبادرة وثقافة المؤسسة وتطوير الروح الريادية لدى الشباب.

2. رفع ثقافة التنمية الذاتية لدى الشباب :

إن المنافسة في اقتصاد المعرفة لا تتسحب فقط على المؤسسة بل تتسحب أيضا على الفرد في تعامله مع سوق الشغل. وهنا المنحى الجديد يستوجب من الفرد

سلوكيات وقيما ومواقف جديدة يمكن إجمالها في التصرف الاستراتيجي في حقبة مؤهلاته وكفاءاته عبر التكوين المستمر لضمان قيمتها المضافة وقدرتها التنافسية باستمرار وبالتالي تأمين موقعه صلب المؤسسة أو خارجها والإرتقاء إلى ما هو أفضل. فالتشغيل المستديم أصبح مرتبطا باستدامة المؤهلات نظرا للنسق المتسارع لتجدد المعارف.

وخلافا لشروط التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية البشرية التي تدخل في مشمولات الدولة، فإن التنمية الذاتية في مجتمع المعرفة باتت من مسؤولية الأفراد أنفسهم. وهذه القيمة الجديدة تقتضي من الفرد استعدادات نفسية وكفاءات اجتماعية تمكنه من التصرف الأمثل في الوقت حسب حاجاته المهنية والشخصية والعائلية والاجتماعية.

وأهم عناصر التنمية عموما والتنمية الذاتية لدى الأفراد التحكم في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات التي باتت مصادر نمو جديدة وآفاق واسعة للتشغيل في إطار اقتصاد المعرفة وتطبيقاته العلمية والتكنولوجية وانعكاساتها المباشرة على التشغيل وإقامة المشاريع وعلى الأنشطة الاقتصادية عموما.

ورغم اختلاف المفهومين، فإنه لا يمكن الفصل بين اقتصاد المعرفة واقتصاد المعلومات. فكلاهما يؤثر في الآخر ويتأثر به. فتقنيات الاتصال والمعلومات باعتبارها تطبيقات تكنولوجية للمعرفة غيرت هي الأخرى وإلى حد كبير عالم الإنتاج وعالم التشغيل وتنتج تدريجيا إلى إحداث نظام اقتصادي جديد يعتمد على المعلومة وسرعة النفاذ إليها وعلى الشبكات الاتصالية وعلى التكنولوجيات الرقمية. وأصبحت العديد من الأنشطة في هذا النظام تمارس خارج جدران المؤسسة بالمعنى التقليدي.

وقد أكدت القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي احتضنتها تونس في نوفمبر 2005 على الأهمية القصوى لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات في مجالات عدة ومنها بالخصوص :

- تسريع معدلات التنمية ؛
- تيسير النفاذ إلى المعرفة وتوسيع انتشارها ؛
- تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية على مستوى النمو والإنتاجية والقيمة المضافة وفرص العمل ؛
- فتح المجال واسعا للمبادرات الفردية وإقامة المشاريع.

وبهذا المعنى فإنّ التطوّرات النوعية لسوق العمل العربية المتمثلة أساسا في توافر الكفاءات العليا لا تمثل تحديا بقدر ما تمثل فرصة ذهبية باعتبارها عاملا أساسيا لتأمين حاجيات الإقتصاد العربي ودعم تنافسيته وترسيخ أرضيته المعرفية. وهنا مجال كبير من مجالات التعاون العربي.

3. ثقافة الحوار الاجتماعي ومأسسته على المستويات الوطنية وعلى المستوى العربي :

لقد بات الحوار الاجتماعي المتطور أداة مهمة للحكومة الرشيدة لسوق العمل وعلاقات العمل والتأقلم مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وحسن إدارة الصعوبات وخاصة في أوقات الأزمات كالتّي يعيشها الآن الوطن العربي. وهذا الحوار الاجتماعي الثلاثي يجب أن يكون متوازنا خدمة للمصالح المشتركة لكل الأطراف. ومن مضامينه على سبيل المثال :

1. مراعاة دور نقابات العمّال وخاصّة في مجالات :

- ضمان حرية واستقلالية التنظيم النقابي ؛
- احترام الحقوق الأساسية للعمّال ومن ضمنها العمل اللائق ؛
- محاربة أشكال الاستغلال والتمييز ؛
- الأجور والرواتب المنصفة.

2. مراعاة دور منظمات أصحاب العمل وخاصّة في مجالات :

- ضمان استقرار المنشأة الاقتصادية وتوفير مقومات المنافسة لها ؛
- ضمان إنتاجية أفضل للعامل ؛
- مراعاة التحديات التي تواجه أصحاب العمل وخاصّة المنافسة، وحرية التجارة ؛
- التكيف مع الأزمات الاقتصادية.

3. قيام الحكومة بتوفير الأرضية التشريعية والاقتصادية والاجتماعية المناسبة لدعم التشغيل والحدّ من البطالة، وإنتاج الكفاءات بالمواصفات المطلوبة عن طريق الإعداد الأمثل للموارد البشرية والمهارات الفنيّة والكفاءات الريادية بما يتواءم مع حاجيات الاقتصاد ويؤمّن متطلبات تشغيلية طالبي الشغل.

إنّ الحوار الاجتماعي الهادئ والمسؤول وفق احترام المصالح المشتركة يمكن من إيجاد الحلول لاستراتيجيات تشغيل جديدة تستقطب الكفاءات وتستثمر في الرصيد البشري. فإنّ إنتاج الكفاءات وحده لا يكفي ما لم تُؤكّبه استراتيجيات توظيف من قبل القطاع الخاص وتصرف أمثل في الموارد البشرية بما يزيد من تنافسية المؤسسة التي لم تعد محكومة بتنافسية السّعر (كلفة اليد العاملة) بل بتنافسية الجودة وظروف العمل اللائق.

إنّ الحوار الاجتماعي الثلاثي - وهو على هذا النحو من الأهمية - أصبح يكتسي صبغة الدفاع الشامل الاقتصادي والاجتماعي باعتباره جبهة مدنية داخلية تحيّد عناصر عدم الاستقرار وتدرأ الاحتمالات السلبية وتُشيع الثقة المتبادلة بين أطراف الإنتاج.

وكلّ هذه العناصر تجعل المجتمع أكثر مشاركة ومسؤولية وأكثر إدراكا وثقة بالنفس وأكثر تحفّزا وتوتّبًا نحو المستقبل، وبالتالي أكثر تماسكا وتضامنا.

2. دور "الجمعية العربية للتدريب التقني والمهني" و"الجمعية العربية للضمان الاجتماعي" :

يمكن "الجمعية العربية للتدريب التقني والمهني" المحدثّة في 2010 ومقرّها الرياض أن تساعد بشكل كبير على إشاعة القيم المتعلّقة بالعمل والزيادة والأشكال الجديدة للتضامن الوطني والاستثمار في الأصول المعرفية للمؤسسة المتمثلة في رصيدها البشري استلهاما من البُعد الثقافي/الديني في تراثنا العربي الإسلامي واستنادا إلى الأدبيّات المعاصرة.

كما تمثل هذه الجمعية مرجعية عربية لتعزيز وتنسيق كافة الجهود الوطنية والإقليمية والعربية وتوفير آلية مميزة لتبادل المعلومات والخبرات والتجارب العربية الرائدة في مختلف مجالات عمل مؤسسات التدريب التقني والمهني نحو تحقيق تعاون عربي ملموس في هذا الشأن يساعد على استثمار أفضل للموارد البشرية العربية وسرعة التكيف ومواكبة المستجدات والتطورات العلمية والتقنية والتكنولوجية .

وفي ذات السّياق، فإنّ الجمعية العربية للضمان الاجتماعي المحدثّة في بيروت في العام 2012 يمكن أن تساعد في دفع التعاون العربي وتوسيعه بين هياكل الضمان

الاجتماعي في الدول العربية وكذلك تطوير آلياته والانتقال به من حوار مناسباتي للترفيه في الأجور والرواتب إلى حوار متواصل وموسّع يشمل قضايا التشغيل والبطالة والفقر والتدريب المهني.

وبالإضافة إلى هذه الأهداف الفنيّة، يمكن للجمعية العربية للضمان الاجتماعي أن تلتقي مع الجمعية العربية للتدريب التقني والمهني حيث يمكنها أن تستثمر هي أيضا في البعد الرمزي / الثقافي المتمثّل في إحياء مفهوم التكافل الاجتماعي في مجتمعاتنا العربية منذ فجر الإسلام ونشر ثقافة التآزر والرّحمة بين فئات المجتمع وتطوير آلياته وتوسيع مجالاته وإبراز أهميّته لارتباطه بحياة الإنسان وأسرته في فترة الحياة المهنية وخلال التقاعد.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ حوالي ثلث العمّال المشتغلين هم فقراء. ومن أسباب ذلك انعدام التغطية الصحية والاجتماعية.

الباب الخامس

التعاون العربي الاقتصادي والاجتماعي : حتمية استراتيجية

1. التعاون العربي : نحو طرح جديد :

رفعا لكل إلتباس، لا بدّ من التوضيح في البداية أنّ المقاربة الجديدة للتعاون العربي تختلف عن مفهوم "الوحدة العربية" في البناء النظري لأسباب موضوعية. ذلك أنّه بالرغم من مرادة الحلم الوجداني للعربي منذ عشرينات القرن الماضي وإبان حقبة "الثورة العربية" في الخمسينات والستينات، فإنّ الوحدة العربية باتت عسيرة المنال لأسباب قطرية ودولية عديدة لا داعي إلى تفصيل القول فيها. وما ينبغي توضيحه تناسبا مع موضوع هذا التقرير هو أنّ الإرتقاء بمفهوم التعاون العربي يندرج في السّياق العولمي بحيث يركز على البعد الاقتصادي/العقلاني، خلافا لمفهوم الوحدة الذي يركز على البعد السياسي/الوجداني في السّياق التاريخي.

إنّ المقاربة الجديدة للتعاون العربي ليست حينئذ عودا على بدء. وليست طرحا نظريا هلاميا. بل هي تمثّل اقتصادي براغماتيكي ومرحلي ينطلق أولا من العوامل الاقتصادية المصلحية لكلّ الأقطار، ويستند إلى حكم الجغرافيا والتاريخ ثانيا، ويوظّف أنساق التفكير الجديدة ثالثا. وتتمثّل المقاصد من هذا المفهوم في التالي :

- استخلاص العبر والدروس بشكل عقلاني من تاريخ الوطن العربي قديمه وحديثه وتوظيف إيجابياته وتجنّب سلبياته والتعلّم من أخطاء التجارب الوجدانية السابقة ؛

- قراءة تشخيصية وبقظة بشبكات تحليلية جديدة لحاضر ومستقبل الوطن العربي في خارطة الإقليمية والدولية باعتبار تحديات الواقع الزاهن بأبعاده المختلفة واستشراف التحديات المستقبلية في عالم تسارعت متغيراته وتعدّدت أقطابه وبدأت تبرز فيه قوى إقليمية جديدة تحرّكها طموحاتها الكبيرة وتسعى إلى التأثير في محيطها الإقليمي بل إلى الهيمنة عليه. وهذه البلدان الصاعدة ليست فقط في آسيا مثل الصين وأمريكا اللاتينية مثل البرازيل بل وكذلك في الجوار العربي مثل الهند (1.2 مليار نسمة و 1235 مليار دولار كنتاج محلي) وإيران (77 مليون نسمة و 330 مليار دولار كنتاج محلي) وتركيا (75 مليون نسمة و 615 مليار دولار كنتاج محلي) ؛
- استجماع كلّ عناصر القوّة انطلاقاً من الوقائع والمصالح المشتركة لمختلف الأقطار العربية لمواجهة التحديات في محيط جغرافي سياسي دولي وإقليمي وما يحمله من مخاطر على الوطن العربي ؛
- مقارنة التكامل العربي الاقتصادي والاجتماعي وفق أساسيات العولمة المبنية على الشمولية الاقتصادية والاجتماعية ؛
- وباختصار فإنّ العولمة الشاملة تتطلّب منا لمواجهةها "تعاوناً عربياً شاملاً" جوهره التكامل الوظيفي اقتصادياً واجتماعياً ومحرّكه الأساسي القطاع الخاص بالإستناد إلى رعاية سياسية توفّق بين المصالح القطرية المشروعة والمصالح القومية العليا في إطار ما هو متاح وممكن. كما يستند أيضاً إلى إعادة بناء استراتيجية القوّة التي تراجعت في الوطن العربي في الوقت الذي تبرز فيه استراتيجيات قوّة اقتصادية وتكنولوجية وعسكرية لدول إقليمية. يضاف إلى ذلك عامل جيو/استراتيجي آخر وهو انتقال ثقل الإسلام إلى

تخوم الأمة العربية (إيران وتركيا وباكستان وأندونيسيا التي تمثل لوحدها رابع أكبر دولة في العالم بـ 240 مليون ساكن).

وفي نهاية المطاف، فإنّ توسيع التعاون العربي يضع الأسس الموضوعية للاندماج العربي الاقتصادي والاجتماعي ولعزيمة القوّة، ويعزز من التحالف العربي من أجل التشغيل في إطار المصلحة المشترك للجميع .

2. المفهوم الجديد للتعاون العربي : تثمين لعناصر القوّة :

1. تثمين عناصر القوّة الرمزية :

تكتنز الأمة العربية مخزونا تاريخيا وموروثا ثقافيا يؤهلها أكثر من الأمم الأخرى لتخطّي "صدمة الحدود" الخارجية والداخلية. فالعولمة وهي مسار تاريخي بدأ يفعل فعله منذ قرون ساهمت الحضارة العربية في تشكّله وتوسّعه وخاصة بين القرن الثامن والقرن الحادي عشر . كما أكد على ذلك عديد من المؤرخين والمستشرقين .

كما ساهمت الحضارة العربية مساهمة كبيرة في الحراك العلمي على غرار مساهمة الحضارة الإغريقية. ويؤكد العديد من المختصين في هذا السياق أن المدن العربية كبغداد ودمشق والقاهرة وقرطبة في القرون الوسطى الإسلامية كانت من أهم المعامل لهجرة العلماء والفلاسفة من كل بلدان المتوسط وهو ما ساهم في تقدم المعارف والعلوم. هذا فضلا عن أنّ الفضاء العربي الإسلامي والفضاء الأوروبي كانا دوما محكومين بعلاقات التبادل والتصادم وتيارات الهجرة في الإتجاهين.

إنّ هذه العناصر الاقتصادية والثقافية إضافة إلى عالمية الإسلام ساعدت تاريخيا على ازدهار التجارة الخارجية العربية وعلى تخطّي الحدود بين الأقطار والأمصار.

كما أنها تساعد حالياً -وبنفس القدر- على التخفيف من الإرباكات النفسية أمام ضبابية الحدود الاقتصادية في سياق التحولات الجارية وتساعد بالتالي على تمثّل إيجابي للعولمة.

وتأسيساً على هذه الخلفية التاريخية يمكن القول أن مختلف الحضارات ساهمت بطريقة أو بأخرى في هذه الموجة الآتية من عمق التاريخ. إنّ العولمة بعبارة أخرى هي تطور طبيعي للأشياء ومغامرة إنسانية جديدة تنقل الاقتصاد العالمي من منطق النظام الدولي الذي تتحكّم فيه الدول إلى منطق الشبكات العابرة للأوطان التي لا تردّها إلا حدود الكرة الأرضية.

وبالعودة إلى الموروث التاريخي والثقافي، يمكن القول بكلّ تأكيد أن عناصر القوّة الرّمزية تمثّل رافعات مساعدة على بناء تعاون عربي متين.

2. المفهوم الجديد للتعاون العربي : تّمين لعناصر القوّة الاقتصادية والبشرية :

تكتنز الدول العربية مجتمعة العديد من عناصر القوّة لعلّ من أبرزها ما يلي :

- يمتدّ الوطن العربي على مساحة شاسعة تقدّر بـ 15.434.156 كم² أي حوالي 4 أضعاف مساحة الاتحاد الأوروبي (3.976.952 كم²) وهو ما يجعله في المرتبة الثانية عالمياً بعد روسيا. وقد تطوّر عدد سكّانه من 92 مليون نسمة عام 1960، إلى 236 عام 1994، إلى 272 عام 2000 إلى 351 مليون نسمة عام 2009 ثمّ إلى 355 مليون سنة 2011، وهو ما يمثّل 70 % من سكّان الاتحاد الأوروبي (497 مليون نسمة). وهذا الحجم السكّاني يضعه كذلك في المرتبة الرابعة عالمياً على المستوى السكّاني بعد الصين والهند والاتّحاد الأوروبي. وسيرتفع هذا العدد حسب الإسقاطات المتوقّرة إلى 470 مليون نسمة

بحلول 2025 وإلى 654 مليوناً بحلول 2050. ويزداد حجم الوطن العربي ثقلاً بحضارته العريقة وبموقعه الاستراتيجي بين ثلاث قارّات وبموارده الطبيعية والبشرية وبتنوّع اقتصادياته.

- الإنجازات الكبيرة في المجال التربوي بالرغم ممّا يؤخذ عليه حيث تمّ التوسّع في التعليم للجنسين بنسق أسرع من معدّلات التطوّر في العالم وتنامى عدد الطلاب والطالبات العرب الذي بلغ عددهم حوالي 9 مليون طالب سنة 2010. وقد بلغ عدد الجامعات 395 جامعة حسب التقرير العربي الثاني حول التشغيل والبطالة الصادر عن منظمة العمل العربية لعام 2010.
- تحسّن المؤشّرات التنموية العامة ومنها مؤشّرات التنمية البشرية (IDH) وخاصّة في بعض الأقطار التي حسّنت ترتيبها الدولي :

- مؤشّر مرتفع : البحرين، الإمارات، المملكة العربية السعودية ، سلطنة عُمان ، الكويت، قطر ؛
- مؤشّر متوسطّ : الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب ، سوريا، تونس¹¹ .

كما تحسّنت مؤشّرات التنمية البشرية الأخرى كأمل الحياة ومتوسط الدّخل الفردي الذي بلغ بما يعادل القدرة الشرائية 5842 دولاراً في 2010 و6731 دولاراً في 2011 أي بزيادة 15.2 % (صندوق النقد العربي، 2012).

¹¹ (المصدر : - تقرير الألكسو، 2008/1/7، تونس / - برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي : تقرير التنمية البشرية لعام 2007)

كما سجّلت بعض البلدان العربية تحسّنا ملحوظا في ترتيبها الدولي بخصوص مؤشرات التنافسية كأقطار الخليج العربي وتونس والأردن.

- تسارع الإصلاحات السياسية ممّا حسن مؤشّرات الحوكمة الرّشيّدة وأحدث حراكا ملموسا على مستوى المجتمع المدني وظهور قيادات شبابية ونسائية جديدة. وتحسّنت في العديد من الأقطار أوضاع المرأة العربية على المستوى القانوني وعلى المستويات الاقتصادية والاجتماعية. كما تسارعت الإصلاحات الهيكلية والإقتصادية والاجتماعية وتوسّعت مجالات انفتاح الاقتصاديات العربية على الاقتصاد الدولي ممّا مكّن من تسجيل معدّل نموّ إجمالي (رغم تقلّباته) بلغ في بعض الأحيان حوالي 10 %.

تطوّر معدّلات النموّ الاقتصادي للدول العربية

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
% معدّل النموّ	5.3	2.3	1.8	8.3	6.7	9.8	6.2	5.2	7.1	0.3	4.6	2.4

المصدر : صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012.

- أمّا بخصوص الناتج المحليّ الإجمالي للوطن العربي فقد تطوّر من 531 مليار دولار عام 1998 إلى 2365 مليار دولار سنة 2011 (المصدر السابق). وهذا الرّقم أرفع من ذلك بكثير لأنّه لا يحتسب فيه الاقتصاد غير النظامي (الذي يمثّل حوالي ثلث النشاط الاقتصادي) لصعوبة تقديره.
- التطوّر المتسارع في بعض القطاعات في عديد الأقطار العربية مثل قطاع الإنشاءات وقطاع السياحة وقطاع الخدمات البنكية والمالية والخدمات عموما

وقطاع الاتصالات الذي شهد في الفترة الأخيرة شركات عربية كبرى دخلت في المنافسة العالمية. وكذلك قطاع الإعلام العربي الفضائي المقيم والمهاجر الذي يعدّ مئات الفضائيات (700) منها فضائيات تنافس أكبر المحطّات في العالم، وقطاع النقل الجوي الذي تعرّز بشركات طيران ذات تنافسية عالمية عالية.

وانطلاقاً من هذه المؤشّرات المهمّة وفي قراءة متأنية ومنصفة وبعيدة عن كلّ أشكال التّوظيف يمكن القول أنّ الوطن العربي على الرّغم من التفاوت في مستويات التنمية القُطرية دخل في حراك فكري اقتصادي واجتماعي جديد بالرغم من زحمة الأولويات والخطابات والممارسات الإقليمية والدولية المتشجّجة. وتندرج هذه المقاربة التنموية في سياق البحث عن إعادة تشكّل إيديولوجي مؤسس على تأليف نظري وعلى ديناميكية اجتماعية حديثة، تصل الفردي بالجماعي والاقتصادي بالاجتماعي. وفي هذا الإطار التوفيق بين القيم الاقتصادية والاجتماعية، تسعى مختلف الأقطار العربية جادّة إلى استقطاب مفهوم "الكلّ الاجتماعي"¹² في محاولة للقطع مع الكتل الجزئية التي يعبر عنها كل من نظامي التفكير : الليبرالية والاشتراكية (أو على الأقلّ ما بقي منها). ويتجسّم هذا السعي في محاولة الإلتقاء بين المرجعيتين من خلال مسار تجديدي يتمثّل في مضاعفة الوسائط السياسية لإرساء المزوجة بين البعد الاقتصادي لليبرالية التي تأكّدت جدواها عبر التاريخ الحديث مع البعد الاجتماعي للاشتركية التي تطبع الثقافة الشعبية في دول المغرب والمشرق. هذا المزج بين قيم النمو والكفاءة ورفع قيمة العمل وحرية المبادرة... من جهة، وتساوي الحظوظ في البداية والتضامن الوطني والعدالة الاجتماعية... من الجهة الأخرى، يندرج

¹² يعود هذا المفهوم إلى عالم الاجتماع الفرنسي (G. Gurvitch) في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي .

ضمن ديناميكية تنمية جديدة.

واستنادا إلى هذه التطورات المفهومية سجّل فكر التنمية في الوطن العربي توجّها عاما مفاده أنّ محدّدات التنمية الحقيقية ليست فقط الآليات الاقتصادية ولكن أيضا حاجيات الإنسان. وهذا الأمر، يعهد بدور جديد للدولة. فإذا كانت الدولة في ظل الديمقراطية الليبرالية تتفوق في بعض الوظائف الأساسية (الدفاع والأمن وحماية الملكية) فهي في ظلّ الديمقراطية الحديثة أي ذات البعد الاجتماعي، مدعوّة للتدخّل من أجل الحفاظ على التوازنات الكبرى الاقتصادية والاجتماعية والجهوية بما يدعم الاستقرار الاجتماعي واستدامة التنمية. وإجمالا فإنّ هذه التطوّرات في مختلف المجالات مضافا إليها ظاهرة التحوّل الديمغرافي في عدد من الأقطار تؤسّس للتنمية السريعة في الوطن العربي متى وقّرنا لها المناخ السياسي والاقتصادي الداعم للنشغيل وخفض البطالة قريبا وقوميا.

الباب السادس

التعاون العربي : بين البناء المؤسسي المتكامل وعدم كفاية التعاون العربي في الواقع الراهن

1. واقع التعاون العربي على المستوى المؤسسي :

حققت الدول العربية إنجازات هامة في الفترة الأخيرة على درب التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي. وبالرغم من ذلك فإن نجاح هذا التمشي وتوسعه مرهون بقدرة الفكر التنموي العربي على تجاوز نفسه دائما نحو الأفضل باعتبار أن مفهوم التنمية والفاعلين فيها مجال دائم الحركة . وما تم تسجيله إلى حد الآن لا يرقى إلى المأمول. حيث أن مؤشرات التنمية في المنطقة العربية ما زالت متفاوتة جدا على مستوى معدلات الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات دخل الفرد ومعدلات البطالة ومعدلات التعليم وتمكين المرأة إلخ... ويعود ذلك إلى عدم كفاية التكامل بين الأقطار العربية واستغلال الميزات التفاضلية التي توفرها اقتصاديا واجتماعيا وماليا ويشريا.

ومن أهم تجليات هذا الوضع أن التجارة البينية في ما بين الدول العربية بقيت دون 10 % طيلة العقدين الأخيرين بالرغم من وضع مختلف الأطر لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي منذ مطلع الخمسينات.

فالدول العربية من أوائل الأقاليم في العالم التي توجّهت منذ بدايات الاستقلال نحو التوحد والاندماج الاقتصادي. وقد سارعت مجموعة أولى من الدول العربية إلى إحداث جامعة الدول العربية في القاهرة في 22 مارس 1945. وقد ضمت عند

نشأتها 7 دول وهي مصر والعراق والسعودية ولبنان وسوريا والأردن واليمن. ثم توسّعت تدريجياً لتشمل كلّ الدول العربية وعددها 22 دولة. وقد بادرت الجامعة منذ تأسيسها إلى تركيز ما لا يقلّ عن 20 منظمة متخصصة (دون اعتبار فروعها المتعدّدة) في مختلف مجالات العمل العربي المشترك وذلك على مراحل. ونذكر من بين هذه المؤسسات والهيئات والاتفاقيات تلك المتعلّقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر :

- معاهدة العبور التجاري وإقرار نظام تفضلي للمنتجات الزراعية والصناعية العربية : 1953 ؛
- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية : 1957. وقد صادقت عليه 5 دول من مجموع 14 دولة في عام 1964 ؛
- منظمة التنمية الإدارية : 1961 (دخلت حيز التنفيذ في 1969) .
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : 1964 ؛
- اتفاقية السوق العربية المشتركة والموقعة بين الأردن وسوريا ومصر والعراق: 1964. وقد التحقت ليبيا بهذه الاتفاقية عام 1975 ؛
- منظمة العمل العربية : 1965 ؛
- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي : 1968 ؛
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية : 1970 ؛
- الهيئة العربية للتصنيع : 1975 ؛
- المؤسسة العربيّة لضمان الإستثمار : 1975 ؛
- الهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي : 1976 ؛
- صندوق النقد العربي : 1976 ؛
- المنظمة العربية للتنمية الصناعيّة والتعدين : 1988 ؛

- منظمة المرأة العربية : 2001 ؛
- المنظمة العربية لتكنولوجيات المعلومات والاتصال : 2006.

وإضافة إلى كل ذلك تمّ :

- إنشاء عدد من الاتحادات المهنية العربية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني مثل اتحاد المستثمرين العرب، اتحاد المهندسين الزراعيين العرب، اتحاد رجال الأعمال العرب ومنتدى جامعة الدول العربية للشباب.. ؛
- اتفاقية إحداث منطقة التبادل الحرّ عام 1981 في ما بين الدول العربية والتي تهدف في مرحلة ثانية إلى إقامة اتحاد جمركي عربي ؛

وفي السنوات الأخيرة تمّ :

- توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى برعاية الجامعة العربية في 19/2/1997. وتشمل هذه الاتفاقية من ضمن 22 دولة عربية 18 دولة وهي: المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر والسودان والأردن ولبنان والسلطة الفلسطينية والعراق وسوريا والسعودية والبحرين والإمارات وعمان وقطر والكويت واليمن.
- أما موريتانيا والصّومال وجيبوتي وجزر القمر فإنّها لم توقّع عليها بعد. وحددت هذه الاتفاقية جدولاً زمنياً لإقامة هذه المنطقة الحرّة خلال 10 سنوات اعتباراً من يناير 1998. وقد دخلت هذه الاتفاقية حيّز التنفيذ عام 2005 أي قبل الموعد المحدد بثلاث سنوات. وتشمل هذه المنطقة الحرّة الكبرى كلّ الدول العربية تقريباً وستعفي في حالة تنفيذها أكثر من 95 % من المنتجات العربية من الرسوم الجمركية.

كما تضمّنت أيضا قواعد منشأ عربية لحماية السوق العربية من دخول منتجات لا تنتمي إلى الدول أعضاء الاتفاقية. والمنطقة الحرّة بهذه الطموح تشكّل مرحلة أساسية لإقامة السوق العربية المشتركة ومن ثمّ إنشاء الاتّحاد الاقتصادي العربي والبنك المركزي العربي الموحد. وتعتبر هذه المنطقة من أهمّ إنجازات الجامعة العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي؛

• تزايد ملحوظ لعدد مناطق التجارة الحرّة الثنائية داخل الوطن العربي والمناطق الحرّة متعدّدة الأطراف وخاصّة منذ الألفية الجديدة .

• اتفاقية أغادير عام 2004 والتي تضمّ تونس والمغرب ومصر والأردن.

وتهدف هذه الأطر مجتمعة، وخاصة الحديثة منها وهي الأكثر واقعية إلى :

- إحداث سوق عربية قوية قادرة على التعامل مع التكتلات الإقليمية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية ؛
- الرفع من التجارة البينية العربية ومن درجة التكامل الاقتصادي والاجتماعي بما يرفع من معدّلات النموّ والتشغيل ومجابهة قضايا الفقر والبطالة ؛
- حرية تنقّل رؤوس الأموال وتبادل البضائع والمنتجات ؛
- حرية تنقّل الأشخاص للسياحة والإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي.

• تشكيل مجلس لمتابعة إنشاء منطقة تجارة حرّة بين الأردن وسوريا ولبنان وتركيا في شهر يوليو / تموز 2010.

وبالرغم من هذا الوعي الحادّ تاريخيا بضرورة العمل العربي المشترك وبالرغم من تكامل البناء المؤسسي للعمل العربي المشترك وبالرغم من الجهود المتصلة في هذا المجال فإنّ تجليات القصور عديدة جدًا بسبب عدم تفعيل هذه المجالس والهيئات.

2. مظاهر عدم كفاية التعاون العربي في الواقع الراهن :

من أبرز مظاهر عدم أو ضعف التكامل العربي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ما يلي :

1. محدودية حجم التجارة البينية العربية التي تتراوح بين 8 و 10 % من إجمالي التجارة العربية مع بقية دول العالم.

تُعتبر تنمية التجارة البينية العربية من الأهداف الأساسية التي سعت إلى تحقيقها برامج وخطط التعاون الاقتصادي العربي المشترك منذ الخمسينات.

وبالرغم من إبرام الدول العربية للعديد من اتفاقيات التجارة الحرة، مازالت التجارة البينية تعترضها العديد من المعوقات. ومن أبرز هذه المعوقات الرسوم الجمركية وقواعد المنشأة وتباين المواصفات والمقاييس وضعف البنية اللوجستية (النقل والشحن...) وخاصة بين جناحي الوطن العربي (المغرب والمشرق)، وعدم تفعيل آلية تسوية النزاعات، والتردد في تحرير العديد من السلع والخدمات. ومما يجب الإشارة إليه، أنّه في الوقت الذي تجاوزت فيه دول مجلس التعاون الخليجي مع مبدأ تحرير أنواع السلع والخدمات دون استثناء، تقدّمت عدد من الدول العربية بقوائم السلع التي لا ترغب في تحريرها رغبة في الحفاظ على الضرائب والإيرادات العامة. وقد قدّرت لجنة التنفيذ والمتابعة لـ "اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" (1997) أنّ عدد السلع والخدمات

المستثناة بلغ 832 سلعة وخدمة. ومن الطبيعي أنه كلما تعددت الاستثناءات تعرّرت تنفيذ المنطقة الحرّة وتراجعت مصداقيّتها.

صحيح أنّ المبدأ الأساسي للرّسوم الجمركية هو حماية السلع المحلية المماثلة من المنافسة الأجنبية. ولكن، نظرا لضرورات الانفتاح، لا بدّ من اعتماد فترة زمنية إنتقالية محدّدة يتمّ فيها تأهيل الصناعات المحلية لمجابهة المنافسة ثمّ تُحرّر. وعضوا عن ذلك انحراف هذا التوجّه عن هدفه واستمرّت الدّول في الإبقاء على الرّسوم لمواجهة عجز الموازنات العامّة مثل تونس والمغرب ومصر والأردن حتى في حالة عدم وجود سلع مُماثلة. وبالنتيجة لم تتقدّم الصناعات المحليّة ولم تتقدّم المبادلات البينيّة.

يُضاف إلى ذلك أنّ ظاهرة الإغراق التي تمارسها دّول شرق آسيا وتركيا لم تترك مجالات كبيرة للتجارة البينيّة العربية. وهنا لا بدّ من حماية السّوق العربية من هذه الظاهرة كما يفعل الإتحاد الأوروبي.

التجارة البينيّة العربية

مقارنة بإجمالي التجارة العربية (%)

2011*	2010	2009	2008	2007	2006	
11.0	8.6	10.6	8.9	8.9	8.5	معدّل التجارة البينيّة (%)

المصدر : الإتحاد العربي لتنمية الصادرات، المائدة المستديرة حول تعزيز وتنمية التجارة البينيّة العربية، القاهرة، 15-16/10/2012.
* مؤتمّر الانتكاد، النّوّة 2012.

ومما تجدر الإشارة إليه، أنّ هذه المعدّلات العامّة ظلّت على حالها تقريباً منذ بداية التسعينات (حيث لم تتجاوز بين عامي 1990 و2002 9.5 %) في حين أنّ التجارة البيئيّة بلغت 40 % في مجموعة الدّول الآسيوية، و49 % في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، و60 % في الاتحاد الأوروبي. وتشير منظمة "الانكتاد" إلى أنّه بإمكان التجارة البيئيّة أن تبلغ 21 % بحلول العام 2025، وهو ما يوفّر 2 مليون فرصة عمل في حالة ضمان إنسيابية التجارة العربية البيئية (UNCTAD, Doha, 2012).

2. الاستثمارات العربية البيئيّة :

تمثّل الاستثمارات العربية البيئيّة أحد أهمّ المؤشّرات للتعاون الاقتصادي العربي. وتظهر البيانات المتاحة حول مناخ الاستثمار في الدّول العربية أنّ الاستثمارات العربية البيئيّة شهدت تطوّراً ملحوظاً في السنوات القليلة الماضية حيث ارتفعت من 3.8 مليار دولار سنة 2001 إلى 105 مليار سنة 2012. وقد بلغت في كامل الفترة 1995-2011 178.5 مليار دولار.

تطوّر الاستثمارات العربية البينية
2001-2012 (مليار دولار)

السنوات						
2014 (توقعات)	2012	2007	2005	2004	2001	
134.0	105.0	60.0	37.2	6.0	3.8	حجم الاستثمارات البينية

مصادر مجمعة : - اتحاد المستثمرين العرب، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2011 وتقارير أخرى ؛
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي للعام 2007، الكويت 2008.

إلا أنّه وبالرغم من هذا التطوّر الملحوظ، فإنّ الاستثمارات البينية العربية تظلّ محدودة مقارنة بحجمها مع الخارج الذي يبلغ 1200 مليار دولار.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ هذه الاستثمارات البينية موجّهة أساساً إلى قطاعات السياحة والتجارة والخدمات المالية والاتصالات والعقارات. وهذه الاستثمارات لم تقتحم حينئذ قطاعات الصناعة والزراعة - وهو الاقتصاد الحقيقي - خلافاً للاستثمارات التركية والهندية في المنطقة العربية التي اقتحمت خاصّة صناعات النسيج والملابس الجاهزة التي توفر طاقة تشغيلية كبيرة. كما أنّها في الكثير من الأحيان ناتجة عن برامج الخصخصة للشركات والبنوك.

هذه البيانات تدلّ بشكل واضح على أنّه بالرغم من الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة وتعدّد مناطق التجارة الحرّة العربية فإنّ حجم التجارة البينية في السنوات الأخيرة لا يتجاوز 70 مليار دولار من إجمالي التجارة العربية مع باقي دول العالم والمقدّر بـ 740 مليار دولار. أي أنّها لا تتجاوز 9.5 % من إجمالي التجارة

العربية¹³. وهي من أدنى النسب المسجلة على مستوى التجارة البينية في التكتلات الإقليمية الأخرى.

ومما يزيد في الإلحاح على هذا الموضوع أنّ ثلاثة عشرة (13) دولة عربية انضمت إلى منظمة التجارة الدولية وهي تونس والمغرب وموريتانيا ومصر والأردن وجيبوتي واليمن ودول مجلس التعاون الخليجي (وبقية الدول بصفة ملاحظ). وكان من الممكن لهذه الدول العربية الأعضاء أن تمثل تكتلا صلب منظمة التجارة الدولية يحمي مصالحها.

ويعود عدم التكامل العربي أساسا إلى عدّة أسباب :

- ميل الدول العربية إلى التعامل التجاري مع الأطراف والتجمّعات غير العربية : دول الشرق الأوسط تميل إلى التعامل مع الولايات المتحدة وبريطانيا ؛ ودول المغرب العربي تميل إلى الاتّحاد الأوروبي ؛
- التردّد في تنفيذ مقتضيات التجارة الحرّة العربية بدافع حماية الصناعات المحلية وبدافع الخوف من تراجع الرّسوم الجمركية. ولكن هذا الأمر لا يستقيم لسببين على الأقل. أوّلا، أنّ الدول العربية في معظمها حرّرت اقتصادياتها وفكّكت التعريفات الجمركية تجاه البلدان الأجنبية. وثانيا، أنّ أغلب الدول العربية صادقت على اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة وهو ما يسهّل مبدئيا انسياب التبادل التجاري البيني. علما كذلك وأن عائدات التجارة البينية على المستوى الاقتصادي الكلي بمفردها النموّ والنتائج والتشغيل أعلى بكثير من عائدات الرسوم الجمركية ؛

¹³ المصدر : مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، التقرير الاقتصادي للعام 2009

- ضعف الاحتياطي من العملة الأجنبية في بعض الأقطار لاستعمالها في المبادلات البينية. وهذا عامل موضوعي يعيق التجارة البينية ؛
- ارتباط الاقتصاديات العربية على أكثر من مستوى بالاقتصاديات الغربية. وبالتالي فإنّ الصادرات العربية إلى البلدان الغربية تهدف إلى التخفيف من العجز التجاري معها. وهو ما يعيق التجارة البينية والتكامل العربي ؛
- الخلافات السياسية ومخاطر قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدول العربية الأمر الذي لا يشجّع القطاع الخاص على الاستثمار البيني ؛
- التردّد في تبادل البيانات الاقتصادية والإحصائية واعتبارها أسرار دولة، في حين أنّها ضرورة لوضع المخططات التأشيرية للتنمية العربية وفق رؤية تكاملية يمكن الاستئناس بها في المخططات القطرية.
- عدم التنسيق باتجاه التكامل بين المجموعات العربية تحت الإقليمية القائمة والتمثّلة في دول اتّحاد المغرب العربي ودول مجلس التعاون الخليجي. فقد أبرمت أمانة اتّحاد المغرب العربي العديد من الاتّفاقيات مع المنظمات والهيئات والتكتّلات الاقتصادية الإقليمية والدولية منذ مطلع التسعينات إلّا أنّها لم تبرم اتّفاقية تفاهم مع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي إلّا مؤخراً وذلك في 2010/6/16. وهو ما يثير حقيقة الاستغراب خاصّة وأنّ ارهاصات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وما تتطلّبه من تنسيق بين الدول والتجمّعات القائمة بدأت منذ منتصف التسعينات.

3. **عدم التوظيف الأمثل للمال العربي الخاص.** فالاستثمارات العربية البينية موجّهة إلى القطاعات المربحة بسرعة مثل قطاعات السياحة والتجارة والعقارات. ولم

تدخل بعد المغامرة الصناعية. ومهما كان الأمر فإنّ فائض الأموال العربية المقدّر بـ 1200 مليار دولار موظّف في معظمه خارج الوطن العربي بالرغم ممّا يمثّله ذلك من خسارة للتنمية العربية من ناحية ومن مخاطر على هذه الأموال في البلدان الغربية بحكم تذبذب النموّ العالمي وارتباك الأسواق المالية العالمية. وقد كلفت الأزمة المالية العالمية خسارة كبيرة في هذه الأموال قدرت في أواخر سبتمبر 2009 بـ 4 مليار دولار (تقرير الغرفة العربية/السويسرية للتجارة والصناعة، 2010).

4. **عدم التوظيف الأمثل للموارد المالية للصناديق السيادية العربية المجمّعة في 17 صندوقاً سيادياً كبيراً تابعة لأقطار الخليج وليبيا والجزائر.** وتمثّل هذه الرّساميل 40 % من مجموع رؤوس أموال الصناديق السيادية في العالم¹⁴.

وهذه الموارد المالية الضخمة المستثمرة في الغرب بالرغم من خطر التجميد والابتزاز تخدم استقرار النظام المالي العالمي كما حدث أخيراً وتخدم النموّ العالمي. وبالتالي فهي تزيد من ارتباط الاقتصادات العربية بالغرب. والشيء المؤكّد أنّ الاستثمارات العربية في الغرب تخدم الاقتصاد المعولم ولا تخدم الاقتصاد "العربي" بمفردات التنمية العربية. في حين من المفروض أنّ هذه الصناديق السيادية وهي أموال عمومية تحت تصرّف الدول تُستثمر على المدى البعيد أن توظّف نسبة أعلى منها لخدمة الأهداف الاستراتيجية في الوطن العربي. كما يمكنها أن تفتح الباب بقوة للاستثمار الخاص البيئي. فضلاً عن أنّ الاستثمار البيئي يجنّبها تقلّبات السوق المالية العالمية التي كلفتها خسارة كبيرة

¹⁴ - تقرير الغرفة العربية/السويسرية للتجارة والصناعة، 2010
- Anouar Achour et Hélène Comito, les Fonds souverains, Ecole de guerre économique, Paris, 2007

على إثر الأزمة المالية العالمية.

5. صعوبات تنقل العمالة العربية داخل الوطن العربي. وهو ما أفقد الإقليم العربي قدرته على رفع معدلات التشغيل ومجابهة إشكاليات البطالة والفقر وتنمية الموارد البشرية. علما وأنّ تنقل العمالة في ما بين الدول العربية من أيسر العوامل الحقيقية لتحقيق التكامل العربي وأكثرها موضوعية لحلّ المفارقة التالية :

- أقطار كثيفة السكان ولها كفاءات بشرية تتجاوز حاجيات التنمية الوطنية ؛
- أقطار ذات تنمية سريعة بحكم المشاريع التنموية الضخمة تتجاوز ما يتوفّر لها من كفاءات وطنية.

6. الاعتماد الكبير على استيراد المنتوجات الزراعية والمواد الغذائية من الدول الأجنبية. ويكتسي هذا الموضوع أعلى درجات الخطورة. فالإرتهان للخارج لا يتعلّق بالكماليات بل بأساسيات الحياة. وعلاوة على هذا الجانب البديهي فإنّ هذا الأمر يضع الوطن العربي تحت وطأة الارتفاع العالمي لأسعار هذه المنتجات كما حدث في 2007 و 2008 ممّا أدّى إلى ارتفاع معدّلات التضخّم وما يعنيه ذلك من هزّات وانتفاضات شعبية. هذا بالإضافة إلى أنّ المواد الغذائية يمكن أن تكون موضوع حظر على التصدير حتّى مسبقّة الدّفع كما حدث بالنسبة للأرز الهندي والقمح الروسي. وبالنتيجة يكتسي موضوع الأمن الغذائي العربي بُعدا استراتيجيا غاية في الدقّة والخطورة حيث اتّسعت قيمة الفجوة التجارية بين الصادرات والواردات للسلع الغذائية الرئيسية. فالوطن العربي يستورد أكثر من أربعة أضعاف ما يصدره من المواد الغذائية. فهو يستورد بقيمة 50.5 مليار دولار (منها 30 % من القمح) ويصدّر بقيمة 11 مليار خلال 2009. وستزداد هذه الفجوة خطورة بحكم النموّ السكانيّ المقدّر بـ 2.4 % سنويا. واتّساع ظاهرة

التصحّر التي تهدّد خمس المساحة الكلية للمنطقة العربية. يضاف إلى ذلك أن أغلب مصادر المياه السطحية في بعض الدول العربية تتبع من خارج الوطن العربي. كلّ هذه العوامل تهدّد مستقبل الزراعة العربية وبالتالي الأمن الغذائي العربي. وتشير المنظّمة العربية للتنمية الزراعية في تقريرها لسنة 2009 إلى أن معدّل الإكتفاء الذاتي العربي لا يتجاوز في عام 2009 49.4%. وكان بالإمكان تجنّب العديد من الإشكاليات في إطار التكامل العربي. إنّ السياسة الزراعية العربية المشتركة على غرار ما هو معمول به في الاتّحاد الأوروبي تمكّن خاصة من الرّفح من إنتاجية العمالة الزراعية، وتطوير تقنيات الزراعة والبحوث الزراعية ومزيد استصلاح الأراضي حيث لا تمثّل المساحة القابلة للزراعة سوى 14% من المساحة العربية الإجمالية، وتوسيع الاستثمار الزراعي العربي رأسيا في الأقطار ذات المساحات الصغيرة وأفقيا في الأقطار ذات المساحات الواسعة والتربة الخصبة والتي يمكن أن تمثّل "سلّة الغذاء العربي". وكذلك عن طريق إقامة مناطق التجارة الحرّة العربية في مجال تسويق المنتجات الزراعية لضمان الأمن الغذائي العربي. وإذا جاز لنا أن نُرتّب الأولويات الملحة فإنّ الغذاء -وقد بات سلاحا استراتيجيا يستخدم للضغط والمساومة- يشكّل أولى الموارد الاستراتيجية الثلاث إلى جانب مورد الطاقة والمورد البشري.

7. عدم الاستخدام الأمثل للموارد البشرية وتوظيفها لخدمة التنمية العربية. وإضافة إلى جانب القيود على تنقل العمالة العربية فإنّ عدم تكامل العربي الاقتصادي والاجتماعي خلف وراءه شرائح اجتماعية واسعة في حالة تعطل عن العمل. وقد بلغت البطالة الإجمالية في المعدّل العام ما يزيد عن 17%. أمّا بطالة الشباب المتعلّم من خريجي الجامعات فقد بلغت 27% أي ضعف المعدّل العالمي. كما خلفت وراءها أيضا معدّلات فقر عالية.

وقد أدّى هذا الوضع إلى تصاعد حركة الهجرة إلى بلدان الشمال. ولعلّ الأخطر من ذلك كلّهُ استفحال هجرة العقول العربية وخاصّة من العراق والأردن ولبنان ومصر والمغرب والجزائر وتونس إلى مناطق الازدهار الاقتصادي. وهذه الهجرة النوعية ليست ناتجة عن البطالة فقط . ولكنّها أيضا ناتجة عن تدنّي الرواتب وظروف العمل ومحدودية فرص الإرتقاء المهني وغياب حرية التعبير . وتقدر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في تقريرها حول السكّان والهجرة أن عدد العقول العربية المهاجرة من علماء وأطباء ومهندسين يبلغ 100.000 سنويا .

كما يشير التقرير إلى أنّ 54 % من الطلبة العرب في بلدان الغرب لا يعودون إلى بلدانهم الأصلية بعد التخرّج .

وتقدّر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية عدد العلماء والمهندسين والأطباء... العرب المقيمين بالخارج بـ 450.000 .

وتقدّر منظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية من ناحيتها عدد الكفاءات العربية العليا المقيمة في المهاجر الأمريكية والأوروبية بـ 750.000 .

وفي الوقت الذي تتنافس فيه الدول على استمالة واستقطاب الكفاءات العليا، تهدر (بل تهجر) الأقطار العربية طاقاتها البشرية التي هي موضوعيا من أحوج ما تكون إليها لبناء تنمية قوية قوامها البحث والتطوير والإنتاجية والتنافسية والقيمة المضافة وقيادة مشاريع التحديث في كلّ المجالات .

وأيا كانت الأرقام فإنّ البيئة العربية الطّاردة للكفاءات كلفت الوطن العربي خسارة باهضة وهдра لطاقاته البشرية .

ويقدر "مركز بحوث الدول النامية بجامعة القاهرة" في مؤتمر عُقد مؤخرا أنّ الخسائر المالية المترتبة عن نزيف العقول العربية تقدّر بـ 200 مليار دولار في

العقود الأخيرة.

ويقدّر "مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية" في تقرير له صادر عام 2004 كلفة هجرة العقول العربية إلى خارج الوطن العربي بـ 1.57 مليار دولار سنويا. ومما يزيد من خطورة هذا النزيف أن الشتات العربي العلمي والفني والثقافي في بلدان الغرب ليس منظّمًا في شبكات تواصل مع البلدان الأم لخدمة التنمية القطرية والعربية مثل كل أنواع الشتات الأخرى.

8. الإفتقار إلى هيئة تخطيط عربية مفعلة تحدّد مجالات التكامل وفق تقسيم إقليمي للعمل ومجالات الاستثمار... وكذلك الإفتقار إلى هيكل عربي ينسّق ويتابع التنفيذ.

كلّ هذه العوامل حالت دون إيجاد سوق عربية ضخمة تضمّ 355 مليون عربي منتج ومستهلك تتكامل فيها القوى الاقتصادية والبشرية والمبادلات التجارية البينية وتلتقي فيها المصالح الآنية والاستراتيجية المشتركة للجميع. وإذا قبلت الدول العربية بنهاية الجغرافيا في سياق اندماجها في العولمة، فمن المنطقي والطبيعي أن تقبل بنهاية الجغرافيا على مستوى الوطن العربي. وقد أثبتت التجارب أنّ التكتّل يُغني الدول الفقيرة ولا يضرّ بالدول الغنية. فإسبانيا والبرتغال تجاوزتا الفقر بعد انضمامهما إلى الاتحاد الأوروبي. وإيرلندا أصبحت دولة غنية. ولو لم تنضم إلى الاتحاد الأوروبي لاحتاجت إلى نحو 60 عاما لتصل إلى متوسط الدّخل الفردي الأوروبي.

3. كلفة ضعف التعاون العربي داخليا :

1. على مستوى المناطق الحرّة العربية : عدم تّمين ميزات التكامل العربي :

تمثّل المناطق الحرّة على مستوى العالم توجّها جديدا في استراتيجيات التنمية. وقد بدأ هذا المفهوم ينتشر منذ منتصف السبعينات تحت مسميات عدّة منها : مناطق حرّة صناعية، مناطق تصدير حرّة، مناطق اقتصادية، مناطق تبادل حرّ، مناطق صناعية مؤهّلة (QIZ)، إلخ... وتهدف هذه الفضاءات الحرّة إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية الاستراتيجية والإرتقاء بالصّادرات وتطوير ونقل التكنولوجيا والرفع من معدّلات التشغيل بفضل ما توقّره الدّول من ميزات تفاضلية في مجالات قوانين الاستثمار وتشريعات العمل وجودة البنية الأساسية وجودة الموارد البشرية، وجودة الخدمات المختلفة.

وقد احتدمت المنافسة بين الدول في السنوات الأخيرة بحيث ارتفع عدد المناطق الحرّة (بمختلف مسمياتها) في العالم من 25 منطقة سنة 1975 إلى 93 سنة 1997 ثمّ إلى 2700 سنة 2007 موزّعة على 100 دولة. وقد ارتفع عدد المشتغلين في هذه المناطق الحرّة على التوالي من 800.000 إلى 4.500.000 ثم 63.000.000¹⁵

وفي هذا السّياق، تعدّ الأقطار العربية 96 منطقة حرّة ثنائية ومتعدّدة الأطراف :

- 30 منطقة حرّة في الإمارات العربية المتّحدة. ومن أعرق هذه المناطق الحرّة منطقة ميناء جبل علي في المياه العميقة التي انشئت عام 1985 والمصنّفة في المرتبة الأولى عربيا ؛

¹⁵ (تقارير منظمة الأمم المتّحدة 2005، والبنك الدولي 1998، ومنظمة العمل الدولية 2008)

- 13 منطقة حرّة في الأردن. وقد بلغ حجم الاستثمارات 540 مليون دولار في عام 2005 وتشغّل 54.600 ؛
- 12 منطقة حرّة في مصر بحجم استثمارات يبلغ 73 مليار دولار (5 % من مجموع الاستثمارات الأجنبية) تشغّل 344.000، وتساهم بـ 20.3 % من إجمالي الصادرات بين 2007 و 2008. ويتوقّع إحداث 21 منطقة حرّة جديدة ؛
- 10 مناطق حرّة في المغرب من أشهرها المنطقة الحرّة بطنجا المحدثّة سنة 2000 والمصنّفة في المرتبة الثامنة عربيا. وتأوي هذه المنطقة 400 شركة بحجم استثمار أجنبي يبلغ 500 مليون يورو وتشغّل 40.000 عامل. تمثّل 10 % من الصادرات المغربية¹⁶.

وبالرغم من أهمية هذا التوجّه على مستوى التنمية القطرية فإنّه لا يخدم بالضرورة التنمية العربية برؤية تكاملية، حيث تشير مختلف التقارير إلى أنّ أغلب الاستثمارات في المناطق الحرّة العربية هي استثمارات أجنبية لا تمثّل الاستثمارات العربية فيها إلاّ 3 % في أغلب الأحيان. كما أنّ أغلب العاملين فيها من جنسيات غير عربية وهو ما لا يخدم الإدماج العربي بمفردات التشغيل والتجارة البينية. ولعلّ ما يجب التركيز عليه لضمان أفضل فرص التكامل العربي هي المناطق الحرّة الثنائية العربية/العربية والمناطق الحرّة المتعدّدة الأطراف العربية وتفعيل ما هو موجود ومنها مثل :

- اتفاقية منطقة التبادل الحرّ الموقّعة في 1981/12/27 والتي تهدف إلى إنشاء الاتّحاد الجمركي العربي والتي بقيت حبرا على ورق ؛

¹⁶ مجلة Foreign direct investment-FDI-2009

- اتفاقية أغادير للتبادل الحرّ في المجالات الصناعية والفلاحية والصناعات الغذائية الموقّعة في 2004/2/25. وتشمل هذه الاتفاقية تونس والمغرب ومصر والأردن.
- وبالرغم من دخولها حيّز التنفيذ في 6 يوليو / تموز 2006 فإنّ نتائجها مازالت محدودة جدًّا ؛
- اتفاقية المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحرّ الموقّعة في العام 1997 والتي دخلت مبدئيًا حيّز التنفيذ في العام 2005.

2. كلفة عدم التعاون العربي في سياق مشروع الاتحاد من أجل المتوسط* :

تهدف الفكرة المتوسطية التي داهمت الجميع والتي روج لها الرئيس الفرنسي السابق ساركوزي إبان حملته الانتخابية في خطابه بمدينة تولون (Toulon) بتاريخ 2007/2/7 إلى إنشاء "الاتحاد المتوسطي"¹⁷. والتصوّر الأصلي لهذا المشروع بصرف النظر عن خلفيته الجيو/سياسية يقتصر فقط على البلدان المشاطئة لصفتي البحر الأبيض المتوسط وعددها 16 دولة وهي : فرنسا وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال واليونان وقبرص (مع نسيان مالطا) وأقطار المغرب العربي ومصر ولبنان وسوريا وفلسطين وتركيا (إسرائيل).

وقد اصطدم هذا المشروع بمعارضة ألمانيا وريبة إيطاليا وإسبانيا وتحقّظ بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى التي لمست فيه رغبة جامحة لتكريس الحضور الفرنسي ولعب دور قيادي في المتوسط على حساب إقصائها من هذا التجمّع. إضافة إلى كون هذا المشروع يلغي عمليا مسار برشلونة. وهذا التوجّس له ما يبرّره تاريخيا، إذ أنّ فرنسا راودتها فكرة المتوسط في أربعينات القرن الماضي في إطار البحث عن

¹⁷ هذا المشروع لم يعد له وجود عمليا، نتعرّض إليه فقط للتليل على أنّ الدول العربية انخرطت فيه دون أي تنسيق في ما بينها.

حلول سياسية مع مستعمرات شمال إفريقيا. ومن بين الحلول التي رُفضت فكرة إنشاء اتحاد جمركي مع شمال إفريقيا في إطار الاتحاد الفرنسي. ومن هنا جاء "نداء روما" (ديسمبر 2007) على إثر القمة الثلاثية بين فرنسا وإيطاليا وإسبانيا ليحوّل المشروع من "الاتحاد المتوسطي" إلى "الاتحاد من أجل المتوسط" ليشمل كافة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وأمام الحذر الشديد الذي أبدته المفوضية الأوروبية حيال هذا المشروع الذي يهدّد مسار برشلونة ورفعاً لكلّ التباس، أقرّ المجلس الأوروبي بتاريخ 2008/3/14 التسمية الرسمية وهي : "مسار برشلونة : اتحاد من أجل المتوسط" وهو ما أجهض المشروع المتوسطي في صيغته الفرنسية الأولى.

والملاحظ هنا أن أغلب بلدان الاتحاد الأوروبي ليست مطلّة على المتوسط. وبالتالي لا تمتلك حقوق المشاطأة. واللافت للانتباه حقاً أنّ هندسة هذا المشروع وتحديد خارطته وضبط أولوياته تمّ دون أي تنسيق مسبق مع دول الجنوب وبمعزل عن الدول العربية المشاطئة للمتوسط وهي الطرف الثاني في المعادلة. ويزداد غياب التشاور والتنسيق بين دول جنوب المتوسط العربية غرابة في الوقت الذي كلّف فيه الرئيس الفرنسي خلية استراتيجية للبحث في هذا المشروع.

ومن مظاهر عدم التكامل العربي أنّ هذه البلدان العربية قبلت بهذا المشروع المبتور عربياً في حين أنّه يُفترض احترام قاعدة التناظر.

فإذا تمّ إسقاط شرط المشاطأة للمتوسط بالنسبة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يجب أن يُسقط شرط المشاطأة بالنسبة للدول العربية بحيث يكون مقابل الـ 27 دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي، الـ 22 دولة عضواً في جامعة الدول العربية لتحقيق التوازن في الدفاع عن المصالح المشروعة لكل مجموعة. فاليمين ليست أبعد عن

المتوسّط من السويد مثلاً. فإذا كان الاتحاد الأوروبي حريصاً على تماسك دوله الأعضاء، أفلا يحقّ نفس الشيء للدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية؟ ومن البديهي أن مشروع المتوسط بالرغم ممّا قد يوفّره من مكاسب صغيرة لبعض الدول العربية منفردة يخدم بالأساس أجندة فرنسية وأجندة أوروبية لعلّ من أخطرها استراتيجياً التطبيع المجاني مع إسرائيل التي ستصبح تتحدّث باسم العرب عندما يأتي دورها للرئاسة الدورية للاتحاد المتوسطّ. وكذلك مزيد من إرباك الوطن العربي وتمزيق الخيط الوحيد الجامع للدول العربية المتمثّل في الجامعة العربية وهو الهدف الاستراتيجي لإسرائيل. وإذا لم يكن ذلك كذلك، فلماذا هذا المشروع الجديد في ضوء وجود أطر أخرى عديدة للتعاون الأورومتوسّطي مثل مسار برشلونة، ومجموعة 5+5 وسياسة الجوار الموسّع ومشروع منطقة التبادل الحرّ بين الضفتين؟

وأمام خطورة هذا المشروع المتوسطّي كان من المنطقي أن تكون جامعة الدول العربية الشريك المؤسّسي القويّ لوضع الأسس الصحيحة للتعاون والشراكة بين المجموعة العربية والمجموعة الأوروبية. وواقع الحال أنّها لا تشارك إلاّ بصفة ملاحظ في اجتماعات الاتحاد من أجل المتوسطّ. ومع ذلك فإنّ إسرائيل تعترض حتّى على هذا الحضور الرمزي.

إنّ عدم التشاور والتنسيق بين الأقطار العربية تحت مظلة جامعة الدول العربية للتعاطي مع مشروع الاتحاد من أجل المتوسطّ أفقدها الفرصة الذهبية للمساهمة الفاعلة في بلورة هذا المشروع باتجاه إعادة صياغة جديدة للعلاقات بين المجموعة العربية والمجموعة الأوروبية، فضلاً عن ضبط الأولويات الملحة بالنسبة للجانب العربي التي هي ليست بالضرورة أولويات الاتحاد الأوروبي المعدّة سلفاً وهي: الأمن والطاقة والهجرة والتجارة.

إنّ كلفة عدم الاندماج العربي أمام مشروع على هذا النحو من الخطورة كلفة استراتيجية عالية. والمسكوت عنه هنا أنّ مشروع الاتّحاد المتوسّطي يمثّل عملياً بديلاً عن التكامل العربي الداخلي.

فالوطن العربي بالرّغم ممّا يمتلكه من إمكانيات فهو مهمّش دولياً حيث لا يمثّل إلّا 4 % من المبادلات الدولية ولا يستقطب إلّا 2 % من الاستثمارات الأجنبية، ولا يساهم إلا بـ 2% من براءات الاختراع في العالم. فهو بحاجة ماسّة موضوعياً إلى التكامل الاقتصادي لدعم حضوره في خارطة المتوسطية والدولية.

3. كلفة عدم كفاية التعاون العربي على مستوى الاستفادة من اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية : مفعول الإقصاء :

انخرطت الدّول العربية العشرة المشاطأة للمتوسط تدريجياً منذ "إعلان برشلونة" لسنة 1995 في الفضاء الأوربي المتوسطي. وقد تمّ توقيع اتفاقيات الشراكة هذه بصفة منفردة مع الاتحاد الأوربي كمجموعة واحدة متماسكة، وذلك كالتالي :

البلدان العربية المصدقة على اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

الدول	التوقيع	دخول الاتفاقية حيز التنفيذ
- تونس :	1995/7/17	1998/3/1
- المغرب :	1996/2/26	2000/3/1
- السلطة الفلسطينية :	1997/7/1	1997/7/1
- الأردن :	1997/10/24	2002/5/1
- لبنان :	2002/6/17	2003/3/1
- مصر :	2001/6/25	2004/6/1
- ليبيا :	عضو ملاحظ منذ 1999	
- سوريا :	2004/10/19	بصدد التصديق
- الجزائر :	2002	2005/9/1
يضاف إلى ذلك :		
- إسرائيل :	1995/11	2000/6
- تركيا :	1995/12/31	

مصادر مجمعة.

ويشمل مشروع الشراكة ثلاثة محاور كبرى :

- المحور السياسي والأمني الذي يهدف إلى جعل الفضاء الأورومتوسطي "فضاء مشتركا للسلام والاستقرار" ؛
- المحور الاقتصادي والمالي الذي يهدف إلى جعل هذا الفضاء "منطقة ازدهار متضامنة"؛
- المحور الاجتماعي والثقافي والبشري الذي يهدف إلى تطوير الموارد البشرية وتيسير التقارب بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية.

وبصرف النظر عن التحفظات على بعض الخلفيات السياسية للشراكة الأوروبيةمتوسطة وبالتركيز فقط على الجوانب الاقتصادية فإنّ النتائج المسجّلة بعد خمسة عشرة سنة من بداية هذا المسار تبدو متواضعة بل ربّما أسوأ ممّا كان عليه الوضع سابقاً.

4. أهمّ عناصر كلفة عدم كفاية التعاون العربي في سياق الشراكة الأوروبيةمتوسطة (مسار برشلونة) :

بعد عقد ونصف من انطلاق مسار برشلونة، تشير العديد من التقارير إلى محدودية نتائج هذه الشراكة بل إلى خيبة الأمل. والمؤشّر التآلفي الأكثر دلالة على ذلك ضعف مؤشّرات الالتحاق بالاتحاد الأوروبي علماً وأنّ الهدف الأساسي من مسار برشلونة هو جعل المتوسط منطقة ازدهار مشترك.

ومن تجليات محدودية هذه النتائج ما يلي :

1.4 على المستوى الإجمالي :

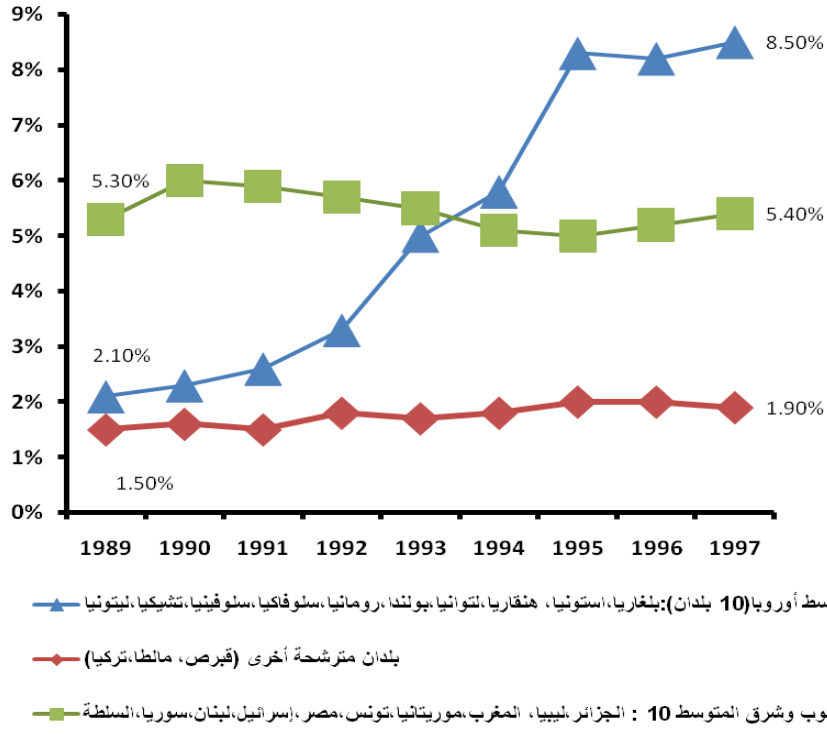
تراجع نصيب البلدان العربية المتوسطية الشريكة في مسار برشلونة من السوق الأوروبية على مستوى الصادرات الجمالية لفائدة دول شرق ووسط أوروبا منذ سقوط جدار برلين عام 1989.

فقد بلغ نصيب هذه البلدان من السوق الأوروبية 8.5 % سنة 1997 مقابل 2.1 % فقط سنة 1989، في حين تراجع نصيب البلدان العربية لجنوب وشرق المتوسط من 6 % سنة 1990 إلى 5.4 % سنة 1997.

وبالرغم من أنّ دول شرق ووسط أوروبا لا تتعدى مساحتها إلاّ خمس مساحة بلدان المغرب العربي (و 45 % من مساحة الجزائر) وإنّ عدد سكّانها لا يتجاوز 105 مليون نسمة مقابل 193 مليون لبلدان جنوب وشرق المتوسط العربية المندمجة في مسار برشلونة، وبالرغم من تزايد حجم سكان البلدان العربية لجنوب وشرق المتوسط الذي ستبلغ في أفق 2015، 230 مليون نسمة وتراجع حجم سكان بلدان شرق ووسط أوروبا إلى 101 مليون نسمة في نفس الفترة، فإنّ هناك مفعول إقصاء واضح لبلدان جنوب وشرق المتوسط لفائدة شرق ووسط أوروبا.

إنّ هذه المنافسة القوية بين المجموعتين ستؤدّي إلى تهميش بلدان جنوب وشرق المتوسط كما يتبيّن من الجدول البياني التّالي :

مسار برشلونة
حصّة البلدان العربية لجنوب وشرق المتوسط من
السوق الأوروبية مقارنة ببلدان شرق ووسط أوروبا
(مفعول الإقضاء)



المرجع : راضي المذب :

Europe de l'Est et Méditerranée du Sud : Investissement, concurrences et effet d'éviction

محاضرة بتاريخ 2 أكتوبر 2000، باريس

2.4 على المستوى النوعي :

تراجعت حصّة الصادرات الصناعية لبلدان جنوب المتوسط العربية نحو أوروبا حيث أن هيكله الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي تميل بوضوح لفائدة بلدان شرق ووسط أوروبا حيث بلغت الصادرات الصناعية لهذه البلدان والموجّهة إلى السوق الأوروبية 77 %، في حين أنها لا تتجاوز 30 % بالنسبة لبلدان جنوب وشرق المتوسط باستثناء إسرائيل (نفس المصدر).

ومما يؤكّد محدودية نتائج مسارات الشراكة الأورومتوسطية أن التجمّعات الإقليمية الأخرى سجّلت نتائج كبيرة. فقد تمكّنت المكسيك من خلال اتفاقية أمريكا الشمالية المعروفة اختصاراً بـ ALENA أو NAFTA من مضاعفة حصّتها في السوق الأمريكية حيث ارتفعت من أقل من 10 % قبل الاتفاقية إلى 26 % بعدها.

3.4 على المستوى القطاعي :

في ضوء عدم التكامل بين الدول العربية الشريكة في مسار برشلونة، يشير بعض الخبراء إلى أنّ خسارة قطاع النسيج في مصر والأردن وتونس والمغرب تراجعت حصّته في السوق الأوروبية بين 22 و 40 %.

4.4 على مستوى الاستثمارات الأجنبية الأوروبية :

يتجلّى مفعول الإقصاء أيضاً من خلال الحجم المتواضع للاستثمارات الأوروبية في بلدان جنوب المتوسط العربية. فبحكم المنافسة مع بلدان شرق ووسط أوروبا وكذلك بحكم توجّه الاتحاد الأوروبي إلى خاصرته الشرقية وكذلك بحكم التدافع للاستثمار في آسيا والصين على وجه الخصوص، تراجعت بشكل ملحوظ حصّة البلدان العربية

المشاطئة للمتوسّط من الاستثمارات الأوروبية إلى 48 ٪. وتتقلّص هذه النسبة إلى 18 ٪ إذا استثنينا إسرائيل لفائدة دول شرق ووسط أوروبا التي أصبحت تستقطب 107 أضعاف ما تستقطبه مجموعة الدول العربية المشاطئة للمتوسط (نفس المصدر).

5.4 على مستوى التكامل جنوب/جنوب :

من أهداف مسار برشلونة تقوية التكامل بين بلدان جنوب المتوسط المنخرطة في هذا المسار. إلا أنّ حصيلة الخمسة عشرة سنة تبيّن العكس تماما (L.Giacomo, 2010) ¹⁸ حيث أفرز هذا المسار تغيير إتجاه التجارة البينية من تجارة أفقية جنوب/جنوب إلى تجارة عمودية جنوب/شمال. وهذا عامل جديد يعيق التكامل بين الأقطار العربية.

ويعود مفعول إقصاء دول جنوب وشرق المتوسط العربية لفائدة دول وسط وشرق أوروبا خاصّة إلى :

- عدم توازن اتفاقيات الشراكة بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي بفعل الصبغة الانفرادية لكل اتفاقية وهو ما يضعف قدرة البلدان العربية منفردة في المفاوضات من الطرف الأوروبي الجماعي ؛
- تدنّي تنافسية اقتصاديات بلدان الجنوب العربية (وهو ناتج في جانب كبير منه عن عدم التكامل في المنطقة العربية) حيث أن نسبة المتعلّمين لا تبلغ إلا 59 ٪ مقابل 99 ٪ لبلدان شرق ووسط أوروبا، وأنّ البنية التحتية والاجتماعية أقلّ تطوّرا، وأن انفتاح الاقتصاديات العربية ما زالت محدودة إذ

¹⁸ أنظر : البعد الاقتصادي لمسار برشلونة ، مركز دراسات روبرت شومان ، 2010 .

لا تتجاوز 65 % مقابل 85 % لبلدان أوروبا الشرقية والوسطى (نفس المصدر).

وبحساب النتائج بصفة إجمالية فإنّ حصة مسار برشلونة بالنسبة لدول جنوب شرق المتوسط العربية تبدو متواضعة جدًا حيث أنّ مؤشرات الالتحاق بالاتحاد الأوروبي على مستوى الدّخل الفردي والبطالة والتنافسية والإنتاجية ومستوى التكنولوجيا مخيبة للآمال (J.AOUDIA, 2008) ¹⁹.

وفي ضوء هذه النتائج العكسية توجّه القطاع الخاص الأوروبي إلى الاستثمار في مناطق أخرى أكثر ازدهارا اقتصاديا وأرفع تنافسية وأعلى إنتاجية مثل أوروبا الشرقية والوسطى وآسيا وهو ما يفسّر تراجع الاستثمارات الأجنبية الأوروبية في جنوب وشرق المتوسط. هذا إلى جانب فشل مسار برشلونة في بعده السياسي المتمثّل في حلّ الصّراع العربي/الاسرائيلي.

¹⁹ انظر : النمو والاصلاحات في الدول العربية المتوسطة ، الوكالة الفرنسية للتنمية ، باريس 2008 .

الباب السّابع

ضعف التعاون العربي المغاربي

كلفة باهضة على مستوى معدّلات النموّ والتشغيل

1. بعض مظاهر محدودية التعاون المغاربي :

أسّس اتّحاد المغرب العربي بدوّله الخمس (تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا وليبيا) بمقتضى معاهدة مراكش الموقّعة في فبراير سنة 1989 تجسيدا لفكرة التكامل المعلن عنها في طنجة سنة 1958.

وتنصّ هذه المعاهدة بالإضافة إلى إحداث مجالس وهيئات ولجان مشتركة على :

- حرية تنقّل الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال ؛
- وضع سياسات صناعية وزراعية وتجارية واجتماعية متكاملة ؛
- إقامة مشاريع مشتركة.

إلاّ أنّه وبعد مرور 24 سنة من إنشائه، فإنّ اتّحاد المغرب العربي ما زال يراوح مكانه بالرّغم من استكمال هياكله المؤسسية الفنية وتوسّع هياكله التابعة إلى المجتمع المدني (82 منظمة مغاربية غير حكومية، 28 جمعية مغاربية، 41 اتّحاد و13 رابطة مهنية). وبالرغم من تعدّد الاتّفاقيات الشاملة لمختلف المجالات فإنّ (6) اتّفاقيات فقط من مجموع (37) مصدّق عليها ولكنّها غير مفعّلة. وتشمل هذه الاتّفاقيات النافذة مبدئيا :

- تبادل السلع والخدمات ؛
- الضريبة المزدوجة ؛

- النقل البري ؛
- ضمان الاستثمار ؛
- بنك استثمار مغربي.

وقد أعاق هذا الوضع استغلال ما يوفّره هذا الفضاء الممتدّ على 5.8 مليون كلم² من فرص تكامل داخلية ومن ثقل في تعامله مع التجمعات الإقليمية باعتبار ناتجه المحلي الإجمالي الذي يقدر بـ 340 مليار دولار (2012) وعدد سكانه البالغ 95 مليون نسمة في العام 2012 (مصادر مجمّعة).

صحيح أنّ مستوى التجارة البينية داخل دول الاتحاد تحسّن نسبياً. فقد ارتفعت قيمة التجارة البينية من 803 مليون دولار سنة 1990 إلى 5.7 مليار دولار سنة 2012 (تقرير المنظمة العربية لضمان الاستثمار للعام 2012). وبالرغم من هذا التحسّن فإنّ حجم المبادلات لا يمثل إلاّ 1.14 % من تجارة المغرب العربي الخارجية التي تقدر بـ 192 مليار دولار. (المصدر : البنك المركزي المغربي، 2009).

ومن أهمّ تجليات محدودية التكامل المغربي، ما يلي :

1. محدودية التجارة البينية المغربية حيث ظلّ حجم المبادلات في ما بين الدول المغربية دون 3 % من إجمالي تجارة المغرب العربي الخارجية.

التجارة البينية المغربية (%)

2008	2007	2006	2000	1990	1980
2.75	2.85	1.45	1.5	2.8	0.4

المصدر : المعهد العربي للتخطيط، العدد 38، الكويت، يونيو 2010.

وتُعتبر هذه النسبة من أدنى النّسب على الإطلاق مقارنة بالتجمّعات الأخرى. في حين ترتفع مبادلات دول المغرب العربي إلى حوالي 67 % مع الاتّحاد الأوروبي، وإلى 11 % من مجموعة الأسيان (Asean)، وإلى 14.6 % من أوروبا الشرقية والوسطى، وإلى 7.9 % مع مجموعة أمريكا الجنوبية (Mercosur). ويتعارض هذا الخلل في التجارة البينية مع منطق التكامل الاقتصادي الموضوعي لأقطار المغرب العربي.

- فالجزائر يمكن أن تمثّل سوقا كبيرة لمنتجات تونس والمغرب مثل المنتجات الفلاحية ومنتجات الصناعات الغذائية والنسيج والملابس... كما يمكن لها توسيع صادراتها من البتروكيمياويات نحو تونس والمغرب .
 - كما أنّ المغرب وتونس يمكن أن تمثّلا سوقا مهمّة لمنتجات الجزائر وليبيا في مجال المحروقات. إلا أنّ هذه منتجات المحروقات الجزائرية لا تمثّل إلا 5 % من واردات المغرب.
 - وبخصوص غلال البحر وما يمثّله المغرب وموريتانيا من ميزات تفضلية في هذا المجال فإنّ هذه المنتجات غير متوقّرة في السوق التونسية والليبية. وتونس تستوردها من إيطاليا وإسبانيا.
- ولو تمّ التكامل بين أقطار المغرب العربي في هذه المجالات لأمكن لتونس والمغرب أن تستفيدا بين 6 و 10 % من التجارة البينية المغاربية مقابل 1.6 % و 2.5 % حاليا على التوالي ولأمكن للجزائر أن تستفيد بنسبة 6 %²⁰ .

2. **محدودية الاستثمارات البينية** التي لم تتجاوز 2 % على الرّغم من الموارد الطبيعية الكبيرة للإقليم : 2.5 % من الاحتياطي العالمي للنفط و 4 % من

²⁰ لحسن أشي : التجارة في شمال أفريقيا – 2006 – البنك الدولي .

احتياطي الغاز و50% من احتياطي الفوسفات . هذا بالإضافة إلى الإمكانيات الزراعية وتنوع النسيج الصناعي.

3. عدم التجانس في السياسات الاقتصادية العامة بين دول اتحاد المغرب العربي . ويتجلى هذا التباين من خلال خاصّة درجة تحرير الاقتصاد ودرجة الانخراط في الاقتصاد الدولي وآليات التعديل ونسق الإصلاحات الهيكلية، إلخ... ومن الطبيعي أن يؤثر الاختلاف في التوجّهات الاقتصادية سلبا على هدف التكامل الاقتصادي.

4. استمرار السياسات الوطنية التي تسعى إلى جعل كلّ بلد قطبا في حدّ ذاته بمعزل عن أيّ منطق تكاملي. وهو ما أدّى إلى التنافس عوضا عن التكامل واستمرار القيود على السفر وتنقل الأشخاص للعمل والإقامة وتنقل لاستثمارات. هذا إلى جانب ضعف شبكات النقل البرّي والجوى والبحري التي تربط دول الاتّحاد. إنّ هذه التوجّهات الرسمية اللاتكاملية تتعارض تماما مع ديناميكيات المجتمع المدني المغربي وفي مقدّمته منظمات العمّال ومنظمات أصحاب العمل التي باتت مقتنعة بالاندماج الاقتصادي المغربي وتدفع بالسياسات الرسمية نحو هذا الهدف.

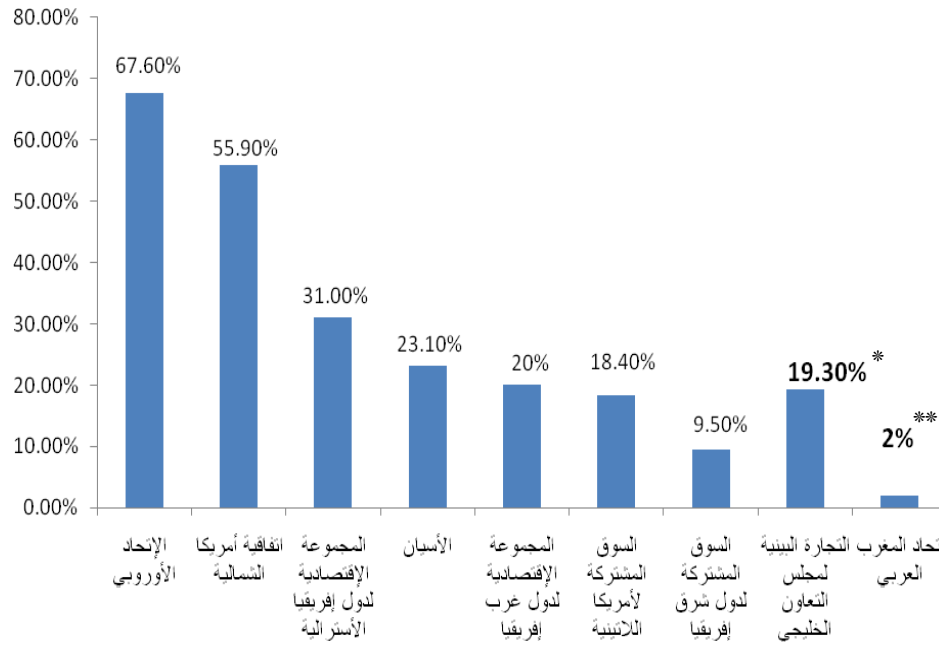
5. غياب التنسيق بين الدّول المغربية قبل الدّخول في مسار برشلونة حيث أبرمت هذه الدول اتّفاقيات منفردة مع الاتّحاد الأوروبي وهو ما أضعف قدرات التفاوض مع الفضاء الأوروبي والتي تجلّت مرّة أخرى في إطار مشروع الاتّحاد من أجل المتوسط. وكذلك ضعف قدراته التفاوضية مع التجمّعات الاقتصادية الأخرى. ومن تجلّيات ذلك ضعف قدرة الاتّحاد المغربي على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فبالرغم من تطوّر هذه الاستثمارات الأجنبية من 1.9 مليار دولار سنة 2000 إلى 11 مليار دولار سنة 2009 فإنّها لا تمثّل إلاّ 2.9% من مجموع

الاستثمارات الموجهة إلى الدول النامية، و1.6% من إجمالي الاستثمارات المباشرة على المستوى العالمي.

واعتبارا لهذه العناصر مجتمعة سجّلت التجارة البينية المغربية أدنى معدّل على الإطلاق مقارنة بالتجمّعات الإقليمية الأخرى كما يتبيّن من الجدول البياني التالي :

معدلات التجارة البينية 2004

جدول بياني مقارن



المصدر : CNUCED, base de données, 1990-2004

* شبكة الإعلام العربية، 2010/7/26 نقلا عن مركز دبي العالمي،

** بلغت التجارة البينية المغربية في العام 2008، 2.75% حسب المعهد العربي للتخطيط، 2010.

2. كلفة محدودية التعاون المغاربي :

تتميّز اقتصاديات المغرب العربي بنموّ متقلّب بسبب ارتباطه القويّ بالطلب الخارجي. وعموما فإنّ المعدّل العام للنموّ في منطقة المغرب العربي خلال السنوات الأخيرة لا يتجاوز 4.5%. وهي نسبة غير كافية لخفض البطالة بصفة ملموسة.

معدّلات النموّ في بلدان المغرب العربي (%)

	2012**	2011*	2010	2009	2008	2007	2006	1995-2005	
تونس	3.5	-1.5	4.0	3.0	4.5	6.3	5.5	5.0	
الجزائر	4.3	3.6	3.3	2.2	3.0	3.0	1.8	4.0	
المغرب	4.6	3.9	3.2	3.2	6.4	2.2	8.0	4.4	
ليبيا	-	-60.0	4.3	-	-	-	-	-	
موريتانيا	6.6	3.5	5.1	-1.2	3.5	1.0	11.4		

المصدر : BM : Financement du développement, Perspectives régionales, 2011

* التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012

** صندوق النقد الدولي : Perspectives économiques en Afrique, 2013

وفي هذا السّياق تشير العديد من التقارير إلى إمكانية الرّفح من متوسّط النموّ في حالة اندماج أكبر للاقتصاديات المغاربية.

واستنادا إلى مؤشّرات التجارة البينية المشار إليها أعلاه تقدّر الأمانة العامّة لاتّحاد المغرب العربي أن كلفة "محدودية التكامل المغاربي" تُفقدّه 2% على مستوى معدّل النموّ السنوي المغاربي. وهذا يعني فقدان 10 مليار دولار سنويا، أي ما يعادل 5% من المعدّل العام للنتائج الإجمالي المغاربي (محاضرة الحبيب بن يحي، الأمين العام لاتّحاد المغرب العربي في ندوة حول : المغرب العربي خيار استراتيجي، الرباط، 15-16 أبريل 2010).

وتفيد بعض المصادر (OUN,2003) أنه بالإمكان مضاعفة التجارة البينية (المقدّرة بـ 2.75 % في 2008) بثلاثة أضعاف وهو ما يُمكن سنويا من زيادة الناتج بـ 1.9%. وتشير مصادر أخرى إلى إمكانية مضاعفة التجارة البينية بخمسة أضعاف وهو ما يُمكن من زيادة الناتج بـ 2.6 %.

وبالحدّ الأدنى أي زيادة التجارة البينية بثلاثة أضعاف تمكّن من رفع معدّل النموّ الحالي في دولّ الاتحاد من 4 % إلى 6 % سنويا²¹. وتقدّر بعض التقارير (ILO, 2005) أنّ زيادة النموّ بنقطتين إضافيتين تمكّن من زيادة التشغيل السنوية بين 1 و 1.8 % (أي بين 0.5 و 0.9 % عن كلّ نقطة نموّ).

ومن ناحية أخرى يقدر البنك الدولي أنّ الاندماج المغاربي لو تحقّق يمكن خلال 10 سنوات من:

- مضاعفة الناتج الإجمالي المغاربي بين 3 و 4 أضعاف ؛
- تحسين معدّل الدخل الفردي بـ 34 % بالنسبة للجزائر، و 27 % بالنسبة للمغرب، و 24 % بالنسبة لتونس .

3. إمكانيات التجاوز :

في مقارنة أولية لهذا الوضع يمكن القول إنّ درجة التجانس في هيكلية الإنتاج في الدول المغاربية وخاصة بين تونس والمغرب من ناحية والجزائر وليبيا من ناحية ثانية يحدّ موضوعيا من التكامل بينها بل يؤدي أحيانا إلى منافسة شديدة بين تونس والمغرب في مجال المنتجات الغذائية والنسيج والصناعات المعملية الخفيفة. ولكن هذا الطرح ورغم وجاهته الظاهرية لا يمثّل عائقا موضوعيا إذا استحضرنّا التجارب

²¹ المصدر : BM : Rapport sur une nouvelle vision pour l'intégration économique du Maghreb, Novembre 2006, ch. III, p.94).

الأجنبية في هذا المجال. ذلك أنّ درجة التجانس عالية جدًا بين إقتصاديات البلدان المنخرطة في التجمّعات الإقليمية الأخرى. وبالرغم من ذلك تمكّنت مثلا دول معاهدة أمريكا الشمالية من الإرتقاء بتجارتها البينية من 36 % إلى 50 %، ودول أمريكا الجنوبية من 11 % إلى 25 %، ودول معاهدة الأندين من 2 % إلى 11 %، والمجموعة الاقتصادية لإفريقيا الاسترالية حول جنوب إفريقيا من 8 % إلى 31 %، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا من 10.7 % إلى 20 %، والسوق المشتركة لدول شرق إفريقيا إلى 9.5 %. والمؤشّر الأهمّ من ذلك كلّه أنّه بالرغم من أن نسبة التجانس العالية جدًا في بلدان الاتحاد الأوروبي والتي لا يشكّ فيها أحد فإنّ التجارة البينية داخل الاتحاد الأوروبي تبلغ 67.6 %.

وتبيّن هذه المعطيات المقارنة أنّ التكتّلات الاقتصادية الأجنبية تسجّل بين 25 ضعفا و5 أضعاف ما تسجّله المنطقة المغربية على مستوى التجارة البينية.

ويتجلى من هذه البيانات أنّ مسألة التجانس في الإقتصاديات المغربية غير مقنعة. وبصرف النظر عن هذا الجانب، فإنّ درجة التكامل حتّى في وضعها الحالي استنادا إلى هيكله الصادرات والواردات لأقطار المغرب العربي تقدّر بـ 21 % حسب بعض التقارير في حين أنّ التجارة البينية لا تتجاوز 3 %.

وانطلاقا من مؤشّر التكامل المتوقّر حاليا بصفة موضوعية يقدر بعض الخبراء (Lahsen Achy. 2006)²² أنّ التجارة البينية المغربية يمكن أن ترتفع إلى عشرة أضعاف ممّا هي عليه الآن. ولكنّ هذا يتوقّف خاصة على :

- تنمية القدرات الذاتية المغربية على الإندماج الإقليمي ؛

²² التجارة في دول شمال أفريقيا – البنك الدولي 2006 .

- الاستغلال الأفضل لمجالات التكامل الاقتصادي المتوقعة في الاقتصاديات المغاربية وكذلك التخفيف من المنافسة على مستوى العديد من السلع المصدرة إلى الخارج ؛
- دعم البنية الأساسية الرابطة بين أقطار المغرب العربي وعلى وجه الخصوص الربط البري والبحري والجوي لخفض كلفة نقل البضائع التي تفوق بنسبة 111 % معدّل كلفة النقل في الاتحاد الأوروبي، وبنسبة 25 % بالمقارنة مع معدّل هذه الكلفة في البلدان النامية. وعلى هذا الأساس تقدّر كلفة النقل في الفضاء المغاربي بـ 11 % من قيمة الصادرات البينية ؛
- تطبيق مقتضيات المنظمة العالمية للتجارة داخل دول اتحاد المغرب العربي التي تمثّل إطارا مشتركا للتبادل الحرّ خاصة وأن دول الاتحاد أعضاء فيها.

وفي نهاية المطاف فإنّ أسباب محدودية التكامل المغاربي والكلفة العالية المترتبة عنه يعود بالإضافة إلى الأسباب السياسية إلى إشكالية قيادة الاندماج الإقليمي المغاربي والمتمثلة في عدم تجانس الاستراتيجيات التنموية والقطاعية لدول المغرب العربي بما تساعد على هيكلة الاقتصاديات باتجاه التكامل والتخصّص باعتماد الميزات التفاضلية لكلّ قطر. إنّ التكامل المغاربي وما يحدثه من مصادر تنمية جديدة يساهم بكلّ تأكيد في حلّ إشكاليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومنها على وجه الخصوص تحديات البطالة وبطالة الشباب المقدّرة بـ 25 %، والرفع من الدّخول الفردية لتقترب من معدّلات الدّخول على الجانب الآخر للمتوسّط. كما يساهم في تحسين شروط التفاوض مع الاتحاد الأوروبي وخاصة في إطار مشروع الاتحاد المتوسطي.

وبالرغم من كلّ هذه السلبيات التي أعاقَت التقدّم في بناء صرح المغرب العربي، فإنّ الجهود مُتواصلة لتجاوز الصعوبات. ولعلّ من أهمّها التحرّكات الإيجابية في الفترة الأخيرة حيث تمّ التوقيع بالأحرف الأولى في 2010/6/7 بطرابلس على مشروع اتفاقية إنشاء منطقة تبادل حرّ بين دول الاتحاد وصولاً إلى تفكيك الحواجز الجمركية في أفق 2020.

كما طرح المجلس الاستشاري المغربي بتاريخ 2010/6/10 مشروع إنشاء "المجموعة الاقتصادية المغربية" والذي سيعرض لاحقاً على مصادقة الدول الأعضاء.

وفي سياق هذا التحرك الجديد، تجدر الإشارة إلى أنّ اتّحاد المغرب العربي لو توسّع ليشمل مصر والسودان وهو توسّع طبيعيّ تسمح به معاهدة 1989 لأصبح بدوّله السبعة وينقله السكانيّ (أكثر من 200 مليون ساكن) وبناتجه المحليّ (حوالي 706 مليار دولار) تجمّعاً مؤثراً على كلّ المستويات* .

وفي ضوء محدودية نتائج الشراكة المغربية/الأوروبية من ناحية وانعكاساتها السلبية على التبادل التجاري البيني تحت مفعول تحويل اتّجاه التجارة الأفقية إلى تجارة عمودية من ناحية ثانية يستنتج منطقياً أن التكامل المغربي والتكامل العربي بوجه عام يتمّ من الدّاخل المغربي والدّاخل العربي .

الباب الثامن

مجلس التعاون الخليجي : إنجازات كبيرة طموحات أكبر

تُعتبر تجربة مجلس التعاون الخليجي تجربة ناجحة أثبتت قدرتها على التكامل التدريجي الواقعي وعلى صمودها أمام مختلف الهزّات الإقليمية. لقد أسّس مجلس التعاون الخليجي في 1981/5/25 في أبو ظبي بالإمارات. وتشمل هذه المنظّمة الإقليمية كلّ من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتّحدة ومملكة البحرين ودولة قطر وسلطنة عمان.

وبالرغم من خلفيته السياسية في تلك الفترة التي تميّزت بمخاطر سياسية إقليمية، يرمي هذا التكتّل أساساً إلى التكامل الاقتصادي والاجتماعي لدول الخليج العربي السنّة وصولاً إلى وحدتها وفق ما نصّت عليه المادّة الرابعة من الميثاق. ومن بين أهدافه المرحلية :

- توحيد الأنظمة الاقتصادية والمالية ؛
- إقامة إتحاد جمركي ؛
- إقامة سوق خليجية مشتركة ؛
- اعتماد "الدينار الخليجي" كعملة موحّدة لتسهيل تنقّل الأشخاص والتجارة البينية ؛
- اعتماد هويّة واحدة لمواطني مجلس التعاون ؛
- إقامة صناعات مشتركة في البتروكيمياويات والبنية الأساسية والصناعات الغذائية إلخ. ولا شك أنّ مختلف هذه الأهداف الاقتصادية والاجتماعية

تخدم في نهاية المطاف أمن الخليج الإقليمي وتحافظ على ثرواته وعلى ازدهاره الاقتصادي ورخائه الاجتماعي.

1. عناصر القوة لمجلس التعاون الخليجي :

1. القوة الاقتصادية والمالية :

يبلغ عدد سكان مجلس التعاون الخليجي 43.200.000 نسمة في 2010. ويمسح 2.285.844 كم² حسب مصادر جامعة الدول العربية. ويمثّل أهمّ منطقة استراتيجية في العالم باعتباره يكتنز بين 45 و 55 من الاحتياطي النفطي العالمي وينتج حوالي 16 مليون برميل نفط يوميا. كما يعتبر من أهمّ الاقتصاديات في العالم وسوقا مالية متعاظمة حيث يُسجّل نموًا اقتصاديا مطّردا بلغ في 2011 : 6.9 % . كما إرتفع ناتجه الإجمالي المحليّ تسعة أضعاف في 34 سنة، إذ ارتفع هذا الناتج من 86 مليار دولار عام 1975 إلى 895 مليار دولار عام 2009 ثمّ إلى 1118 مليار دولار سنة 2011 (FMI, 2012) (1355 مليار دولار في مصادر أخرى*).

تطوّر الناتج المحليّ الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي (مليار دولار)

السنة	1975	1980	1998	2005	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج	85.8	256.67	307.71	536	807	883	895	1021	1118

مصادر مجمعة :
- United Nations Environnement, 2010,
- FMI, World Economic Outlook, April 2010, 2011, 2012.

ويمثّل الاقتصاد السعودي أكبر اقتصاديات دول المجلس حيث يمثّل ناتجه الإجمالي المقدّر بـ 560 مليار دولار في 2011، 50 % من إجمالي الناتج الخليجي. كما يُعتبر من أكبر اقتصاديات المنطقة والعالم حيث يأتي في المرتبة 23 عالمياً باعتبار حجم الناتج المحلي²³.

ويتميّز مجلس التعاون الخليجي²⁴ بتوقّر ما لا يقلّ عن 70 مؤسّسة بنكية كبيرة و15 صندوقاً سيادياً ضخماً للتمويل والاستثمار.

كما تطوّرت البنية الاقتصادية. فبعد أن كانت الاقتصاديات الخليجية اقتصاديات ريعية بالأساس مرتبطة بعائدات النفط تنوّعت قاعدتها الاقتصادية في السنوات الأخيرة باتجاه تطوير قطاع الصناعة وقطاع الزراعة وقطاع الخدمات وقطاع السياحة.

وعلى سبيل المثال فإنّ عائدات النفط لا تمثّل في اقتصاد الإمارات إلاّ 35 % في ناتجها المحليّ الإجمالي عام 2007.

²³ المصدر : Statistiques mondiales.com, oct, 2013.

²⁴

مجلس التعاون الخليجي		
الناتج المحليّ (بالمليار دولار)	السكان (بالمليون)	
2011	2013	
560.0	27.0	السعودية
26.4	1.2	البحرين
358.0	5.5	الإمارات
171.0	2.7	الكويت
66.8	3.0	عُمان
173.0	2.0	قطر

2. الفاعلية الاقتصادية :

تشير عدد من التقارير إلى التحسّن المتسارع لترتيب دول مجلس التعاون الخليجي في مختلف التصنيفات الدولية على مستوى مؤشّرات كمناخ الأعمال والشفافية والتنافسية ومؤشّرات التنمية البشرية. وهو ما يجعله من أفضل وجهات الاستثمار مقارنة بالبلدان الصاعدة مثل الصّين والهند والبرازيل وروسيا.

واعتبارا لهذه المؤشّرات وغيرها فإنّ دول الخليج العربي حققت قفزة نوعية عملاقة في جميع المجالات. ولم يعد الخليج تلك الصورة النمطية المرتبطة بالنفط والصحراء القاحلة وقوافل الجمال التي يصرّ الغرب على تكريسها. فالخليج العربي أصبح تنمية شاملة ومنشآت صناعية ضخمة ومنشآت خدمات عامّة كبرى ومشاريع عمرانية عملاقة وبنية أساسية وثقافية وسياحية قويّة.

2. الإنجازات المؤسّسية على درب التكامل الخليجي :

أقام مجلس التعاون الخليجي بنيانا مؤسّسيا متكاملا متكوّنا من مجالس سياسية لأخذ القرار وهيئات متخصصة ولجان فنيّة تنفيذيّة وهيكل تحكيم لفضّ النزاعات. وانطلاقا من هذه المؤسّسات حقّق المجلس العديد من الإنجازات طيلة الفترة السابقة. وتعزيزا لهذه المسيرة شرع المجلس خلال السنوات الأخيرة في تحريك مختلف أدوات التكامل الخليجي ومنها على وجه الخصوص :

1. الإتحاد الجمركي :

تمّ إقرار الإتحاد الجمركي الذي أسّس ودخل حيّز التنفيذ في 2003. ويهدف هذا الإتحاد إلى تسهيل انتقال السلع والخدمات بين دول المجلس وتنمية التبادل التجاري

في ما بينها لدعم مسيرة الاندماج الاقتصادي بينها وصولاً إلى بناء فضاء اقتصادي متكامل.

2. السوق الخليجية المشتركة :

تمّ الإعلان عن مشروع السوق الخليجية المشتركة رسمياً في الدوحة عام 2007 ودخلت حيّز التنفيذ في يناير / كانون الثاني 2008.

وتشمل هذه السوق عشرة مسارات وهي :

- حرية التنقل والإقامة لمواطني دول الاتحاد ؛
- حرية العمل في القطاعات الحكومية والأهلية ؛
- التأمين الاجتماعي والتقاعد ؛
- ممارسة المهن والحرف ؛
- مزاوله جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية ؛
- تملك العقار ؛
- انتقال رؤوس الأموال والبضائع ؛
- المساواة في المعاملة الضريبية ؛
- تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات ؛
- الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية.

3. الإتحاد النقدي :

تمّ الاتفاق حول الإتحاد النقدي قصد اعتماد العملة الموحدة. إلا أنّ هذا الموضوع لم يحسم بعد بسبب الخلافات حول اختيار مقرّ البنك المركزي الخليجي. يضاف إلى

ذلك خشية بعض الأقطار الخليجية من الانعكاسات السلبية للعملة الموحدة كما حدث ذلك بالنسبة لبعض بلدان الاتحاد الأوروبي. وتهدف كل هذه الأدوات إلى فتح مجال أوسع للاستثمارات والتجارة البينية وقيام صناعات خليجية متكاملة داخل الاقتصاديات الخليجية وتعظيم الفوائد الناجمة عن اقتصاديات الحجم²⁵ ورفع الكفاءة في الإنتاج وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس وتعزيز مكانتها الفاعلة والمؤثرة بين التجمعات الاقتصادية الإقليمية.

3. واقع التكامل الاقتصادي الخليجي :

حقّق مجلس التعاون الخليجي إنجازات هامة على درب التكامل الاقتصادي. إلاّ أنّه وبالرغم من أهمية هذه الإنجازات فإنّ البناء الخليجي لم يكتمل بعد. ويعود ذلك إلى الأسباب الرئيسية التالية:

- عدم استكمال إجراءات العمل بالاتّحاد الجمركي الموحد. فعلى الرغم من أنّ دول المجلس أقرّت هذا المشروع منذ عام 2003 وبذلت جهودا كبيرة لإنجاحه، فإنّ هذا المشروع لم يحقّق النتائج الكبيرة المرجوة منه بسبب تحفظات القطاع الخاص الخليجي على بعض الإجراءات وإعادة تقييم البضائع في المراكز الحدودية وفرض رسوم جمركية والقيود البيروقراطية، إلى جانب اختلاف المواصفات والمقاييس للسلع الذي يضع مزيدا من القيود على استيراد المنتجات بين دول المجلس ؛

²⁵ من المحددات الأساسية للتنافسية الاقتصادية توسع الحيز الاقتصادي وتنوعه وهو ما دعا الدول إلى التكتل في تجمعات اقتصادية كبرى لتخفيض مختلف التكاليف .

- التردّد بشأن الاتّحاد النقدي الخليجي بهدف اعتماد عملة خليجية موحّدة تكمل مسيرة الاتّحاد الجمركي والسوق المشتركة الخليجية. وممّا زاد في حالة الغموض بخصوص تنفيذ مشروع الوحدة النقدية الخليجية أزمة اليونان المالية الأخيرة وتأثيراتها على منطقة اليورو. خاصّة وأنّ مشروع الوحدة النقدية الخليجية يستند في صياغته إلى الوحدة النقدية الأوروبية ؛
- الشروع في تطبيق السوق الخليجية المشتركة منذ عام 2008 دون استكمال متطلّبات الاتّحاد الجمركي الموحّد وهو ما أثار إرباكا للعمل الخليجي المشترك ؛
- الصعوبات اللوجستية التي تحدّ من تنمية التبادل التجاري بسبب ارتفاع كلفة النقل البرّي. وهو ما يتطلّب إقامة شبكة من سكك الحديد لربط دول المجلس وتخفيض تكاليف النقل لزيادة التبادل التجاري. وتجدر الإشارة في هذا الصّدّد إلى أنّه تمّت دراسة أولية عام 2006 حول أهمية وحيوية هذا المشروع الاستراتيجي ويبدو أن هناك توجه قوى لإقامة الشبكة.

4. كلفة عدم اكتمال الإندماج الخليجي:

لقد تحسّن مستوى التجارة البينية الخليجية وفق أحدث البيانات، حيث سجّل نسبة تطوّر بـ 27 % في 2011 مقارنة بـ 6 % في الفترة 2000 و 2010. ونتيجة لذلك ارتفعت التجارة البينية بين دول مجلس التعاون من 15.1 % عام 2000 إلى 19.3 % سنة 2007 (المصدر : شبكة الإعلام العربية، 2010/7/26 نقلا عن مركز دبي المالي العالمي).

وتشير مصادر أخرى إلى أن التجارة البينية الخليجية ارتفعت من 10 % عام 2005 إلى ما بين 20 % و 25 % في عام 2009 (المصدر : غرفة التجارة البحرينية/

معطيات على الخط لمجلس التعاون الخليجي). ويُقدّر صندوق النقد الدولي أنّ التجارة البينية الخليجية بلغت 22 % في العام 2012 (WB, 2013).

وتشير العديد من التقارير إلى مؤشرات نوعية جديدة في التجارة البينية الخليجية ومنها على وجه الخصوص تنامي المنتجات المتبادلة غير النفطية مثل المنتجات الزراعية ومنتجات الوقود والتعدين والمنتجات المصنّعة.

ومن أهمّ عناصر كلفة عدم اكتمال الاندماج الخليجي ما يلي :

- على الرغم من هذا التطوّر النوعي والكمّي، فإنّ مستوى التجارة البينية يبقى دون حجم تجارة مجلس التعاون مع التجمّعات الإقليمية الأخرى مثل الاتّحاد الأوروبي الذي يمثّل 70 % من إجمالي التجارة الخليجية. وقد كلف عدم استكمال إجراءات العمل بالاتّحاد الجمركي الخليجي والصعوبات الإدارية والفنية أمام التطبيق الكامل للسوق الخليجية المشتركة نقصا في تنمية التجارة البينية يقدر بـ 4 % سنويا.
- الكلفة الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن العمالة الأجنبية من أكثر من 100 بلد في دول مجلس التعاون وما تمثّله من مخاطر على هيكلية النسيج الاجتماعي وعلى الأمن الداخلي للخليج العربي. ولعلّ الخطر الأكبر يتمثّل في المجموعات الكبيرة جدّا من جنسية واحدة تنتمي إلى بلدان كبيرة. ويزداد هذا الخطر في ضوء المطالبات الدولية بإعطاء حقّ المواطنة والتجنيس للمهاجرين. وإضافة إلى ذلك تمثّل العمالة الأجنبية نزيفا للمال الخليجي . هذا فضلا عن إضرارها بالعمالة الوطنية الخليجية. علما وأنّ باقي الوطن العربي في أحوج ما يكون إلى توظيف عمالته ممّا يساعد على خفض معدّلات

البطالة ومعدّلات الفقر دون إلحاق أي ضرر محتمل بالبنية الاجتماعية والثقافية لأقطار الخليج.

- ولعلّ الكلفة الأعلى لعدم اكتمال الاندماج الإقليمي الخليجي كلفة سياسية على المستوى الدولي قد يؤثر على دور مجلس التعاون على المستوى الدولي الذي هو به جدير ومدى مشاركته في إدارة شؤون العالم. وشؤون العالم هي في جزء منها شؤون عربية بالأساس. وهذا الطموح مشروع لمجلس التعاون بحكم موقعه الجغرافي الحساس وموارده الاستراتيجية ووفرته المالية وبرامجه التنموية العملاقة وسوقه المفتوحة للاستثمارات والعمالة العالمية. إنّ اقتصاديات الخليج مصنّفة في أعلى المراتب الدولية بمعيار الناتج المحلي الإجمالي. بالتالي تجعل من التجمّع الخليجي عملاقا ماليا.

فالسعودية كدولة فاعلة أو مؤثرة بحجمها السكاني المقدّر بـ 27 مليون نسمة في عام 2013 وباقتصادها الكبير وبناتها المحلي الإجمالي المقدّر في 2011 بـ 560 مليار دولار والمصنّفة بهذا المعيار في المرتبة 23 على 181 دولة منها الدول الأعضاء في الهيئات الاقتصادية الدولية الكبرى مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) التي تضمّ 32 دولة من أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

ومن ناحية أخرى، فإنّ الإندماج الخليجي الكامل - لو تحقّق - يمثّل - إضافة إلى تعزيز ثقل الاقتصاد السعودي في الهيئات الاقتصادية الدولية المؤثرة - ورقة قويّة تعزّز الثقل السياسي الفاعل لإقليم الخليج بحكم ناتجه الإجمالي المرتفع والمقدّر في عام 2011 بـ 1118 مليار دولار. وهو ما يمثّل 54.4 % من إجمالي الناتج العربي. وبهذا الحجم فإنّ الناتج الإجمالي الخليجي يضعه

في مستوى حجم الناتج الاسترالي (997 مليار دولار) وفي مستوى أفضل من الناتج الإجمالي الكوري الجنوبي (832 مليار دولار) والتركي (615 مليار دولار).

وعموما لو تحقّق الاندماج الكامل بين دول مجلس التعاون ضمن مجموعة اقتصادية واحدة، لكان الاقتصاد الخليجي حتّى بناتجه الإجمالي الحالي مصنّف في المرتبة 14 دوليا أي ضمن أعتى الاقتصاديات في العالم. وهو ما يؤهّله موضوعيا لعضوية مجموعة العشرين (G20).

• وبوجه عام واستكمالا للصدورة فإنّ دول مجلس التعاون الخليجي كانت ستكسب إجتماعيا وإقتصاديا لو احتضنت اليمن (الذي يتمتّع حاليا بعضوية بعض لجان المجلس) الذي يعدّ 25 مليون نسمة في 2013، ممّا يرفع الحجم السكاني لمجلس التعاون (43 مليون في 2010) إلى حوالي 70 مليون نسمة.

ولو تحقّقت هذه الرّؤية في تكامل مع دولّ إتحاد دولّ المغرب العربي لأمكن إحداث تكثّل عربي ضخم بحجمه السكاني 355 مليون وبحجم ناتجه الإجمالي 2365 مليار دولار في 2011 يجعله في مستوى الناتج الإجمالي الروسي (2300 مليار دولار في 2011) ويحسب له ألف حساب في التجمّعات السياسية والاقتصادية في العالم. ولو تحقّق هذا المشروع لأمكن لمصر بثقلها الديمغرافي والسياسي وبموقعها في قلب النظام العربي وباحتضانها لأهمّ مؤسّسات العمل العربي المشترك، ولأمكن للمملكة العربية السعودية بثقلها الإسلامي والسياسي والاقتصادي والمالي ولأمكن للجزائر بثرواتها وتنوّع اقتصادها أن تلعب دورا حاسما في قيادة التنمية العربية ودورا

مؤثراً في الهيئات الدولية لخدمة قضايا الأمة كما تفعل حالياً فرنسا وألمانيا في قيادة الاتحاد الأوروبي.

ومهما يكن من أمر فإنّ الأمل مازال معقوداً لإحداث هذا التجمّع لو اعتمد مجلس التعاون مبدأ الدول الشريكة كما هو معمول به في الاتحاد الأوروبي ومجموعة السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية والعديد من الأقاليم الأخرى التي احتضنت بلداناً ذات مؤشرات تنموية ضعيفة قصد اللحاق بها خدمة لأهدافها الاستراتيجية كمجموعة اقتصادية واجتماعية محكوم عليها بالتكامل والتجانس بحكم الجغرافيا. ومرة أخرى، فإنّ إحتضان الدول الغنيّة في الإتحاد الأوروبي لدول كإسبانيا والبرتغال وإيرلندا مكنّ هذه الدول من اللحاق بمؤشرات التقدّم في الإتحاد الأوروبي دون الإضرار بهذه الدول الغنيّة.

الباب التاسع

أهمّ عناصر كلفة عدم كفاية التعاون العربي على مستوى النموّ والتشغيل

لا شكّ أن النموّ الاقتصادي يمثّل المصدر الأساسي للتشغيل. إلا أنّ مردود النموّ على التشغيل يختلف من اقتصاد إلى آخر بحكم عدّة محدّدات منها على وجه الخصوص الكثافة التكنولوجية ومستوى إنتاجية العمالة. وعلى هذا الأساس، تُفيد مختلف التقارير الدولية أن الكثافة التشغيلية في النموّ في تراجع مستمرّ في الاقتصادات الغربية حيث لا يتجاوز المعدّل العام لنموّ التشغيل في الاقتصادات الغربية 0.3 % سنوياً (ILO-2009).

معدّل نموّ التشغيل السنوي
في بعض بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
(2007-2000)

البلد	معدّل النموّ السنوي للتشغيل (%)
فرنسا	0.7
بريطانيا	0.4
بلجيكا	0.3
إيطاليا	0.2
النمسا	1.2
البرتغال	1.1
الدانمارك	0.4
السويد	0.6
سويسرا	0.1
كندا	1.1

المصدر : MB, 2011

إلا أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والتشغيل تختلف في البلدان الأقل كثافة تكنولوجية وأقل إنتاجية وهو ما يجعل نمو التشغيل السنوي أرفع كما هو الحال في الأقطار العربية التي توفرت حولها معطيات.

المعدل السنوي لنمو التشغيل في بعض الأقطار العربية
(أحدث البيانات المتوفرة)

القطر	الفترة	نمو التشغيل السنوي (%)
تونس	2001-1997	2.7
الجزائر*	2002-1992	1.3
المغرب	1998-1991	3 (دون اعتبار الفلاحة)
مصر	1999-1995	2.7

المصدر : MB, stratégie de l'emploi, Tunisie, 2004, p. 4

* J. Paul Barber, Etude comparative sur l'intermédiation sur le marché de l'emploi : Algérie, Maroc, Tunisie, 2005, p.2

ويُستنتج من خلال هذه العينة ما يلي :

- الارتفاع النسبي للمعدل العام لنمو التشغيل المقدر من خلال هذه العينة بـ 2.4 % سنويا ؛
- النمو الاقتصادي مولد للتشغيل بنسبة أرفع مما يلاحظ في الاقتصاديات المتقدمة بحكم الفوارق في الانتاجية ؛
- إذا اعتمدنا المعدل الدولي المتمثل في زيادة التشغيل بين 0.5 و 0.9 % عن كل نقطة نمو إضافية (ILO,2005) وإذا اعتمدنا فرضية الرفع بنقطتين في المعدل العام للنمو الاقتصادي في الأقطار المغاربية في حالة تكاملها نستنتج مدى الخسارة المتأتية من عدم التكامل العربي، وعلى وجه التحديد عدم التكامل المغاربي الذي توفرت حوله مؤشرات. إن فقدان نقطتين على مستوى

النموّ في دول اتّحاد المغرب العربي يعني فقدان في معدّل النمو السنوي للتشغيل بين 1 و1.8 % سنويا ؛

- بناء على المعدّل العام لنموّ التشغيل في السنوات الأخيرة بالنسبة لبلدان المغرب العربي ومصر والمقدّر بـ 2.4 % سنويا، فإنّ كسب نقطتين إضافيتين في النموّ يمكن من رفع معدّل نموّ التشغيل السنوي إلى ما بين 3.7 و4.5 % مقابل 2.4 % حاليا وهي ما يعني تخفيض البطالة بنسق أسرع. كما أنّ مزيدا من التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي يمكن من مضاعفة التجارة البينية بـ 4 أضعاف.

وهذه الفرضيات ليست مجردّ أمنيات. فالتكامل الاقتصادي العربي بوجه عام يمكن من تحقيق نتائج أفضل على صعيد النموّ الاقتصادي والنتائج المحليّة الإجمالي وعلى مستوى التشغيل والحدّ من البطالة والفرق بالقياس مع المعايير المسجّلة في التكتلات الإقليمية المندمجة. ذلك أنّ للتبادل الحرّ عوامل إيجابية عديدة ، منها :

- عامل الحجم والذي يتمثّل في نموّ استهلاك مدخلات الإنتاج ومن بينها الخدمات والنقل ذات العلاقة ؛
- عامل تركيبة الإنتاج الذي يتمثّل في نموّ استيراد عوامل إنتاج جديدة مثل التكنولوجيات الانتاجية بفعل تفكيك الحواجز الجمركية عند التوريد ؛
- عامل التنافسية والذي يتمثّل في خفض كلفة الإنتاج بفعل إلغاء الرسوم والأداءات عند التوريد والتصدير ؛
- عامل استغلال المزايا التفضيلية.

جدول تألّيفي لمقاربة كلفة ضعف التكامل العربي اقتصاديا واجتماعيا

على مستوى مجلس التعاون الخليجي		على مستوى اتحاد دول المغرب العربي		على المستوى العربي		أهم المؤشرات
في حالة التكامل	حاليا	في حالة التكامل	حاليا	في حالة التكامل	حاليا	
زيادة بـ 4 نقاط مئوية سنويا	19.3% (بين 20 و 25% في بعض المصادر)	زيادة بين 6 و 10%	2.7% (2008)	20% (هدف المنطقة الكبرى العربية للتجارة الحرّة خلال 5 سنوات)	بين 8 و 10% (من 2006 إلى 2010)	التجارة البينية
	1118 مليار دولار (2011)	مضاعفة الناتج بين 3 و 4 أضعاف خلال 10 سنوات	340 مليار دولار (2012)		2365 مليار دولار (2011)	الناتج المحلي الإجمالي
	6.9% (2011)	زيادة بنقطتين في النمو أي تحقيق نسبة نمو بـ 6.5% سنويا	4.5% (في المعدل العام)	-	5.0% (2000-2011)	معدل النمو السنوي
		ارتفاع المعدل إلى ما بين 3.7 و 4.5%	2.4% (في المعدل العام لبلدان المغرب العربي + مصر)	-		معدل نمو التشغيل سنويا
	26900 دولار (2011)	زيادة بين 24 و 34%	4865 دولار في المتوسط العام (9000 دولار بالقدرة الشرائية) (2010)	-	6731 دولار (2011) (ص ن العربي)	معدل الدخل الفردي

مصادر مختلفة

الباب العاشر

قرارات القمم التنموية الإقتصادية والإجتماعية :

آفاق واسعة نحو حوكمة جديدة للتعاون

الاقتصادي والاجتماعي العربي

تشكّل قرارات القمم التنموية الإقتصادية والاجتماعية المنعقدة منذ العام 2009 وبدورية منتظمة كلّ سنتين منعطفا تاريخيا للعمل العربي الاقتصادي والاجتماعي. وقد حدّدت القمة في دورتها الأولى بدولة الكويت في 2009 ولأوّل مرّة المفاصل الجوهرية للتكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي التي أعادت التأكيد عليها ودعّمتها القمم اللاحقة في 2011 و2013.

ولعلّه من المناسب قبل التعرّض لهذه القمم أن نذكّر بالبوادر الأولى لهذا التوجّه :

لقد انبنت قرارات القمة الأولى المنعقدة بالكويت على قرارات القادة العرب في قمة الرياض (2007) والتي وضعت اللبّات الأولى لهذا المنظور الجديد للتنمية العربية في أفق أرحب وأجازت فكرة التّنام قمم متخصصة كل سنتين تعنى بالتنمية الإقتصادية والاجتماعية .

1. بدايات التوجّه الاقتصادي للقمم العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية:

إعلان الرياض (2007) :

أقرّ "إعلان الرياض" الصّادر عن القمّة العربية المنعقدة بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية يومي 28-29 مارس/آذار 2007 في مبادئه العامة خاصة ما يلي:

- التأكيد « على ضرورة الملحة لإستعادة روح التضامن العربي وحماية الأمن العربي الجماعي والدفع بالعمل العربي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية، والالتزام بالجديّة والمصداقية في العمل العربي المشترك والوفاء بمتطلبات دعم جامعة الدول العربية ومؤسساتها » ؛
- «... إعطاء أولوية قصوى لتطوير التعليم ومناهجه في العالم العربي بما يعمّق الإنتماء العربي المشترك، ويستجيبُ لحاجيات التطوير والتحديث والتنمية الشاملة...».

وإضافة إلى المنطلقات العامّة لإعلان الرياض، اتّخذت القمّة عدّة قرارات بالغة الأهمية والدّالة، منها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ما يلي :

- «عقد قمّة عربية تخصّص فقط للشؤون الاقتصادية والتنمية والاجتماعية بهدف بلورة برامج وآليات عملية لتعزيز وتفعيل الاستراتيجيات التنموية الشاملة والمتّفق عليها»، (القرار رقم 365). وقد جاء هذا القرار تلبية للمبادرة المصرية الكويتية لعقد قمّة اقتصادية واجتماعية متخصّصة ؛

- «1. الموافقة على الهيكل العام للبرنامج التنفيذي للاتحاد الجمركي العربي 2. تكليف المجلس الاقتصادي لوضع الآليات والبرامج التفصيلية لتطبيق هذا الهيكل وفق برنامج زمني محدد...»، (القرار رقم 392). وقد انبثق هذا القرار عن تقرير شامل حول هذا الموضوع والذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ؛
- «1... الموافقة على إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة، 2. اعتبار إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة جزءا من الإستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي، 3. دعوة المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى الشروع في تنفيذ إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة...»، (القرار رقم 393) ؛
- «1. حثّ الدول العربية التي لم تستكمل بعد إجراءات الانضمام إلى منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى إلى الإسراع في ذلك، 2. حثّ الدول العربية التي لم تُصادق بعد على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية إلى المصادقة على الاتفاقية، ومن ثمّ استكمال إجراءات الانضمام...»، (القرار 396) ؛
- «دعوة الدول العربية إلى المصادقة على اتفاقية تنظيم نقل الركاب على الطرق فيما بين الدول العربية وغيرها، نظرا لدورها في تسهيل حركة الأفراد فيما بين الدول العربية»، (القرار رقم 398) ؛

- « دعوة صناديق ومؤسّسات التمويل العربية إلى بحث إمكانية تمويل إعداد الدراسة الشاملة حول استكمال الربط البرّي العربي بمحاور من الطرق والسكك الحديدية »، (القرار رقم 398) ؛
- « تكليف مجلس الوزراء العرب المعنّيين بشؤون الكهرباء بالإسراع في إنجاز الدراسة الشاملة حول مستقبل مشروعات الربط الكهربائي العربية على مدى العشرين سنة القادمة نظرا لأهمّيّتها في إيجاد سوق عربية متكاملة للطاقة تدار وفق الأسس الاقتصادية »، (القرار رقم 399).

2. القمّ التّمويّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة :

1. القمّة العربيّة التّمويّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة : الدّورة الأولى، الكويت، 19-20 يناير 2009 :

بالرّغم من أهمية التوجّهات الجديدة لقمّة الرياض 2007 فإنّ "إعلان الكويت" الصّادر عن القمّة العربيّة الإقتصاديّة المُنعدّة بدولة الكويت يومي 19-20 يناير 2009 شكّل لأوّل مرّة حدثًا بارزًا بل فريدا في تاريخ مؤتمرات القمّم العربيّة منذ قمّة أنشاص في العام 1946 بمصر. وتكمنُ أوجه تفرّد قمّة الكويت في القراءة المعمّقة للواقع العربي والتعبير الدقيق والصّريح عن الأهمية الاستراتيجية للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتّموية العربية المتكاملة وعلى وجه الخصوص في بُعدها الإنساني. هذا البُعد الذي ظلّ غائبا في كلّ المؤتمرات العربيّة على مستوى القمّة. ومن هذه الزاوية يمكن اعتبار قمّة الكويت قمّة الإنسان العربي بلا منازع.

ويمكن تصنيف قرارات القمة إلى خمسة أصناف كبرى : (1) المبادئ العامة لهذا التوجّه الجديد، (2) القرارات ذات البعد الاقتصادي، (3) القرارات ذات البعد الاجتماعي، (4) أجندات تنفيذ، (5) متابعة التقدّم في إنجاز المشاريع.

وبالتركيز فقط على الجوانب المتّصلة مباشرة بالتشغيل ومتطلّباته نُشير إلى أن "إعلان الكويت" أقرّ ما يلي :

- "الرفع من نسق الإستثمارات العربية البينية وتيسير تنقّل رؤوس الأموال العربية وتوفير المناخ الملائم لحمايتها" ؛
- "التأكيد على أهميّة دور الصناديق والمؤسسات المالية العربية في القطاعين العام والخاصّ في تمويل مشروعات البنية الأساسية والمشاريع التنموية والاجتماعية...." ؛
- "أهمية التنمية البشرية والرفع من قدرات الإنسان العربي ضمن رؤية عربية متكاملة تستقطب مختلف الأبعاد الصحية والتعليمية وكذلك الأبعاد المتعلقة بالحدّ من البطالة وتنمية التشغيل والبحث العلمي والتكنولوجيا وتمكين المرأة"؛
- "تنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحدّ من البطالة في الدّول العربية من خلال منظمة العمل العربية ... " ؛
- "اعتماد الفترة 2010-2020 عقدا عربيا للتشغيل وخفض البطالة..." ؛
- "تركيز الجهود العربية على دعم التنمية البشرية والتدريب الفعّال المتوافق مع احتياجات سوق العمل ورفع الكفاءات الإنتاجية" ؛
- "تتخذ حكومات الدّول العربية الإجراءات اللازمة لتيسير تنقّل الأيدي العاملة العربية بين الدّول الأعضاء وفقا لمتطلّباتها" ؛

- "إنشاء صندوق لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي بمبادرة من سمو أمير دولة الكويت".

2. القمة التنموية الإقتصادية والإجتماعية : الدورة الثانية، شرم الشيخ، 19 يناير 2011:

أقرت هذه القمة جملة من القرارات في المجال الإقتصادي والإجتماعي تتعلق بمزيد تحسين مستويات الإستثمار في التنمية البشرية ومزيد دعم المنشآت الصغرى والمتوسطة في المنطقة العربية.

هذا بالإضافة إلى متابعة تنفيذ قرارات القمة الإقتصادية في دورتها الأولى التي غطت أغلب وأهم المواضيع الإقتصادية والإجتماعية.

ومن أبرز قرارات قمة شرم الشيخ ذات العلاقة بالبرامج التنموية والتشغيل والبطالة ما يلي:

- أكد القادة العرب «إلتزامهم الكامل بالاستراتيجيات التنموية والفكر الإقتصادي المتطور الذي تم إقراره في قمة الكويت 2009...».
- « واعلنوا إصرارهم على المضي قُدماً في تنمية مجتمعاتنا العربية بشريا وتكنولوجيا واقتصاديا واجتماعيا، وتطوير هياكل عملنا العربي المشترك... على نحو يضمن المستقبل الأفضل لشعبونا ولأجيالنا القادمة».
- « والتزامهم بإتاحة الفرص أمام الشباب العربي لتمكينهم من المشاركة الفاعلة في المجتمع وتوفير فرص العمل لهم، واستكمالاً للمبادرة التي أطلقها أمير الكويت لإنشاء صندوق لتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص برأس مال قدره 2 مليار دولار، واقتناعاً منا بما تمثله هذه المبادرة من إضافة

قيمة للاقتصاديات العربية، وما يمكن أن تسهم فيه من خفض لمعدلات الفقر ومستويات البطالة وتوفير فرص العمل للشباب، أعرب القادة عن ترحيبهم بإطلاق الصندوق مؤكدين العزم على مواصلة المساهمة في الحساب الخاص به والذي انيطت إدارته إلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي .

3. القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية : الدورة الثالثة، "الرياض" 21-22 يناير 2013:

أنت هذه القمة بعد التحويلات الهامة التي مر بها عدد من الدول العربية. وقد أكد "إعلان الرياض" على أن هذه المستجدات ستكون لها آثار عميقة على خطط التنمية في الدول العربية. وهو ما يؤكد على ضرورة اعتماد سياسات اقتصادية واجتماعية جريئة على المستوى القومي لمعالجة قضايا التنمية المتوازنة والتشغيل والبطالة والحد من الفقر.

كما جددت القمة التزام القادة العرب الكامل بتنفيذ قرارات قمتي الكويت وشم الشيخ. ومن أهم قرارات قمة "الرياض" :

- «... ضرورة الإسراع في استكمال تنفيذ جميع القرارات وإزالة كافة العوائق التي تقف أمام إنجازها».
- «... ضرورة تعزيز قدرات مؤسسات العمل العربي المشترك... مُرحبين بمبادرة الملك عبد الله الداعية لزيادة رؤوس أموال المؤسسات العربية وبنسبة لا تقل عن 50 % لمواجهة حاجيات تمويل التنمية».

- «اعتماد الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال بالدول العربية "المعدلة" لتتواءم مع المستجدات العربية والعالمية بما يخدم الاستثمار البيئي وإيجاد فرص عمل جديدة تُسهم في خفض البطالة وزيادة مستوى التشغيل وخفض مستويات الفقر».
- «تأكيد الدور الحيوي للقطاع الخاص العربي كشريك في مسيرة التنمية العربية ودوره في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحريك عملية الإنتاج، وأيضاً التأكيد على استمرار دعم هذا القطاع من خلال الاستمرار في توفير المناخ المناسب له لممارسة نشاطه وتشجيع قيام المشروعات الاستثمارية المنتجة...».

مشاريع توصيات واقتراحات

1. التنفيذ الفعلي لقرارات القمم التنموية الاقتصادية والاجتماعية بخصوص أهمية القطاع الخاص القطري والعربي باعتباره قاطرة التنمية الأساسية. فغياب القطاع الخاص العربي عن برامج وخطط التعاون الاقتصادي العربي خلال العقود الماضية انعكس سلبا على تحقيق أهداف التكامل التي يتم إقرارها سياسيا. وتكفي الإشارة هنا إلى أنّ كافة الخطط والبرامج تمّ وضعها والإشراف عليها من قبل مؤسّسات القطاع العام في الدّول العربية، في حين أنّ القطاع الخاص هو الفاعل الأساسي في تطوير التجارة والاستثمارات البينية متى وقّرت له الحكومات بيئة استثمار محفّزة وقوانين أعمال وعمل مرنة لإطلاق قوّاه ؛

2. تطوير التخطيط التنموي بالتركيز على العلاقة التبادلية بين التنمية والسكّان في إطار انخراط الوطن العربي (ولو بديناميكيات متفاوتة) في مرحلة الانتقال الديمغرافي واستغلال فترة "الهبّة الديمغرافية" وتحويلها من عبء على التنمية وعامل لا استقرار للمجتمع إلى فرصة ذهبية للإزدهار الاقتصادي بمفردات مؤشّرات التراكم والنموّ والتنمية وللرقيّ الاجتماعي بمفردات توسيع المشاركة الاقتصادية والاندماج الاجتماعي وتحسين ظروف العيش اللائقة كما حصل ذلك في كلّ المجتمعات وخاصة في الفترة الأخيرة في المجتمعات الآسيوية ؛

3. تعزيز المصالحة بين الفرد والمؤسسة، وبين المجتمع والقطاع الخاص قطريا وعربيا، وتعزيز الثقة المتبادلة بين الحكومة والقطاع الخاص في كلّ دولة وإزالة سوء الظنّ والرّيبة بينهما ؛

4. تحسين محيط الاستثمار والتعامل التجاري وشروطه الاقتصادية (الحوافز...) وغير الاقتصادية (التشريعات والبنية الأساسية والحوافز المصطنعة...) للرفع من الاستثمار البيئي والتجارة البيئية بما يُعطي مضمونا حقيقيا لمقاربة اقتصادية جديّة تجعل منها خيارا هيكليا لتنمية التشغيل والحدّ من البطالة وتقليل معدّلات الفقر ؛
5. قطاع خاص قطري وعربي أكثر تنظيما وديناميكية وابتكارا حتى يصبح شريكا ذا مصداقية لدى الحكومات. ويتعيّن هنا بناء شراكة فاعلة بين القطاع العام والقطاع الخاص وفق علاقة تعاقدية من أجل بناء اقتصاد منتج ومتنوّع وقادر على تلبية احتياجات المجتمع ومتطلّبات المنافسة الدّولية ؛
6. اعتماد سياسات توظيف بالقطاع الخاص العربي (والقطري) مبنية على اعتبار الموارد البشرية المؤهّلة استثمارا وليس عبئا وبالتالي الإقلاع عن مبدأ المنافسة بكلفة العمالة واعتماد مبدأ المنافسة بالجودة وكفاءة المورد البشري ؛
7. من مصلحة القطاع الخاص العربي الدّفع باتجاه التكامل الاقتصادي والاجتماعي والضغط على الحكومات لاستغلال وفورات الحجم واستغلال مجالات التكامل على غرار الدّور الذي لعبه القطاع الخاص الأوروبي الذي كان وراء التكامل الاقتصادي الأوروبي ؛
8. العمل على تفعيل قرارات القمم العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي تمثّل خارطة الطريق على درب التكامل العربي وذلك خاصّة عن طريق تسهيل تنقّل العمالة المنظّمة في ما بين الدّول العربية، وإنجاز المشاريع التنموية المهيكلة ورفع القيود على القطاع الخاص لإحداث ديناميكيات التكامل العربي وفتح أفق أرحب أمامه تمكّنه من استغلال الميزات التفضيلية ؛

9. توجيه الاستثمارات العربية البينية إلى المجالات الصناعية التي تعتبر أكثر توفيراً لفرص العمل المؤهلة وكذلك إلى قطاع الزراعة الذي لا يمثل إلا 1 % من الاستثمارات البينية. علماً وأنّ القطاع الخاص العربي عموماً لم يدخل بعد المغامرة الصناعية على استحياء . وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ أغلب الاستثمارات البينية موجّهة أساساً إلى القطاعات ذات الربحية السريعة كالسياحة والتجارة والعقارات، إلخ... ؛

10. حتّى ودعم القطاع الخاص العربي على الاستخدام الأمثل للعمالة العربية وتوظيفها لتحقيق أهداف التشغيل والحدّ من البطالة للبلدان المُرسلة ولخدمة التنمية في البلدان المستقبلية والتنمية العربية عموماً. إنّ هذا التوجّه يحدّ من هدر الطاقات البشرية المعطّلة ويحوّل البيئة الاقتصادية العربية من بيئة طاردة للكفاءات كلفت الوطن العربي خسارة باهضة إلى بيئة جاذبة لبناء تنمية قوية قوامها البحث والتطوير والإنتاجية والتنافسية والقيمة المضافة ؛

11. سعياً إلى تيسير تنقّل العمالة في ما بين الأقطار العربية، يتعيّن :

- اعتماد "الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل"، وهي نظام معلوماتي متكامل ومتجانس ومحدث باستمرار حول سوق العمل العربية يؤمّن على وجه الخصوص توفير المعلومات الضرورية وتبادلها حول حاجيات بلدان الاستقبال من المهارات من ناحية، وحول المهارات المتوفّرة في بلدان الإرسال من ناحية ثانية خدمة للمصالح المشتركة ؛
- استعمال المواصفات المهنية العربية ومنها على وجه الخصوص :

- اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن بشكل رسمي واستخدامه في تبادل البيانات وتنقّل اليد العاملة ؛

- اعتماد "إطار المؤهلات العربية" بشكل رسمي واستخدامه في معادلة تكافؤ المؤهلات والشهادات العربية المختلفة ؛
 - اعتماد الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني (2010) التي أتت متزامنة مع إطلاق العقد العربي للتشغيل.
12. العمل على تنفيذ أهداف العقد العربي للتشغيل (2010-2020) الذي يمثل لأول مرة إطارا متكاملًا للنهوض بالتشغيل ومعالجة البطالة على المستوى القومي وكذلك تنفيذ أهداف "البرنامج العربي المتكامل لدعم التشغيل والحدّ من البطالة ؛
13. دعم التعاون العربي للإرتقاء بثقافة العمل وثقافة الريادة والعمل الحرّ وثقافة المؤسسة وتممين الرأس المال البشري من خلال توفير شروط انطلاق "الجمعية العربية للتدريب التقني والمهني" المحدثّة في 2010 ومقرّها "الرياض" و"الجمعية العربية للضمان الاجتماعي" المحدثّة في 2012 ومقرّها "بيروت" ؛
14. إنشاء هيئة تخطيط عربية تحدّد مجالات التكامل ومجالات الاستثمار ومجالات التعاون في مجال الموارد البشرية وتنقلّ اليد العاملة.
15. التأكيد مجددا على ضرورة إعطاء قضايا التشغيل والبطالة الأولوية المطلقة في العمل الحكومي والنشاط الاقتصادي والعلاقات المهنية بين طرفي الإنتاج. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف النبيل إلا :
- جعل التشغيل هدفا مشتركا فوق كل النزاعات الحزبية والتجاذبات السياسية وخاصة في بعض الدول حيث أن عملية إطالة فترات المراحل

الانتقالية على حساب التعامل مع الملفات الاقتصادية والاجتماعية الملحة
قد تجعل وضعية سوق العمل أكثر سوء .

- بالإيمان القوى بأن التشغيل المستدام هو نتاج للحركة الاقتصادية
المحكومة بدفع الاستثمار والنمو إلى معدلات أعلى مع ضمان أكبر قدر
ممكن من الانصاف في توزيع ثمار التنمية بين الفئات والمناطق .
- بدعوة الإعلام العربي إلى الاهتمام بالقضايا الاجتماعية والانتقال بها إلى
مراتب متقدمة في الإعلام باعتبارها من أهم هواجس المجتمعات العربية .

كيف لنا أن نختم تقريراً كهذا وموضوع الحديث فيه بصدد التشكّل. وحينئذ، فإنّ
نقطة النهاية لا تعدو أن تكون كلمة البداية.

إنّ التحديات والرّهانات المُعقّدة والمُرشّحة إلى مزيد من التعقيد تدفع -بالرغم من كلّ
ما تحقّق- باتجاه مزيد من تطوير مفهوم التعاون العربي والإرتقاء به إلى مفهوم
استراتيجي يستجيب لتشعب الإنتظام الإقتصادي والإقتصادي بحكم الحراك الشّعبي
الأخير. وكذلك بحكم الطفرة العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية، والتكتلات القاريّة
وزحف العولمة العارم. وتُحدث كلّ هذه التطوّرات توتّرات شتى بين اتساع دائرة
الرّهانات والتحديات وقدرة المجتمعات على استيعابها، وبين البعد العالمي والبعد
المحلي للتنمية، وبين الحداثة والأصالة. وبالنتيجة لا بدّ من ضمان شروط تحصين
الوطن العربي وتوفير شروط اندماجه الفاعل في محيطه الاقليمي والدّولي والانتقال
به من موقع التّأثر إلى موقع التّأثير ومن ردّة الفعل إلى المبادرة بالفعل، وهو الوضع
الطبيعي للوطن العربي. ولتحقيق ذلك ينبغي أن ندرك أنّ التعاون العربي يأتي أولاً
وأساساً من الدّاخل العربي وليس عن طريق مسار برشلونة أو منظمة التجارة

الدولية. فالتعاون مع الآخر الأجنبي - وهو ضروري ولا يشكّ أحد في ذلك - لا يجب أن يكون بديلا عن الاندماج الاقتصادي العربي الذي أصبح خطّ الدفاع الأول في الظروف الحالية داخليا وإقليميا ودوليا.

وبهذا المعنى فإنّ مفهوم التعاون العربي الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثمّ التكامل تدريجيا أصبح في ضوء المتغيّرات العربية والإقليمية والدولية يكتسي صبغة الدفاع الشامل الوقائي بأبعاده الإقتصادية والاجتماعية علاوة عن أبعاده السياسية والأمنية باعتباره جبهة مدنية داخلية لدرء كلّ الإحتمالات السلبية وتحديد عوامل اللّاستقرار ومخاطر التفكّك في بعض الأقطار وتثبيت الرّمال المتحرّكة في بعض الأقطار الأخرى. وكلّ هذه المخاطر مدفوعة بتردّي الأوضاع الاجتماعية (إلى جانب عوامل خارجية أخرى).

إن طرح مسألة التعاون الاقتصادي العربي وفق منطلقات تقوم على المصالح المشتركة يخرجنا من المسالك المطروقة التي عادة ما يطرح بها إلى تطلعات جديدة تتماشى مع المتغيّرات في الوطن العربي ومع ضرورات العصر. إنّ التعاون العربي الاقتصادي والاجتماعي أصبح قريب المنال.

فالقمة الاقتصادية والتنمويّة والاجتماعية (2009، 2011، 2013) بمآذها الاستراتيجية أطلقت حركية جديدة وزخما قويا وحوكمة رشيدة لإدارة التنمية العربية المتكاملة من خلال :

- الرؤية الإستراتيجية التي شخّصت التحديات الداخليّة والخارجية على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والعلمية والتكنولوجية ؛
- ضبط المشاريع المهيكلّة المتبناة في أهمّ المجالات التي تعتبر من الرافعات الأساسية للتنمية العربية المندمجة ؛

- وضع برنامج تنفيذي للخطط المعتمدة وضبط أسقفه الزمنية وتحديد المؤسسات الساهرة على التنفيذ، وما يُفعل مختلف مؤسسات العمل العربي المشترك ؛
- إقرار آلية متابعة دورية على مستوى القمة.

والقمم بهذه الأبعاد وبهذه المؤسسة وبهذه العزيمة السياسية الصادقة دخلت في منطق قوى لتنشيط وتفعيل البناء المتكامل مؤسسياً لمختلف هيئات العمل العربي المشترك. والقمم بكلّ هذه المعاني تؤسس بلا منازع إلى ما يمكن تسميته بـ "مخطط مارشال عربي" ينهي حالة ضعف التكامل العربي التي طالت حقيبتها وشدّت عن كلّ التطوّرات الإقليمية والدولية من خلال توفير وسائل وآليات التنفيذ العملي للقرارات . وفي هذه القراءة، فإنّ قرارات القمم العربية هي في حقيقة الأمر تخدم مجمل قضايا التنمية العربية في أشمل معانيها ومنها على وجه الخصوص الإرتقاء بمعدّلات النموّ والتنافسية والإنتاجية والمداخيل الفردية وجودة الموارد البشرية والتشغيل. وهو ما يمكن من خفض معدّلات البطالة والعمّال الفقراء والفقير والعمل غير المنظم والأمية. وكلّنا قناعة بأنّ هذه القمم التي وضعت القضايا الاجتماعية في مقدّمة الأوليات وصوّبت كلّ السياسات الأخرى لخدمة هذا الهدف ستجعل المجتمع العربي أكثر أملاً وحرماً وثقة بالنفس، وأكثر مشاركة ومسؤولية والتزاماً، وأكثر تماسكاً وتضامناً وأكثر تحفّزاً وتوثّباً نحو المستقبل، وأكثر وعياً وإدراكاً للتحديات والرهانات وأكثر يقظة لمجابهتها.

وفوق هذا وذاك وفي ضوء انطفاء وهج الأحلام الكبيرة، فإنّ القادة العرب في قمة الكويت وشرم الشيخ والرياض فتحوا للأمة باباً عريضاً لحلم جديد يؤسس مجدداً ومن

منطلقات مستحدثة لاستراتيجية القوة وهي فرصة يتعين علينا جميعا أن نعضّ عليها
بالنواجد .

وتأسيسا على ما سبق ، فإن التعاون العربى بالمنطق الاقتصادى والاجتماعى
التكاملى لا يخضع إلى حسابات الربح والخسارة أى ما يكسبه طرف يخسره الطرف
الآخر ، بل هو صدى لضرورة الاستفادة من الميزات التفضيلية وخدمة للمصالح
العربية المشتركة .

المراجع

1. المراجع العربيّة :

- جامعة الدّول العربيّة : بيانات إحصائية 2007، 2008، 2009 ؛
- منظّمة العمل العربيّة :
- التقرير العربي الثالث حول التشغيل والبطالة في الدّول العربيّة، 2012 ؛
- الكتاب الدّوري لإحصاءات العمل في الدّول العربيّة ، 2013 ؛
- النشرات الإحصائية، 2009 ؛
- الكتاب الإحصائي، 2009.
- المنظّمة العربيّة للتنمية الزراعيّة : تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2009 ؛
- صندوق النقد العربي :
- التقرير العربي الاقتصادي الموحد، 2009 ؛
- التقرير العربي الاقتصادي الموحد، 2012.
- الغرفة العربيّة/السويسرية للتجارة والصناعة، تقرير 2010 ؛
- الإتحاد العربي لتنمية الصّادرات، المائدة المستديرة حول تعزيز وتنمية التجارة البينية العربيّة، القاهرة 15-16/10/2012 ؛
- إتحاد المستثمرين العرب، تقرير مناخ الاستثمار في الدّول العربيّة، 2011 وتقارير أخرى ؛
- مؤتمر الأكتاد 13، الدّوحة 2012 ؛
- برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2009 ؛
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، تقرير السكّان والتنمية، العدد الثاني، 2005.

2. المراجع الأجنبيّة :

- Achy, Lahcem, (2006), le Commerce en Afrique du Nord, ONU ;
- Achour A et Comilo, H, (2007), Les Fonds souverains, EGE ;
- Ben yahia, H, (15-16 Avril 2010), L'UMA : un choix stratégique incontournable, communication ;
- ILO, (2012), Rapport V, La crise de l'emploi des jeunes ;

- BM, (2012), Indicateurs de développement dans le monde ;
- Cohen, Claude (1970), l'Islam des origines au début de l'empire ottoman, Ed. Bordas ;
- Eurostat, 2010, 2011 ;
- FMI, Rapport, 2008, 2010 ;
- Giacomo, Luciani,(2010), Le volet économique du Processus de Barcelone : résultats et perspectives, Robert Schumann Center for Advanced Studies, Florence ;
- Hamdi, Ali, "Les défis et les enjeux de développement dans les pays arabes dans une économie mondialisée : essai pour une identification positive", Revue des Etudes Internationales, n° 90,1/2004 ;
- Harbulot, Christian (sous la direction), (2007), l'absence de stratégie de puissance des pays arabes, Ecole de Guerre Economique (EGE), Paris ;
- Maarek, Gilles, (1981), «Du marché commun arabe au Conseil de Coopération du Golfe», Revue Tiers-Monde, Juillet-Septembre, Paris 1981 ;
- Mahjoub, A, (2000), Libre échange et environnement : l'accord d'association, UE-Tunisie ;
- Miquel, André (1988), Le monde musulman à l'épreuve des frontières, Edisud ;
- Nations unies, Commission économique pour l'Afrique, (2003), Rapport sur la situation de la coopération et de l'intégration régionale, Aspect Commercial ;
- Ould Aoudia, Jacques, (2008), Croissance et réformes dans les pays arabes méditerranéens, AFD, Paris.